

حسن محمد ربيع
إسكندريوس كلية التجارة — جامعة القاهرة
ومدرس العلوم التجارية والاقتصادية
بثانوية التجارة — بغداد

مصر بين عهديين

بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر

الجزء الأول

مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

ثمن النسخة

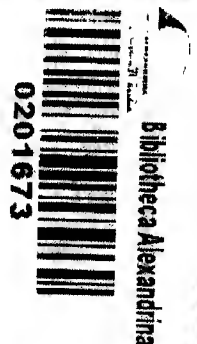
١٤٠ ملجأ بمصر والسودان

١٨٠ قرشاً بموريا ولبنان

٢٠٠ فلساً بالعراق

وما يساوي ٢٠٠ ملجأ

في باقي الأقطار العربية



حسن محمد ربيع

بكالوريوس كلية التجارة — جامعة القاهرة
ومدرس العلوم التجارية والاقتصادية
بثانوية التجارة — بغداد

مصريين عمليين

بحث اقتصادي واجتماعي وسياسي عن مصر

الجزء الأول

مصر قبل الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مطبعة لجنة البياح العربي

٤ مشايخ مقبلة باشا كامل - لاغوس

القاهرة ١٩٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أنه مما يبعث على ارتياح النفس أن يكتب المرء عن وطنه ، وبيحث في حالته وأوضاعه الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولقد بدأت أفكر في وضع هذا البحث منذ الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وهو يوم إعلان انتهاء عهد طلال أمده وقلت ثمرته . وبدأ عهد جديد تأمل البلاد فيه أن تبدأ حياة جديدة . وأن تنهض نهضة مثمرة مجيدة .

ومما يبعث في نفسي السرور أني أقدم هذا الكتاب — بعد أن قدمت للمكتبة العربية عدة كتب في الموضوعات التجارية والاقتصادية — باحثاً أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وما أعز لدى الكاتب أن يتعمق في بحث أحوال وطنه ومسقط رأسه . لكي يساعد مواطنيه في توضيح الطيب والخبيث والغث والthin .

وقد قسمت هذا البحث إلى أجزاء متسلسلة هي :

الجزء الأول :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية قبل الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢ وهو الذي أضمه الآن بين يدي القارئ الفاضل .

الجزء الثاني :

عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية للبلاد في فترة عهد الانتقال التي بدأت منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي أعلن أنها ستنتهي في يناير ١٩٥٦ . وأرجو أن أقدم هذا الجزء في وقته المناسب إن شاء الله .

— ٣ —

هذا وربما اتبع ذلك بأجزاء أخرى ، إذا استدعى الأمر لذلك .
بل وفي النية إن شاء الله ، أن أكتب عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الدول العربية ولعل الوقت والظروف تمكنني من ذلك في وقت ليس بعيد .

وقد توخيت في هذا البحث ألا أذكر غير الحقائق والوقائع مؤيدة بالأرقام والأحصائيات الرسمية وغيرها ، حتى لا أكون متحيزاً لفئة دون أخرى .
وأنه لا يسمنى في هذا المقام إلا أن أشكر حضرات السادة رجال السفارة المصرية في بغداد إذ وضعوا تحت تصرفي المراجع الموجودة بمكتبة السفارة .
وختاماً أرجو أن أكون قد وفقت في إبراز أهم الحقائق عن أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية . ولا أستطيع الادعاء بأنني قد كتبت عن حالة البلاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية جميعها ، إذ أن ذلك يحتاج إلى عدة كتب وإلى عدد كبير من الباحثين ، ولكنني حاولت أن أبحث أبرز هذه الحالات وأهمها راجياً أن يجد فيه القارئ نفعاً .
والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق .

المؤلف

حسن محمد ربيع

—————

البحث الأول

مبادئ عامة

مصر

« أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي » .
(قرآن كريم)

يتراءى لي أن المرء لا يعرف مزايا وطنه عن غيره من كثير من الأوطان الأخرى ، إلا إذا اغترب عنه ، ولو إلى حين ، وأنى إذ أبدأ في وضع مسودات هذا البحث ، ويبنى وبين أرض الوطن المحبوب مسافات ، ليست بالطويلة ، كما أنها لا تعتبر قريبة ، ورغم أنى في وطن ، من الأوطان الشقيقة ، وبين زملاء وخلان ، اتخذت منهم أخوة وأصدقاء ، واطمأن قلبي إليهم وأمنت لهم وشعرت بشعورهم فبادلوني شعوراً بشعور ، واطمئنناً باطمئنان ، وأمنناً بأمنى . واستقر بي المقام بضع سنين ، يتخللها فترات الأجازات الصيفية ، التي أقضيها سنوياً بوطى الأول مصر العزيزة ، ويصحبني حيناً أستقر ، بعض أفراد أسرتى . ومع هذا كله ، وغيره ومما لم آت على ذكره ، أراى أشعر بشعور خفى ، أحس به ، وأتلهسه ، فأجده عميق الأثر ، بعيد الغور ، وشديد العمق ، شعور رقيق في معظم الأحيان ، ولكنه ليس كذلك في جميع الأحيان ، شعور ينتابني بعض الليالى ، ويكون قاسياً ، لدرجة أنه يصحب معه أرق شديد ، ويعمر بخاطري في ليال آخر ، فيكون مؤنساً ورفيقاً . هذا كله هو حنين الغريب إلى وطنه ، وحنين المصرى إلى بلده . وأنى أستطيع أن أقول أنى الآن أستمع بهذا الحنين وآنس له ، وأطمئن لطيفه وأسبح في خياله ، وآماله ، لدرجة أنى أتحدث مع إخوانى وزملائى عنه ، وعن هذا الوطن ، ومستقبله الباسم الزاهر . ولا أحسبني منذ فجر ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ . مى على يوم واحد ، دون أن أذكر مصر ومستقبلها ونهضتها وأتلهس أخبار مصر

في الصحف والمجلات المصرية . أو زميلاتها المراقية . أما القلق الذي كان يفتابني ، والأرق الذي كان يزعج مضجعي ، فلم أعد أحس به الآن ، وقد فارقتي بانتهاء ذلك العهد الغابر بغير رجعة ، وأغير عودة بإذن الله .

ولقد سألت زملائي المغتربين من غير المصريين حول حفيظهم لأوطانهم ، فاتهموني بالمغالاة في هذا الشعور بالحنين ، ولكنني تقبلت اتهامهم ، ولست لهم في ذلك العذر ، لعلمي أن مصر ، هي مصر من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها ، إلى ما شاء الله . مصر هي كنفانة الله في أرضه ، يحيا بها قوم يحبون الخير لجميع أهل الأرض ، قوم هادئون وادعون ، ولكن دون تفريط في حقهم ، أو إذلال لكرامتهم . قوم لمس موسى منهم العون ، والإيمان ، فقد آمن بموسى نفر من قوم فرعون « قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهارون » وتركوا عبادة الطاغوت لما أناهم الحق من ربهم . قوم وحد فيهم دين عيسى الألفة والمودة والرحمة « ولتجدن أقرهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا أنا نصارى ، ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون » قوم دخلوا في دين الله أفواجاً ، ورفعوا مناراته وحافظوا على شعائره ، وأقاموا بينهم أكبر جامعة إسلامية في العالم أجمع للتمقق والتفقه في الدين .

واسم مصر المذكور في كتاب الله — الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه — عدة مرات ، وقد قيل في أربعة وعشرين موضعاً ، منها ما هو بصريح اللفظ ومنها ما دلت عليه القرائن والتفاسير . مما يشير إلى مكانة مصر عند خالق هذا الكون « فتبارك الله أحسن الخالقين » .

ومن أجل ذلك وغيره ، أصبح لمصر موقع في نفوس العرب من أيام الفتح الإسلامي إلى عصرنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله — كما كان ولا يزال ، لها في نفوس سائر الأمم السابقة والحاضرة ، مكانة مرموقة ومنزلة ملموسة — وأنت كيف وصف عمرو بن العاص مصر لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب ، عند ما طلب منه الخليفة ذلك :

« اعلم يا أمير المؤمنين أن مصر قرية غبراء ، وشجرة خضراء ، طولها شهر

وعرضها عشر يكتنفها جبل أغبر ورمل أعفر، يخط وسطها نيل مبارك الغدوات
ميمون الروحات تجرى فيه الزيادة والفقصان كجرى الشمس والقمر ، له أوان
يدر حلابه ويكثر فيه ذبابه ، تمدد عيون الأرض وينابيعها ، حتى إذا ما اصلاخهم
عجابه ، وتعظمت أمواجه فاض على جانبيه ، فلم يمكن التخلص من القرى بعضها
إلى بعض إلا في صغار المراكب وخفاف القوارب ، وزوارق كأنهن في الخابل
ورق الأصائل . . . » إلى أن قال « فبينما مصر يا أمير المؤمنين لؤلؤة بيضاء ، إذا
هي عنبرة سوداء ، فإذا هي زمردة خضراء ، فإذا هي ديباجة رقشاء ، فتبارك الله
الخالق لما يشاء ، الذي يصلح هذه البلاد وينميتها ويقر قاطنيتها فيها » .

هذا ما وصفه رجل من أهل الفكر في القرون الوسطى ، أما في المصور
التي قبل التاريخ ، فقد اعتر بمصر سكانها وأهلها وحكامها ، ولنا من كتاب الله
أحسن استشهاد ، وذلك عند ما باهى فرعون ، موسى بملك مصر « أليس لي
ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي » .

ولا ينكر أحد من سكان هذا العالم مكانتها وتسابق جميع الدول في التودد
إليها ، واكتساب صداقتها . فمصر وإن كانت تحتل مكاناً ضيقاً من الأرض ،
ولكنه طريق مطروقة وسبيل معبورة . يمر به أهل الغرب ليصلوا إلى الشرق ،
وأهل الشرق ليلبغوا الغرب . ويمر به أهل الشمال ليصلوا إلى الجنوب وأهل
الجنوب ليلبغوا الشمال . فهو مكان لا يستطيع العالم أن يستغنى عنه ، وقد يستطيع
هو أن يستغنى عن العالم إن أراد .

هذه هي مصرنا التي قيل عنها « من أراد بمصر سوء أهلكه الله » ، وهذا
قول حق ، والتاريخ يبرز لنا صدقه ، في أهم صحائفه ، فكلم من باغ كانت نتيجة
بغية الهلاك والفناء ، ففرعون الذي اعتر بملك مصر وحدث الله عنه في كتابه .
« أليس لي ملك مصر ... » هو الذي انتهى إلى نهايته المعروفة ، ففرق في البحر
الأحمر « وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدوان ،
حتى إذا أدركه الفرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من
المسلمين . الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين . فاليوم تنجيك بيدناك

اتسكون عن خلقك آية ، وأن كثيراً من الناس عن آياتنا لغافلون » وكان ذلك جزاء وفاقاً لطاغ . كان يذبح أبناء الشعب ويستحي نساءه .

ولم تكن عاقبة قارون الذى كان من قوم موسى بأحسن من عاقبة فرعون « إن قارون كان من قوم موسى فبنى عليهم وآتيناها من السكندر ما أن مفاتيحه لتنفو بالمصبة أولى القوة ... » فكان جزاء بغيه أن خسف الله به الأرض « نجسفنا به وبداره الأرض ، فما كان له من فئة ينصرونه من دون الله وما كان من المنتصرين » .

هذا فى ما قبل التاريخ ، أما اليوم ، وكأن التاريخ يعيد نفسه — والباغى تدور عليه الدوائر — وتلك سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلاً . أقول كأن التاريخ يأبى إلا أن يسطر ما سبق أن سطره ، ففاروق الذى خطى فرعون وحذا حذوه ، قذف به الشعب ، فى البحر الذى يحده البلاد من الشمال ، قذفة أشد قسوة من زميله وقرينه فى الفسق والفساد والاستبداد ، فالسابق غرق فى البحر أما اللاحق فقد غرق « فى بحر لى يفساه موج من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض إذا أخرج يده لم يكد يراها ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور » .

أما قارون مصر الحالى — الذى يتمثل الاستغلال فى شخصه — فكان بالبلاد فى ما قبل التاريخ قارون واحد ، أما اليوم فيها أكثر من واحد ، ويتمثل فى أفراد أسرة محمد على ، وفى كل إقطاعى ، وكل مستغل وسالب لحقوق الشعب وأمواله ، وقد لقي كل مستغل منهم جزاء أثمه فمنهم من صودرت أملاكه ، أو حددت إقطاعياته . أو ابتعد عن مجال السياسة الذى أساء استغلاله ، وجعل منه سوقاً لسلب الأموال ، واغتصاباً للحقوق . (مما سيأتى تفصيلاً فيما بعد) .

مصر مقبرة الغزاة :

كلمة حق قالها المؤرخ Justav Lubon فى كتابه سر تطور الأمم . وما قبر نابليون منا ببعيد ، ذلك الامبراطور الذى عبر جبال الألب ، ونخطاها إلى

قلب إيطاليا وغيرها ، واسكنه لم يتخط منطقة الأهرام . وها هي إنكلترا ، تحفر لنفسها آخر قبر لها في الشرق ، في منطقة القناة . هؤلاء الذين دخلوا ديارنا بحجة حماية عرش توفيق ، وهم لا بد مطرودون من هذه الديار بعد أن نقوض عرش آخرورث لتوفيق ، « أن موعدهم الصبح أليس الصبح بقريب » . ولم يكذب يحف مداد القلم بعد أن سطر هذه المسودات ، إلا وتزف لنا ولمواطنينا بل وللعروبة أجمع البشرية بجلاء القوات الإنجليزية في مدى عشرين شهراً بعد احتلال بغيفض دام أكثر من سبعين سنة .

مصر الخالدة :

خالدة في ماضيها وفي حاضرها ، خالدة في سكانها الأخيار وفي موقعها المختار ، خالدة بروحها وحضارتها ، قديماً وحديثاً . فهي باتفاق العلماء والمؤرخين الأستاذ الأول للبشرية ... هي التي علمت الناس الزراعة والصناعة والكتابة ، وهي التي ظلت وما زالت تشع من روحها علانية وخفية أضواء على البشرية . وهي التي أقامت منذ فجر التاريخ حياتها على دعائمين روحية ومادية ، ولا عجب أن يذكر اسمها في كتاب الله في أكثر من موضع ، ولا عجب أيضاً أن يكون لها هذه المكانة الروحية والمعنوية القوية في قلوب مواطنيها الأحرار وفي قلوب مواطني شقيقاتها وجيرانها ، السودان والبلاد العربية .

وبين يدي الآن قصيدة للشاعر السوداني الأستاذ مبارك المغربي ، بعنوان مصر الشقيقة ، وصف فيها مصر ، وصفا راقياً ، وأعجبني ، وتمنيت لو ألهمني الله تعالى ملكة الشعر ، لا شيء إلا لأصف هذه البقعة المباركة في العالم ، وإليك بعض أبيات من تلك القصيدة^(١) .

وإن غضب الواشون شريانه الجاري	رعى الله مصر اقبلة الشرق ، أنها
به يهتدى في كل مسمى ومضمار	ثقافتها للضاد نبراسه الذي
بها ينعم الوادي .. وتحطيم اسوار	ووثبتها للنيل عنوان نهضة
يفضي ظلام الليل المدج الساري	هي النور مجلول الجوانب مشرقا

(١) نشرت بالأهرام بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٤ .

هي الحسن يبدو للعيون رواؤه
بها الدين لا ينفك نصراً مؤزرا
بها الأدب الراقى ينم عن المحجا
بها الدين والدنيا . . فللصفو مرتع
أحبك يا مصر الشقيقة فاذكري
لقد شاء حظي أن أراك طليقة
أزال بنسوك الذي عنك فلم تمد
وصال « نجيب » صولة عمرية
أزاح عن الشعب المكبل قيده
ومد يدا نحو الجنوب رحيمة
يحف به كالأسد أبطال ثورة
بني الثورة الكبرى وفي النفس خاطر
فلم نك قبل اليوم أدنى إليكم
حمدنا لكم بدء الكفاح ففاضلوا
عليها جميعاً أن نهب لنتقى
ليصبح وادي النيل ملكاً لأهله

مطالع اقرار واكلام أزهار
له في الحنايا كل حسب واكبار
بها الفكر يسمو في علوم واشعار
وللهدي ركن ثابت غير متهار
وفائق - على مر الزمان - واكباري
يزينك اكليل من الجهد والنفار
ذئاب الوري تمدو على الجائع العاري
وجال بسيف - صانه الله - بتار
بقلب امرئ لا يعرف الجبن منوار
بها امتد جبل الود من بعد أقصار
وهل تصلح الأوضاع من غير ثوار؟
أعيذ حماكم من مآسى وأخطار
وأقرب في ود أكيد وإيثار
ونحن لكم أسد السرى خير أنصار
أذى ظالم بالكيد والفسد أمار
ويزهى به الأحرار في ظل أحرار !!

وطننا العربي

واليوم مصر ومن حولها شقيقاتها ، السودان ، والبلاد العربية - يشدون
ساعدها ويؤازرنها سياسيا واقتصاديا ودفاعيا ، كل هذا يكوّن وطناً عربياً
بمواطنيه العرب الأجداد ، الذين كونا في عهد ليس ببعيد امبراطورية إسلامية
دان لها ملك الروم وكسرى ووصلت حدودها لجبال جنوب فرنسا .

ولا يفوتني التنويه أن هذا الوطن العربي غني بموارده الزراعية والصناعية .
فهناك الأقطار الأخضر الذي يبدأ من شمال العراق ثم يمتد جنوباً حتى يصل الخليج
العربي وشرقاً وشمالاً إلى حدود إيران وتركيا . أما من الناحية الغربية فيضيق في

بعض أوضاعه ويتسع في الأوضاع الأخرى إلى أن يصل لشواطئ البحر الأبيض المتوسط. ويبدأ هذا الأطار الزاوى في الامتداد ناحية الجنوب حتى يصل لوادى النيل الخصيب ويعتمد فيه إلى أواسط أفريقيا. وغير خاف أن هذا الأطار يسير في امتداده ، حتى شواطئ الأطلس من الناحية الشمالية الغربية .

تلك هى مساحة شاسعة من الأراضى الزراعية الخصبة الجيدة ، التى لو حسن استغلالها لجمعت سكان الوطن العربى يتمتعون بمستوى معيشى عال .

أما عن الموارد الصناعية ، فقد حاب الله ، الوطن العربى بكثير من يتابع الثروة المعدنية يضيق المجال لذكره الآن وسأوضح فيما بعد موارد مصر الصناعية^(١).

حول الحالة الاقتصادية الحالية والمالية والاجتماعية والسياسية :

وإن الأفكار لتتزاخم لدى حينما أبدأ فى توضيح الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى مرت بمصر فى ذلك العهد الغار الذى سبق ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ . والتعمق فى بحث هذه الأوضاع يبعث على الحيرة فى كيفية البدء . وبأى موضوع يبدأ الكاتب ؟ أبدأ بالكتابة عن المستعمر الذى جعل الشعب شيعا وأحزابا ، واستنزف موارد البلاد وجعلها مزرعة لخاماته وسوقا لتصريف منتجاته . أم يبدأ بالكتابة عن فاروق الذى استحل الحرام وأباحة لذويه ومؤازريه وعبث بالدستور وامتهان أرادة الشعب . أم يبدأ بالكتابة عن الحكام الفاسدين والخنوة والمرتشين الذين وجدوا فى ظل فاروق وفى ظل المستعمر حماية وأمنا وثناء فاحشا واسرافا ماجنا على حساب شعب جائع فقير ؟

وعلى كل فقد رأيت أن أبدأ بالكتابة عن سوء الحالة الاقتصادية التى كانت عليها البلاد فى ذلك العهد . تلك الحالة التى جعلت الشعب فى مستوى معيشة . أقل ما يقال عنه أنه بلغ الحضيض . واقد وضعت الكتابة الانجليزية Derene Warner فى كتابها « هذا المستوى » بقولها ليس هناك (تعنى مصر) أى مستوى للمعيشة ، فأى انخفاض آخر يكون الموت بعينه .

(١) بحث للمؤلف بمجلة المصور ببغداد ، فى العدد الأول والثانى .

حركة السكان :

وللوقوف على ذلك يبراهين عملية ، يجدر بنا الإشارة لحركة السكان ، ومقدار الزيادة التي طرأت عليها ، وعلى دخل الفرد منذ سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧ .
حركة السكان في مصر من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٤٧ مأخوذا من مديرية الاحصاء (التعداد العام كل عشرة سنوات) .

السنة	عدد السكان	الزيادة العددية	نسبة الزيادة في المائة في كل عشر سنوات	متوسط الزيادة في السنة الواحدة
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	—	—	—
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢,٩١٠,٥٠٤	٢٨,٦	٢,٨٦
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١,٥٧٢,٨٣٤	١٦,٢	١,٦٢
١٩١٧	١٢,٧٥٠,٩١٨	١,٤٦٣,٥٥٩	١٣	١,١٣
١٩٢٧	١٤,٢١٧,٨٦٤	١,٤٦٦,٩٤٦	١١,٥	١,١٥
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٦٩٤	١,٧١٤,٨٣٠	١٢,١	١,٢١
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٨٤٠	٣,٠٨٩,١٤٦	١٩,٤	١,٩٤ (١)

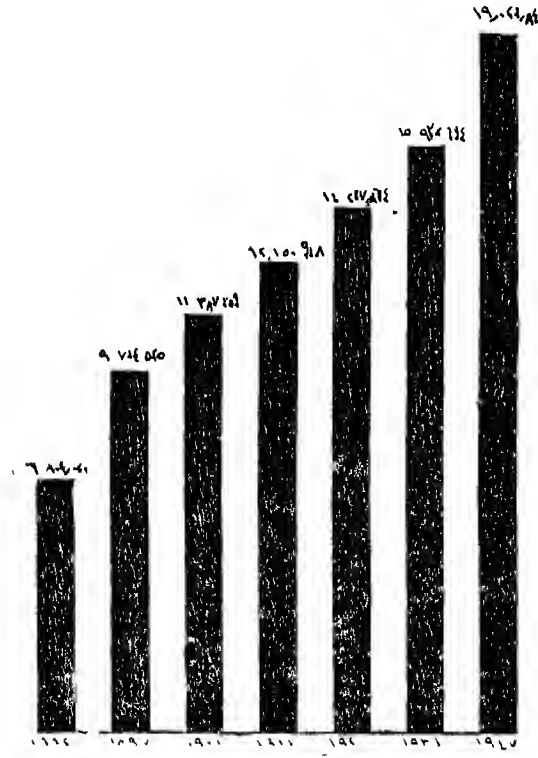
وبلاحظ من هذا الاحصاء أن عدد السكان قد تضاعف خلال الخمسين سنة الأخيرة (من سنة ١٨٩٧ — سنة ١٩٤٧) .

وتعتبر مصر من أكثر أقطار العالم كثافة بالسكان ، حيث تصل كثافة

(١) يجدر الإشارة إلى أن عدد السكان حاليا يقدر بحوالى ٢٢ مليون نسمة وإليك التعداد التقديرى من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٣ .

السنة	عدد السكان مقربا لأقرب ألف	أول يولييه سنة ١٩٥٢ بعدد ٢٠٠,١٥٠,٢١٠ نسمة -
١٩٤٨	١٩,٤٩٤,٠٠٠	» » » ٢٠٠,١٥٠,٢١٠ »
١٩٤٩	١٩,٨٨٨,٠٠٠	» » » ٢٠٠,١٥٠,٢١٠ »
١٩٥٠	٢٠,٣٩٣,٠٠٠	» » » ٢٠٠,١٥٠,٢١٠ »
١٩٥١	٢٠,٩٠٩,٠٠٠	» » » ٢٠٠,١٥٠,٢١٠ »

الكيلومتر المربع في الأراضي المزروعة ٥٥١ نسمة ويعتبر ذلك تضخما بشريا كبيرا، وخصوصاً إذا اعتمدت الأمة أساسياً على الزراعة ، أن هذه الكثافة أكبر منها في أى منطقة صناعية شديدة الازدحام بالسكان سواء في إنجلترا أو بلجيكا أو غيرها من المناطق الصناعية في أوروبا (١) .
والآتى رسم بياني يزيد الأرقام ايضاحاً .



حركة السكان بمصر من سنة ١٩٢٨ إلى سنة ١٩٤٨

فهل قابل هذه الزيادة المضطردة في السكان زيادة مناسبة في استغلال الموارد الطبيعية ؟ الجواب على ذلك -- للأسف -- بالنفي . الأمر الذى أدى إلى وجود سلسلة من الأزمات ؟ انتابت البلاد ، فشملت جميع نواحي الحياة . وذلك لتضافر القوى الفاسدة التى ذكرناها . وإليك بعض البيانات من عناصر الانتاج في ذلك العهد .

(١) صحيفة ٥٢ الاقتصاد الزراعى للدكتور محمد السعيد محمد .

البحث الثانى

الانتاج الزراعى

الباب الأول

أورو — الاقطاع ونظام الريف

وبلادنا عريقة فى المدنية ، بل هى مهد المدينيات منذ العصور القديمة ، اشتغل أهلها بالزراعة آلاف السنين قبل الميلاد لخصوبة أرضها وغزارة مياه نيلها وقد كانت أرض مصر بترتبتها الذهبية أول ما اشتغل من مساحات الأراضى الزراعية فى العالم . غير أن هذا التراث الجليل لم يُحافظ على مستواه فى البلاد ، فى عصرها الحديث ، وذلك للعوامل المختلفة التى كانت تحف به لمصلحة أغراض أفراد قلائل ، الأمر الذى أدى إلى وجود نظام أقطاعى يسخر العامل الزراع السكاح ، ويجعل من العمال الزراعيين الأحرار عبيداً ، يبنون مالا يسكنون ، ويزرعون مالا يأكلون . ولقد بدأ محمد على جد فاروق — الذى حكم مصر بأرادة الشعب ، والذى انتزع ملك مصر ، من يد وريثه فاروق ، بأرادة الشعب أيضاً « فسبحان ربى ، يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء » — أقول ، بدأ محمد على عهد الأقطاع ، بأن جمع من شعب مصر ، وثائق امتلاك الأرض ، وأحرقها ، ثم ذريت فى الهواء . وجاء من بعده ، خلفه ، ثبتوا دعايم الاقطاع ، فقام اسماعيل بتقسيم الأرض إلى تفتايش ومضى يوزعها فى سخاء — لم يكلفه شيئاً — على حاشيته ، ورفقائه فى الفسق والفجور والأسراف ، وأهل دمه من الأتراك وغيرهم ، تاركاً أصحابها الحقيقيين ، يأكلون الجوع ويلبسون العراء . وإليك الأرقام تتكلم وتوضح هذا النظام الذى يذكرنا بمساوىء الاقطاع . والذى تحررت منه أوروبا فى القرون الوسطى ، والذى تحررت منه مصر أخيراً . فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، بفضل رجالها المصلحين .

الملكية الزراعية بمصر سنة ١٩٤٩ (حسب بيان مديرية الأحصاء)

فئات المساحة بالفدان	النسبة المئوية لعدد الملاك	عدد الملاك	مساحة الأراضي المتلكة بالفدان	متوسط ملكية الفرد
أقل من فدان	٧١ ٪	١,٩٥٥,٧٧٣	٧٨٨,٤٠٦	٠,٤٠
١ — ٥	٢٢ ٪	٦١٨,٢٦٢	١,٣٠٥,٣٠٢	٢,١١
٥ — ١٠	٢,٩ ٪	٧٩,٣٤٧	٥٢٧,١٣٦	٦,٦٢
١٠ — ٢٠	٢,٦ ٪	٤٣,١٠	٥٨٩,٠٢٨	١٣,٦٧
٢٠ — ٣٠	٠,٤٧ ٪	١٢,٧٤٧	٣٠٣,١٦٠	٢٣,٧٨
٣٠ — ٥٠	٠,٣٥ ٪	٩,٤٨٨	٣٥٨,٦١٥	٣٧,٨٠
٥٠ — ١٠٠	٠,٢٤ ٪	٦,٦٨٠	٤٥٥,٥٥٧	٦٨,٢٠
١٠٠ — ٢٠٠	٠,١٢ ٪	٣,٢٧٨	٤٥٤,٠٠١	١٣٨,٥٠
٢٠٠ — ٤٠٠	٠,٠٥ ٪	١,٣٧٤	٣٧٢,٣٤٩	٢٧١
٤٠٠ — ٦٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢٦	١٥٨,٣٠٢	٤٨٥,٥٨
٦٠٠ — ٨٠٠	٠,٠١ ٪	١٦٢	١١٣,٠٤٤	٦٩٧,٨٠
٨٠٠ — ١٠٠٠	٠,٠١ ٪	٩٠	٨١,٣٢١	٩٠٣,٥٦
١٠٠٠ — ١٥٠٠	٠,٠١ ٪	١٠٣	١٢٧,٩٨٩	١٢٤٢,٦١
١٥٠٠ — ٢٠٠٠	٠,٠١ ٪	٣٢	٥٣,٩٨١	١٦٨٦,٩١
أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٠,٠١ ٪	٥٨	٢٥٩,٧٤٥	٤٤٧٨,٣٦
المجموع		٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

سوء توزيع الملكية :

يظهر من هذا الجدول ، سوء توزيع الملكية ، ومدى إتساع نظام الاقطاع بمصر ونحن في النصف الثاني من القرن العشرين ، قرن النور والنهضة ، لاقى القرون الوسطى ، قرون الظلام ، والاستبداد . إذ أن ٧١ ٪ من الملاك الزراعية تتراوح ملكيتهم بين العدم والفدان الواحد ، وعددهم ١,٩٥٥,٧٧٣ نسمة وهذا العدد الضخم الذي يقرب على الملايين من صغار الملاك ، يملكون ٧٨٨,٤٠٦ فدان

وهي مساحة لا تمثل سوى ١٣ ٪ فقط من مجموع الأراضي الزراعية ومتوسط ملكية الفرد الواحد تقدر بحوالى ٤٠,٠ من الفدان بينما متوسط ملكية بعض الأفراد الاقطاعيين بلغت ٤٤٧٨ فدان تقريباً .

غرباء في أوطاننا « ملكية الأجانب » : وإذا تعمقنا في بحث جدول توزيع الأراضي الزراعية حسب الإحصاءات الرسمية ، للوقوف على جنسية المالك ، لتبين لنا مدى سوء التوزيع . فالإحصائيات تقسم لنا جنسية الملاك إلى ثلاثة فئات « مصريون وأجانب وأوقاف » وإليك بيان ملكية كل فئة من الملاك حسب إحصاء سنة ١٩٤٩ أيضاً .

جنسية الملاك	عدد الملاك	جملة مساحة الأراضي المملوكة بالفدان	متوسط ما يملكه المالك بالفدان
مصريون	٢,٧٠٩,٥٠٤	٥,١٢٢,٤٨٨	١,٨٩
أجانب	٣,٨٠٠	٢٣٣,٠١٣	٦١,٣٢
أوقاف	١٧,٨١٦	٥٩٢,٦٣٣	٣٣,٢٦
جملة عمومية	٢,٧٣١,١٢٠	٥,٩٤٨,١٣٤	٢,١٨

واضح من هذا الإحصاء ، أن متوسط ما يملكه المالك الواحد الأجنبي ٦١,٣٢ من الفدان بينما متوسط ما يملكه المالك الواحد المصرى ، صاحب الوطن ، ١,٨٩ من الفدان فقط . أى أن متوسط ملكية الأجنبي بلغت في ظل هذا النظام الجائر أكثر من اثنين وثلاثين مثلاً للملكية المصرى .

انعدام العدالة الاجتماعية ومتوسط الدخل :

ولو انتقلنا لمتوسط دخل الفرد نرى الفرق الشاسع الذى أوجد نظام الاقطاع بين دخول الملاك ، وذلك حسب الإحصاء المذكور بالصحيفة التالية .

أى فرق هذا ، بين دخل فردين ، في مجتمع واحد ، يظلهما سماءه ، ويطغى ظمأهما بمائه ، الأول دخله أربع مائة وستون قرشاً في السنة والآخر دخله يزيد على الخمسة عشر ألفاً من الجنيهات في السنة أيضاً .

متوسط دخل الفرد في الأسرة		
قرش	جنيه	
٦٠	٤	من يملك فدان واحد فأقل
٣٤	٢٤	» » فدان — ٥
—	١٠٤	» » ٢٠ — ٥
—	٤٤٥	» » ١٠٠ — ٢٠
—	٢٠٤٩	» » ٤٠٠ — ١٠٠
—	٨٦٤٢	» » ٢٠٠٠ — ٤٠٠
—	١٥٦٦٩	» » أكثر من ٢٠٠٠

وقد أدى هذا النظام الاقتصادي الشاذ الجائر في سوء توزيع الملكية الزراعية إلى نتائج وخيمة أهمها :

آثار نظام القطاع

١ — وجود طبقتين اجتماعيتين بمصر بينهما فروق شاسعة : طبقة يبلغ عددها أكثر من ٤٤ مليون نسمة إما فلاحين أو صغار ملاك ، إتصقوا بالأرض لا يستطيعون منها فككا ، ولا يملكون من أموالهم شيئا ، شأنهم في ذلك شأن رقيق الأرض في القرون الوسطى بأوروبا ، أما الطبقة الأخرى فهم أقلية ، ولكنهم سادة يأمرون فيطاءون ، ويطلبون فيجابون . وكأنهم أرادوا أن يجعلوا أنفسهم آلهة ، يقولون للشيء كما تصورا « كن فيكون » . ظاهرة سيئة لها آثارها الخطرة على كيان المجتمع ، إذ أنها أبادت المرونة الاجتماعية Social mobility بين الطبقتين مما أدى إلى انعدام العاطفة الاجتماعية ، فساد بينهما الحقد والكراهية ، وانعدام الانسجام الاجتماعي . فأخذت الطبقة المغلوبة على أمرها ، تتحين الفرص لكي تسترد من الأقطاعيين بعض حقهم ، إن لم يكن كله ، غير أن حكومات ذلك العهد وعلى رأسهم الملك المطرود ، جعلت السادة الأقطاعيين يهتمون بسلطة

واسعة لدرجة أن بعض هؤلاء الأقطاعيين أقام في أقطاعيته حكومته الخاصة وشرائعه الخاصة أيضاً وسمحت لهم بالتدخل في جميع شئون الفلاحين وبشكل لا يحلم به أية حكومة دكتاتورية حديثة .

٢ — انخفاض أجور العامل الزراعي : فتوسط أجور العامل الزراعي سنة ١٩٥٠ كان عشرة قروش في اليوم الواحد ، ومتوسط أيام العمل الزراعية في السنة حوالي ١٨٠ يوماً وعليه يكون دخل العامل السنوي ثمانية عشر جنيهاً ، ومتوسط الدخل اليومي خمسة قروش فقط . وباعتبار أن طائلة هذا العامل تتكون من خمسة أشخاص فيكون الدخل اليومي للفرد الواحد قرش صاغ فقط . وتشبت الأقطاع والحكام الفاسدون ببقاء مستوى الأجور على هذا النحو ، بجميع الوسائل والطرق ، حتى أنه لما أجاز قانون سنة ١٩٤٢ للعامل الحق في تكوين نقابات تدافع عن مصالحهم استثنى القانون عمال الزراعة .

وحسب إحصاءات سنة ١٩٤٨ كان ٧٠ إلى ٦٨ ٪ من جملة الدخل يصرف على الغذاء وهذه تعتبر من أكبر النسب في بلدان العالم . إذ أنه في نفس السنة كانت نسبة المنصرف على الغذاء في الصين ٦٠ ٪ وفي الولايات المتحدة ٤٤ ٪ من مجموع دخول الأفراد^(١) .

٣ — ارتفاع الإيجارات الزراعية : فقد بلغ إيجار الفدان الواحد في بعض أراضي المنوفية خمسين جنيهاً وستين جنيهاً في بعض الأحيان . ومن العجيب ، أنه لما كانت الآفات الزراعية تقضي على زراعة القطن ، كان يتمسك المالك بمقد الإيجار ، وقيمهته . أما المزارع أو المستأجر فقد كان يرجوه بالاكْتفاء بأخذ الناتج إذ أن هذه الآفات لا سلطان له عليها .

٤ — ارتفاع ثمن الأراضي الزراعية : ولأن ملاك الأراضي يعتقدون أن الزراعة أكثر ضماناً من الصناعة أو التجارة ، لاستغلال الأموال ، لذا كانوا يستغلون أرباح أراضيهم الزراعية في زيادة الأقدنة المملوكة لهم مما أدى إلى ارتفاع

(١) قوانين الاستهلاك للعالم Engel توضح أنه كلما ازداد الدخل قلت نسبة المنصرف على الغذاء .

قيمة الفدان الواحد ارتفاعا فاحشا حتى وصل ألف جنيه في بعض جهات النوفية وغيرها .
 ٥ — الاستيلاء على أراضي الدولة المستصلحة ، أثمان منخفضة : وبديهي ،
 لم يكن يستولى على مثل هذه الأراضي إلا من كان من أهل الخطوة أو السلطة
 فقط وقد تمكن هؤلاء من استئجار أملاك الدولة وأراضي الأوقاف بأيجارات
 منخفضة ثم إعادة تأجيرها من الباطن بأضعاف أضعاف الأيجار الأصلي وكانوا
 أحيانا يستولون عليها بأثمان زهيدة .

٦ — تأخير نهضتنا الصناعية وإقامة عراقيل أمامها : مما سيأتي بحثه في
 موضوع الإنتاج الصناعي فيما بعد .

ورحم الله الشاعر العربي الذي وصف الاقطاع . فأجاذ الوصف ، إذ قال :
 تركوا السعي والتكسب في الدنيا وعاشوا على الرعية عالة
 يتجلى النعم فيهم فتبكي أعين السعي من نعيم البطالة
 يأكلون اللباب من كد قوم أعوذتهم سخينة من نخالة
 فكأن الأنام يشقون كذا كي تنال النعيم تلك السلالة
 ليس هذا في مذهب الاشتراكية إلا من الأمور الهائلة
 وهو في المسلة الحنيفية البيضاء ككفر ربنا ذى الجلالة
 البرطانه وردفاعه عن الاقطاع :

ولقد تصفحت مجموعة محاضر مجلس النواب — الذي كان مفروضا أنه يمثل
 الشعب — فوجدت فيه العجب العجيب ، للدفاع عن الملاك على حساب
 الفلاحين والمستأجرين . واذكر ، على سبيل المثال ، بعض ما ورد ، في الانعقاد
 الثاني ، لمجلس النواب سنة ١٩٣٢ :

يقول حضرة النائب المحترم السيد ابراهيم الهلال^(١) — دفاعا عن الملاك ،
 ومعارضاً في مشروع قانون تخفيض ايجار الأطينان الزراعية عن سنة ١٩٣٠ —
 ١٩٣١ — « ما كان يحق للمجلس أن ينظر في هذا المشروع أو يعيره جانبا
 من الالتفات أو يحيله على لجانه ، لأنه مشروع جائر ظالم ، مشروع شاذ لم يسبق
 (١) صحيفة ٤١٠ محضر الجلسة ٢٧ لمجلس النواب في ٤ ابريل سنة ١٩٣٣ .

ناله مثيل في البلاد المتمدينة ولا في غيرها حتى ولا في مجاهل أفريقيا (ضحك)
مشروع يهدد الحريات ويعيث بالعقود والالتزامات المقدسة الواجبة الاحترام ،
مشروع أراه شديد الوطأة على الملاك نذيراً بخرابهم .

« وليت شعري لم لا يكتسب المالك هذا العطف الذي اكتسبه المستأجر ؟
أليس الملاك مصريين ! ألم تؤثر فيهم الضائقة المالية أكثر من غيرهم ! أليسوا
هم أصحاب المصالح في البلاد (ضجة) .

« أريد أن أودى واجب الدفاع عن الملاك ، وعجيب أن يكون المزارع الذي
تكفيه قطعة من الخبز أو قليل من الجبن أحق بالعطف من المالك المرهق بالنفقات
والذي ألف عيشة البذخ والترف هو وأمرته .

« أن لجنة المالية تصرف في هذا المشروع بقانون تصرفا غريبا لأنها قررت
عندما قدم إليها في العام الماضي المشروع بقانون الخاص بتخفيض ايجار الأطنان
الزراعية عن سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ ورأت الضجة الهائلة التي قامت حوله —
أنه مشروع استثنائي ولا يسمح به مرة أخرى ، فبدلاً من أن ترفض هذا المشروع
كما كنا ننتظر — أو تعدل نسبة التخفيض فتجعلها ٢٠٪ كما كانت في العام الماضي
أقرته وظهرت بمظهر الشدة والقسوة ضد الملاك الذين أصبحوا ولا راحم لهم ،
لأنهم فضلاً عما يرزحون تحته من ثقل الضرائب التي أصبحت لا تتناسب مع
ما تنتجه الأرض وفضلاً عن تدهور الايجارات (ضجة) » .

هذا ويقول حضرة النائب المحترم السيد عبد السلام رجب^(١) في كلمة له « أما
فيا يختص بالمستأجر الصغير الذي تكلم عنه حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ،
فقله مثل الفأر يكفيه من القوت قليل من الأذرة يتلمسه في جوانب الفيط » .

هذا هو رأي بعض نواب الأمة في المستأجر ، وفي الأقطاعي . وإني أوجه
سؤالا إلى القارئ الفاضل . . ما الذي كان يحدث لو قدم مشروع قانون خاص
بتحديد الملكية ؟ ؟ ؟

فروع .. متى في أعمال الخير :

وأمثلة الفروق الشاسعة بين الطبقتين الاقطاعية والفلاحين ، أمثلة كثيرة «
يضيق عن سردها بالتفصيل بضع مجلدات ، غير أنى أسرد منها ، حقيقة مرة «
ومؤلة ، وهى وجود التفرقة المرة حتى في عمل البر والإحسان . فوالدة الخديوى
عباس حلمى ، والى لقت في أيامها بأمر المحسنين أوقفت قبل موتها ستمائة فدان
من أراضيها الزراعية ، لا للفقراء والمساكين ، حسب الشرائع السماوية المادلة ،
ولما لماونة الذين أخنى عليهم الدهر من أبناء الأوسر السكرية . وقد أنشئ لذلك
ملاجئ سمي « مستشفى وملجأ أم المحسنين » .

التمصب التركي : وكان ملجأ عجيب حقاً ، يعطى معانى عجيبة ، لحالة ذلك
العهد ، أقل ما يذكر من هذه المعانى ، التمصب التركي الشديد الذى اتصف به
معظم الأتراك المتوطنين والتمصيرين في هذا البلد . ونحن في نظر هؤلاء الأتراك
الدخلاء ، فلاحون . بل وأن أفراد أسرة محمد على ، كانوا يستنكفون التكلم
باللغة العربية ، لغة الدين والقرآن المبين . زد على ذلك ، أن من يسمى نفسه
محسناً ، منهم - ذكراً كان أو أنثى - يفرق في أحسانه ، ويميز طبقة دون طبقة .
وأحسبني أستفتي رجال الدين ، في كون مثل هذا الاحسان مقبولاً عند الله أم لا ؟
وأظن أن الله لن يقبل كل إحسان من هذا القبيل . أما عن الفساد في إدارة هذا
الوقف والرشوة ، والسرقات ، كل ذلك ترويه لنا الحوادث بالتفصيل . ويجب الإشارة
إلى أن السرقات في العهد الماضى شملت كثيراً من مرافق الثروة حتى ما كان
يخص أعمال البر والإحسان والخير ، وهى الأموال التى تنفق لله .

غير أن الله تعالى ، حفظ أمواله من الناهبين والسارقين فتسلت أداة الخدمة
الاجتماعية بالجيش مبنى الملجأ ، المذكور وأوقفه في فبراير سنة ١٩٥٣ وحولته
مستشفى لعمال الجيش وأمرهم وأجرت الفدان الواحد بستة وعشرين جنيهاً ، بعلم
أن يؤجر بأربعة جنيهات فقط . « فالله خير حافظاً وهو أرحم الراحمين » .

نظام إقطاعى شاذ يزيد الذين أثروا ، ثراء ، والفقراء فقراً كما يزيد من عدد المعدمين : الأمر الذى يؤيد أن البلاد كانت فى معزل عن تحقيق أى نوع من أنواع العدالة الاجتماعية ، فعدد الملاك الذين كانوا يمتلكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان كان فى ازدياد أيضاً . أما عدد السكان الذين لا يملكون عقاراً قط ، فكان يزداد بشكل سريع ، نظراً لزيادة عدد السكان على النحو الذى ذكر سابقاً ، مع قلة مساحة الأراضى المستصلحة سنوياً . الأمر الذى يدل على منتهى الظلم الاجتماعى ، وعلى أن البلاد كانت تسير تدريجياً نحو الهاوية . وبصحيفة (٢٣) بيان إحصائى يؤيد ذلك .:

النذر كانت تبشر بثورة دامية :

يتبين من هذا الجدول^(١) الزيادة المستمرة فى عدد كبار الإقطاعيين ، ومقدار الزيادة فى عدد الذين يمتلكون فداناً واحداً فأقل . كما يلاحظ الزيادة فى عدد الذين لا يمتلكون عقاراً نهائياً . وهكذا كنا نعيش فى طريق مخفوف بالإخطار ، طريق ينذر بثورة ، يقول فيها المظلوم للظالم « إنى لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطعها وإنى لصاحبها » لولا أن لطف الله تعالى بالبلاد ، فهبأ لها ثورة رشيدة ، مدروسة ، ورزينة ، أنقذتها من الهوة الساحقة التى كانت تسير فيها البلاد ، كما أنقذتها من ثورة دامية حمراء هوجاء ، تقضى على الأخضر واليابس ، وتأخذ برأس كل من المظلوم والظالم ، دون تمييز بين هذا وذاك . وهكذا يحفظ الله أرضى الكنانة وأرض الوطن المحبوب .

ملاك الطبقة الوسطى كانت آخذة فى الزوال : وباعتبار من يمتلك خمسة أفدنة إلى أقل من خمسين فداناً ، من ملاك الطبقة الوسطى ، نلاحظ أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة فى الزوال تدريجياً ، مما كان ينذر بمساوىء فادحة ، وإليك بياناً إحصائياً يبين ذلك .

بيان نسبة عدد الملاكين الذين تتراوح ملكيتهم بين ٥ إلى أقل من ٥٠ فداناً .

السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية	السنة	النسبة المئوية
١٨٩٤	٢٠,٧ ٪	١٩١٤	٨,٧ ٪	١٩٢٠	٧,٨ ٪
١٩٤٠	٥,٩ ٪	١٩٤٩	٥,٣ ٪	١٩٥٠	٥,٣ ٪

وواضح من هذا الجدول الإحصائي تناقص نسبة عدد ملاك الطبقة الوسطى . فبعد أن كانت نسبتهم سنة ١٨٩٤ مقدارها ٢٠,٧ ٪ بالنسبة لباقي الملاك ، انحدرت هذه النسبة إلى أن أصبحت ٥,٣ ٪ فقط في سنة ١٩٥٠ وهذا الانحدار السريع يثبت أن ملاك هذه الطبقة كانت آخذة في الزوال .

ولا يخفى علينا أن السبب المباشر لذلك ، هو الطرق الملتوية التي كان يتبعها كبار الملاك للاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي كما ذكرت .

انتزاع أملاك صغار الفلاحين : وذلك بالإرهاب نارة ، وبمرض آتمان عالية

نارة أخرى ، الأمر الذي يرويه لنا كثير من الملاكين الفقراء ، خاصة من كان لسوء حظه — مجاوراً لإقطاعي يمتلك من الأراضي الواسعة آلاف الأفدنة ، وبحوار هذه الآلاف ، بضعة قراريط لمالك فقير ، فيأبى مثل هذا المالك ألا تستقيم حدود إقطاعيته فيأمر بضم هذه المساحة التافهة إلى إقطاعيته الشاسعة ، والويل كل الويل إذا تعرض هذا المالك الفقير لذلك المغتصب الأثيم . « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعمة ولى نعمة واحدة فقال أكتفئها وعزى في الخطاب . قال لقد ظلمك بسؤال نعمتك إلى نجاهه وأن كثيراً من الخلفاء ليبنى بعضهم على بعض ... »

الحالة الاجتماعية والصحية في الريف :

أما عن هاتين الحالتين في الريف ، فحدث ولا حرج ، وماذا تسكون حالة الغالبية العظمى من سكان الريف ، بعد الوصف الذي ذكرناه . وإمها صورة ناطقة لانعدام العدالة الاجتماعية ، وصورة واضحة لظلم الإنسان لأخيه الإنسان والآتي وصفا موجزاً للوضع الاجتماعي الريف (والذي يعتبر صورة ناطقة لحالة العمال ومعظم الطبقات الشعبية في المدن) : —

جدول نفقات الملكية الزراعية ومتوسط ملكية الفرد بالفدان : « مع ذكر عدد السكان الذين لا يملكون عقارا »

فئات الساحة بالفدان الواحد	١٩٤٣		١٩٤٥		١٩٤٧		١٩٥٠	
	عدد اللاك	متوسط ملكيتة الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكيتة الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكيتة الفرد	عدد اللاك	متوسط ملكيتة الفرد
أكثر من ٢٠٠ فدان	٥٤	٥٤٧٢,٩٨	٣٦	٣١٥١,٦٠	٦٠	٤٤٣١,٥٣	٦٤	٤٥٤٥,١٨
من ١٠٠ - ٢٠٠ »	١٣٣	١٤٧٧,٥٧	٦٩١	١٤٤٦,٣١	١٧١	١٢٧٨,٧٣	٢٨١	١٢٦٤,٦٥
من ٢٠ - ١٠٠ »	٢٠٠	٥٨٧,٩٦	١٢٦١	٥٩٣,٦٥	١٧٧١	١١١٦,٥٥	١٢٦١	٥٨٥٧,٦٨
من ١٠ - ٢٠ »	٣١٣٥	١٣٩,٧٣	١٢١٢	١٣٨,٨١	١٥١٣	١١١٣,١١	٣٦١٣	١٣٦٦,١١
من ٥ - ١٠ »	٦٦٣٧	٦٠,١١	٧٦٦٦	٦٧,٢٦	١٢٦٦	٦٧,٥٦	٦٥٦٦	٦٨,٧٨
من ٥ - ٥ »	١٤٧,١٣٧	٢٠,٧٥	١٤٧,٠٠	٢٠,٧٨	١٤٣١	٢٠,٦٠	١٨٥٧,٣١	٢٠,٦٠
أكثر من فدان - ٥	٥٩٩,١٧٠	٢,٠١	٦٠٢,٧٤	٢,٠١	٥٦٦,٧٥	٧٠,٧٨	٦٧٧,٧٦	٣١,٢٠
فدان واحد فأقل	١,٧٧٦,٧٦٩	١٤,٠٢	١,٨٤٤,٢١٢	١٤,٠٢	١,٦٢٠,١٦١	١٢,٠٢	١,٦٣٨,١٧٦	١٢,٠٢
مجملة عدد اللاك	٢,٥٣٥,٠٢٥	٢,٢١	٢,٦٠٥,٩٦٦	٢,٢٥	٢,٦٦٦,٨٧١	٢,٢٢	٢,٧٦٦,٨٧١	٢,٢٦
« عدد الذين لا يملكون عقارا »	١٤,٨٨٧,٩٧٥	—	١٥,٣١٧,٧٧٤	—	١٦,٣٥٩,١٦١	—	١٧,٦٣٢,٣٣٩	—
مجملة عدد السكان	١٧,٤٦٣,٠٠٠	—	١٧,٩٢٣,٠٠٠	—	١٩,٠٢١,٧٤٠	—	٢٠,٣٩٣,٠٠٠	—

الفقر التقليدي (أو الأزل) Traditional Poverty : وهي المشكلة

الأساسية في شطرى الوادى شماله وجنوبه ، وقد انحدر إلينا من أجيال بعيدة ، وتغلغل في صميم حياتنا ، وذلك ناتج من عوامل عديدة ، أهمها انخفاض دخل العامل الزراعى على النحو المبين سابقا ، وكذلك لانخفاض متوسط ملكية الفرد الواحد . زد على ذلك سوء توزيع الملكية وانتشار النظام الأقطاعى البغيض .

وقد صنف البروفسير « دور تسبرجر » (الخبير الاقتصادى السابق في قيادة الشرق الأوسط) بلاد العالم إلى ثلاثة أصناف ، بلاد زراعية وبلاد صناعية وبلاد مصدرة لرؤوس الأموال ، وذكر في كتابه « النقود في تداول الاقتصاد » ص ٢١٨ الأحصاء الآتى :

جدول متوسط الدخل لعام سنة ١٩٢٩ (مقدرًا بالدولار)

أولاً — البلاد الزراعية		ثانياً — البلاد الصناعية		ثالثاً — البلاد المصدرة لرؤوس الأموال	
اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد	اسم الدولة	معدل الدخل السنوى للفرد
البرازيل	٧٤	المانيا	٤١٠	الولايات المتحدة	١٣٠٢
تركيا	٦٧	فرنسا	٢٧١	سويسرا	٧٣١
مصر	٤٦	تشكسلوفاكيا	١٨٥	انكلترا	٧٣٠

وقد ذكرت هذا البيان الأجصاص عن خبر على ، وهو يبين متوسط دخل الفرد في مصر بصفة عامة بالنسبة للدول الأخرى المذكورة بالبيان . وبديهي أن دخل الفرد في الريف أقل منه في المدن .

وهذا يثبت مقدار الفاقة التي عاش فيها المجتمع المصرى بصفة عامة والريف بصفة خاصة ، حقبة طويلة من الزمن ، جعلت اليأس يتسرب لنفوس المستضعفين منهم .
المسكن : قال تعالى في كتابه العزيز « واقعد كرما بنى آدم » . ولكن الإقطاعيين ، تجاهلوا هذا القانون السماوى العادل ، وتعاونوا مع ساسة البلاد

السابقين على أن يساوا بين الفلاح والحيوان . يظل الاثنين سقف واحد ، ويشريان من ماء واحد ، غير نقي ، مملوء « بالمكروبات » والجراثيم والأمراض . إنها الحالة نعسة ، يحجب مداد القلم عن وصفها .

الأمراض ومآل الربيف الصحية :

جاء في تقرير معهد روكفلر سنة ١٩٥١ أن ٩٢٪ من القرويين بمصر مصابون بالبلهارسيا أو الدسنتاريا و ٦٤٪ مصابون بالديدان المعوية و ٦٪ بالسفلس و ٦٪ بالعمى وأمراض العيون و ١٢٪ من العائلات تكاد تعيش على مجرد الخبز و ٥٠٪ من الأطفال يموتون قبل بلوغ الخامسة من العمر ، والإحصاءات السنوية الرسمية الصحية ، تشير بوضوح إلى ضخامة العدد من سكان قطرنا المحبوب ، الذين كانت وفاتهم ناتجة عن سوء التغذية .

ولقد ثبت أن لهذه الأمراض كبير الأثر على مقدرة الفرد الفكرية والعقلية . فالمصاب بالأمراض الطفيلية كالبلهارسيا والانكاستوما لا يكمل نموه العقلي ويصبح خائراً قائماً فاقد الأمل غير راغب في التفكير أو المخاطرة أو الهجرة إلى أقرب جهة حتى لو توافر له فيها عمل يزيد من دخله وإيراده . والحق يقال أن انتشار هذه الأمراض هدام للمنصر الإنساني في الإنتاج مما جعل كثير من سكان ريفنا يستمرؤن للمعيشة السهلة والمستوى المنخفض .

ولقد وصف ، الدكتور حسن كمال^(١) . حياة أهل الريف — كما وصف حالة

العمال في المدن — فقال :

« تفقدوا حضراتكم مساكن المرب والسكفور تجدها أقرب إلى حجور
« أكوخ » الحيوان منها إلى مساكن الإنسان ! ! » .

« أما مساكن العمال في المدن فلا تسمو عليها كثيراً ، فأكثر الشوارع التي لا يزيد عرضها على أربعة أمتار . وما أكثر المنازل المكونة من عدة طبقات ومتلاصقة ، والتي تعتمد في تهويتها وضوئها على ملائف ضئيلة . أما الميادين والمتنزهات فأندر من النادر » .

(١) (وكيل وزارة الصحة حالياً) نشر في صحيفة الجمهورية في ٥ / ٤ / ٥٤ .

« وعملنا المصريون (فلاحون وحضرىون) مصابون فى أغلب الأحيان بالأنيميا وضعف البنية ونقص النمو . . . »
أنشأوا لنا مراكز اجتماعية : أما عن المراكز الاجتماعية فى ذلك العهد فلم تكن إلا مظهراً من مظاهر الإسراف فى النفقات وفى زيادة عدد الموظفين ، ولم تؤد شيئاً يستحق الذكر من الخدمات .

وبلغ الأستاذ فريد أبو شادى فى صحيفة الأهرام أيضاً الصادرة فى ١٣/٤/٥٤ فيمدد عيوب المراكز الاجتماعية ، وحائتها فى ذلك العهد الغابر بقوله « أما عن المراكز الاجتماعية فلا اعتقد أنها أدت رسالتها وحقت الآمال التى عقدت عليها . »
 « قد يكون من الخير أن أضع النقاط فوق الحروف كما يقولون ، وأن أكون صريحاً واضحاً ليتبين المسئولون مواضع النقص فيعملوا على إصلاحه » .
 « تدفع الدولة ٩٧٠ جنيهًا للموظفين بسكل مركز اجتماعى . فى حين أنها لا تخصص للأدوية والأدوات الطبية غير ١٥٠ جنيهًا فى السنة يخص المواطن خمسة عشرة ملياً^(١) . . . فهل تستطيع المراكز الاجتماعية أن تؤدى رسالتها العلاجية مع هذا الوضع المجيب » .

« ومع هذا فإن تحضير الأدوية فى المراكز الاجتماعية ما زال موضع الشكوى . فقد كانت سياسة الوزارة أن تخصص صيدلياً لعدد معين من المراكز يتولى تحضير الأدوية . التى يصرفها الطبيب . وكان بميزانية الوزارة ١٧ وظيفة صيدلى لم تشغل منها غير سبعة فقط لأحجام الصيدالة عن هذه الوظائف بسبب ضآلة الراتب . ولهذا رأى أن تدرج لهم علاوات بدل تفرغ ولكن هذه العلاوات لم تصرف . فاستقال سبعة منهم غير صيدلى واحد بمصلحة الفلاح جميعها . وترتب على هذا أن ترك أمر تحضير الدواء إلى الطبيب . وبديهي أنه لا يستطيع أن يقوم بهذا العمل على الوجه الأكمل مضاف إلى عمله الأسمى الذى يستنفد كل وقته وجهده . »

« وثمة عجب آخر أبلغ أترأ من كل هذا هو توزيع الرقابة والإشراف بين

(١) النظام الذى وضعه المجلس الأعلى للعمل ومجلس الوزراء سنة ١٩٤٦ . يقضى بأن يخص لسكل عشرة آلاف ساكن مراكز اجتماعياً .

وزارتى الشؤون الاجتماعية والصحة وقلة العناية بهما . ولهذا فإن الخلاف لا ينقطع بين الأخصائى والحكيمة والطبيب أو بينه وبين الهيئة الإدارية من أهل القرية . ولا يتدخل المشرفون من رجال وزارة الشؤون المحليين إلا إذا استنجد بهم . وقد يبلغ الخلاف حداً بضر بمصالح الأهليين ويحط من قدرة هؤلاء الذين حملوا أمانة إرشادهم والنهوض بهم وبقل من التعاون والثقة التى يجب أن تتوافر بينهم . »

ويستمر حضرة الباحث فى كتابته إلى أن يصل إلى المجموعات الصحية فيقول عنها « أما عن المجموعات الصحية فقد أنشئ فيها ما يقرب من المائتين مازال عدد غير قليل منها مقفلاً رغم حاجة الريف إلى خدماتها والعمل فيها لا يختلف كثيراً عنه فى المراكز الاجتماعية ، بسبب قلة الرقابة والأشراف وفساد الروتين الحكومى . »

« فقد حدث أن زرت إحدى المجموعات فى منطقة منوف فلم أجد مرضى بالقسم الداخلى فسأت الطبيب عن السبب فقال إنه لا يستطيع أن يقبل به مرضى دون أن يقدم لهم وجبات الطعام ، لأنه منذ ثلاثة أشهر أرسل مناقصة بياض النحاس إلى المفتيش لاعتمادها ولم ترد إليه بعد . »

« وفى مجموعة أخرى وجدت السيارة المخصصة لنقل المرضى منطاة بالأتربة فى فناء المجموعة وعلمت من الطبيب أن إطاراتها قد هلكت من الاستعمال وأنه من ستة أشهر طلب إطارات جديدة ولم تصله بعد . »

« وفى مجموعة ثالثة وجدت الطبيب يفتح خراجاً يساعد أحد المرضى تخلف عن حقنة طرطير الاميتين واعتذر الطبيب بعدم وجود حقنة فؤادين لأنه طلبها من أكثر من شهرين ولهذا اضطر إلى استعمال الاميتين ... »

هذه جولة صحفية ، كشفت لنا عن كثير من الأسرار التى لم يكن يعلمها إلا أهل الريف المتصلين بهذه المؤسسات الصحية والاجتماعية ، والتى لم يكن يعلمها أيضاً إلا القائمون بهذه الأعمال . جولة تثبت مدى اهتمام المسؤولين السابقين بالزائف من العمل « ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب » .

الثقافة والتعليم Education:

عندما فرضت الحكومة نظام التعليم الإلزامى ، أصبح الفلاح فى حيرة من

إحصاء مخزن حتماً لمصر التي تعتبر مهد العلم والحضارة والنور والعرفان تبلغ نسبة المعلمين فيها ٢٢,٨ ٪ من مجموع السكان فقط وليس هذا فقط وأما الأغلبية الساحقة من هؤلاء المعلمين وعددهم ٣,٥٥٩,٠٠٠ نسمة ، يلحون بالقراءة والكتابة بحسب فالإحصاء ، يوضح أن عدد المعلمين بالقراءة والكتابة ، هو ٣,١٩٠,٠٠٠ ، وبمعملية حسابية بسيطة تبين أن حملة الشهادات على اختلاف درجاتها عددهم ٣٦٩,٠٠٠ فقط وهم أقل من ٢ ٪ من مجموع السكان .

وهذا بالنسبة لسكان القطر جميعه حضره وريفه ، فبالك لو درسنا نسبة التعليم والثقافة في الريف ، أعتقد أن نسبة المعلمين به تكاد تكون قليلة للغاية ، والآني بيان وصف مفيد للثقافة الريفية من أحد الكتاب^(١) : « إذا عدلنا عن النظر إلى شئون الفلاحين الفنية إلى الناحية الثقافية فأنا لا نلث أن نحس مبلغ حرمانهم من هذه الناحية فهم لاصلة لهم بها في معظم الأحوال إلا عن طريق خطبة الجمعة إذا حضروها ، أما من تضطره ظروفه إلى الانقطاع عنها فأن بينه وبين الثقافة أمدا بعيداً ... »

« والسبب في هذا الحرمان أن معظم الفلاحين أميون وأكثرهم لا تعينه ظروفه على الاستمتاع بنعمة الأذاعة اللاسلكية . ويدل الاستقراء الصحيح على أن أكثر من ٨٠ ٪ ممن التحقوا بالتعليم الإلزامي في الماضي رجحوا أميين بعد انقطاعهم عنه . فأما من احتفظ ببقية من مبادئ القراءة والكتابة فأن ضنط الحياة عليه لا يمكنه من الاستفادة منها وعلى ذلك يصبح والأمر سيبن »

هذا رغم أن مازال دوى صرخات المتشدقين من حكام العهد الماضي ، في آذاننا ، يقولون في مناسبة وغير مناسبة ، وعند استئلاهم وثيقة السلطة « جئنا لنحارب الفقر والجهل والرضى » فإذا ما سكنوا على مقاعد الحكم ، سكن معهم هذا الدوى ، وكأنها لم تكن سوى غدير ، أريد به تسكين الشعب . ويا ليتهم حاربوا أول ما حاربوا ، هذا الجهل الذي انطوت عليه نفوسهم فلم يتجاهلوا وجود

(١) الأستاذ محمد خالد ، جزء من كلمة لحضرته في الجمهورية ١٠/٦/٥٤ بعنوان مصريات ..

« الشعب . وهل سمعوا قول المزيّن الحكيم : « وتلك الأيام نداولها بين الناس »
فما كادت تنتهى سنة ١٩٥٢ ، حتى تجاهلهم الشعب ، كما تجاهلوه وبذهم كما نبذوه .

الانتخابات والحياة النيابية فى الريف :

هل يستطيع الفلاح التابع لسيده ، المأمور بأمره ، والناهى بنهيه ، أن ينتخب
من ينوب عنه فى برلمان الدولة ، أو حتى أن يكون له مجرد رأى فى نائبه ؟ أنها لم
تكن سوى مهزلة اجتماعية وسياسية ، لانتخاب أعضاء البرلمان . ولقد حضرت
إحدى هذه المهازل ، ورأيتها عن كثب بحكم إقامتى بالريف فى ذلك الوقت .
فوجدت أن غالبية الفلاحين ، لا يتذوقون طعم الحلويات أو يشربون « الشرابات »
إلا يوم يساقون لصناديق الانتخاب لينتخبوا مولاهم وسيدهم أو من يرشحه هذا
المولى وهذا السيد .

والجدول الآتى أكبر برهان على نفوذ الإقطاع فى هذا المضمار أيضاً :

جدول يمدل التصويت فى دوائر الريف والمدن « انتخابات يناير سنة ١٩٥٠ »

المنطقة	متوسط عدد المصوتين فى الدائرة	متوسط عدد الأصوات التي ينجح بها الفائب المرشحين الساقطين	متوسط عدد أصوات
دوائر الريف	٧٢٦٢	٦١٣٢	٢٢٤٣
« المدن »	٣٩٣٥	٢٤٧١	٦٤٠

وبين هذا الجدول أن متوسط عدد المصوتين فى الدائرة الانتخابية بالريف
بلغ حوالى ضعف متوسط زملائهم فى دائرة المدن . ولم يكن ذلك عن وعى من
سكان الريف ، أو عن تشبعهم بالحياة النيابية أكثر من أخوانهم سكان المدن ؟
وأنما كان الأقطاعى بأقطاعيته يكتل تابعيه ويسوقهم سوقاً فى مراك الانتخابات
التي كانت تدور حول المصيبات لا حول المبادئ والبرامج .

وهكذا لم يكتف الأقطاعى بالسيطرة على مساحات الأراضى الواسعة فحسب

بل وسيطر كذلك على مقاعد البرلمان ، وعلى حكومات تدعى أنها حكومات نيابية . وكانت البلاد كلها تحت رحمة هذا النظام الجائر . فالملك الطرود كاف أكبر إقطاعي ، والحكومات إقطاعية . والمجلس النيابي ، إقطاعي أيضاً .

هذا وصف سريع لبعض النواحي ، من حياة الريف . الريف المصري الجميل والذي يباهي أي ريف آخر في العالم بأطواره الأخضر الزاهي ومائه الفيض الجاري ولكن بين هذه الخضرة وبين هذا الماء تبرز أشباح حياة ذات أجسام هزيلة ، يقال عنها أنها لأناس يتمتعون بالحياة . وأي حياة تكون ! أنه الفناء في ثوب حياة ، أو الحياة في ثوب فناء . فهم قوم يزرعون القمح ، ولكنهم لا يتذوقون طعمه إلا في المواسم والأعياد ، ويشيدون القصور ، ولكن لا يسكنون سوى الأكوخ والجحور . وينشئون المصارف والقنوات ، ولكن لتسقي أرضهم التي اغتصبها كبار الملاك ، وأصحاب الإقطاعيات وأنه ليحضرني قول الشاعر العربي^(١) في وصف هذه الحالة إذ قال :

عندنا اليوم في الحياة نظام	قد حوى كل باطل وعمال
حيث يسمى الفقير سمي أجير	لنفي مستأثر بالذل
فترى الأكثرين في طيب عيش	أرغذته لهم يد الأقلال
وترى الفئاضين في البحر أمس	لسوام ما أخرجوا من لآل
وترى المعسرين في ظل أرض	كعبيد والموسرين موال
أكثر الناس يسكدحون لقوم	قدموا في قصورهم والعلال
واحد في النعم يلهو وألف	في شقاء والبؤس والاعتدال

إيقاظ الشعور بالريف :

كل هذا جعل الفلاح وصغار الملاك في الريف ، غير متحرر من القنانة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . الأمر الذي أيقظ فيه التطلع إلى تغيير الأوضاع ، والتلهف لطريقة تخلصه من هذه الحياة . ولقد ساعد إيقاظ الريف وجود الطبقة

(١) المرحوم الرصافي شاعر العراق المشهور .

الوسطى ، وزيادة تثقيف بنيتها ، ووجود أحداث عالمية من حرب عالمية ، وسماع أخبارها وأسباب هذه الحروب وتفهم كثير من أسبابها الاقتصادية ، التي لمسوها في ارتفاع أسعار الحاجيات وكذلك قتل أبنائهم وفلذة أكبادهم في حرب فلسطين . كل ذلك وغيره ، وبالإضافة لحالتهم السيئة من جميع النواحي جعلهم وجعل شعب مصر أجمع يتطلع إلى تغيير هذه الأنظمة الفاشية المستبدية ، إلى أنظمة أخرى عادلة تقرب بين الطبقات وتحقق العدالة الاجتماعية .

وأن ازدياد الضغط يولد الانفجار والبؤس والحرمان ، يولدان في النفس إيقاظ الشهور بالظلم . فمندا تقدم رومل في الصحراء الغربية متجهاً إلى مصر ، أيقظ في الفلاحين شهورهم المكبوت عشرات السنين ، وانتظروا دخوله البلاد ، بفارغ الصبر ليتخلصوا من هؤلاء الأقطاعيين . وكنت وأنا من الريف أسمع الواحد منهم يقسم مع الآخر بعض ضياع الأقطاعيين ، فهذا يقول سأمتلك ضيعة فلان والآخر توجه اهتمامه إلى ضيعة فلان ، إلى غير ذلك ... من التصورات ، التي أن دلت على شيء ، فأنما تدل على منتهى القذارة ، والفاقة التي كانت تسود هؤلاء المظلومين . وعندما أخذت الملايا تفتك بالبؤساء من سكان الصعيد ، وأرسلت الحكومة لهم الأطباء ليدومهم بالأدوية والمقايير طلب منهم هؤلاء البؤساء أن يدومهم بالقوت والطعام الذي يعتبر الدواء الحقيقي لمرضهم . وقد ، حث آنذاك بعض الكتائب الأغنياء والموسرين - أعني المعتصبيين - أن يتنازلوا عن جزء مما اغتصبوا لأصحابه ، ولسكن « أيسمع الصم الدعاء إذا ولوا مدبرين ؟ » فإذا ما تفاقم الخطب نالت نذر تنبيء بالخطر وأهمها ثورة الفلاحين في ضيعة أسرة البدرأوى بقرية بهوت سنة ١٩٥١ وحدث أن وقعت اضطرابات مماثلة في ممتلكات محمد علي في كفور نجم بالشرقية وغيرها .

معاملة اقطاعيين للشعب

وختاماً لهذا البحث أرى أن أكتب عن معاملة رجال الاقطاع للأغلبية العظمى من سكان الريف ، وإن كنت وضحت فيما سبق ما يشير إلى المعاملة السيئة التي عومل بها كل من الفلاحين وصغار الملاك .

وبين يدي خطاب شامل للثائر المصرى محمد فريد ، ألقاه في أنصاره في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٢ نوه فيه عن معاملة الشركات الأجنبية لعمالنا وعن معاملة الإقطاع الفلاحينا وعن حالتهم فيقول . « انظروا إلى تحكم الشركات الأجنبية في العمال ، انظروا إلى الفلاح ، وما يفرضه عليه مالك الأرض من الإيجار الباهظ تجددوا أنهم في أحط درجات الفقر . العامل لا يحصل على قوت يومه إلا بعد أن يشتغل اثنتي عشر ساعة كل يوم ، والفلاح لا يحصل إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا أدام إلا بشق الأنفس . وكل ذلك ناشئ عن فقدان مبدأ الاجتماع وفقدان التضامن بينهم . والاحتلال يريد أن تبقى تلك الطبقة كطبيع الغنم ، يؤمرون فيطعمون ، عائشين عيشة السائمة ، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم » . وكيف يعامل إقطاعى مستبد فلاحين ، يحسبهم عبيدا ، التصقوا بأقطاعية العريضة ، لسان حاله يقول عن جنته - التي اغتصبها - « وما أظن أن تبعد هذه أبدا » أو يقول كما قال قارون « إنما أو تبتة على علم عندي . أو لم يعلم أن الله قد أهلك من قبله من القرون من هو أشد منه قوة وأكثر جمعا ولا يسأل عن ذنوبهم المجرمون » . وإلى القارئ موجز عن هذه المعاملة :

فن ناحية صغار الملاك . ومتوسطى الملكية : فقد ذكرت كيف عمد الأقطاعيون على انتزاع أراضي صغار الملاك وذكرت البيانات الإحصائية الموضحة لذلك فيما سبق «ص ٢٣» .

أما من ناحية الفلاحين : فلن يتصور إنسان أى نوع من الرق والاستعباد . عومل به هؤلاء ، الذين يعتبرون الغالبية الكبرى لأهل الريف ، وإليك إشارة سريعة إلى ذلك .

(١) السخرة . واستغلال مجهودهم : ووضح ذلك من نظام الأجر الذى وضحته سابقاً ، وهو نظام يعتبر السخرة بيمينه .

(ب) عدم مساواتهم : ... أستغفر الله ، لا أريد أن أسجل الكلمة ، لأنها كلمة ، بذئمة وكريهة ، يتوقف القلم عن كتابتها ويحذف المداد عن تسجيلها ، ومع هذا فهى الواقع وهى ما حدث خلال تلك الفترة ، فالكل يعلم ، من أخبار (م - ٣ مصر بين عهدين)

مصادرة أموال أسرة محمد علي ، الذين يمثلون كبار الانقطاع بالبلاد ، كيف كانوا يعاملون كلاهم المدلة وقططهم ، وغير ذلك ، من الحيوانات والطيور . موظفين محيين ، يقيسون الحرارة صباح مساء الاطمئنان على الصحة العالية ، ومن غذاء حسب ارشادات الأخصائيين ، وغير ذلك مما لا يدخل تحت حصر . فهل ، ساووهم بهذه ال . . . عملاً بقول الله تعالى « واقد كرمنا بنى آدم » .

امانة الشعور: Creation of irresponsibility:

فهل رأيت أيها الشادة واقعة ، تدل على منتهى الأنانية والفضاعة مثل التي أقام بها أحد هؤلاء الانقطاعيين الذي كان من الأمراء :

« الخوف من الثورة » . وتروى لنا مجلة ... هذه الحادثة الشادة ، والتي أن أدات على شيء فإعما ثبت أن فاعلها كان يتوقع وجود تدمير وان هذا التدمير لا يد أن يعمل على إيجاد ثورة وإليك ما كتيبه المجلة بعنوان « دفن الطعام » . « في سنة ١٩٤٥ دعا الأمير السابق ... لفيفاً من القادة الانجليز وعقبلائهم لقضاء يوم في مزارعه الكبرى . . . وأقام لهم مأدبة غذاء حوت مالم تحوه مائدة من صنوف الطعام والشراب والحلوى . فأكل الضيوف الأجانب وشربوا ثم نزلوا إلى الحدائق والحظائر وأبراج الحمام لمشاهدة المعجائب السبعة التي كان يحفظها الأمير السابق في مزارعه ...

وتخلف الأمير السابق عن ضيوفه ليشرف بنفسه على دفن بقايا المائدة فقد كان من عادته أن يدفن في الأرض وتحت اشرافه كل ما يتخلف عن مائدته من طعام . اللحوم توزع على السكالب والباقي يدفن في باطن الأرض ، ولا يجزؤ عامل أو خادم على مديده إليه .

وهذه المرة ذهب إليه ناظر التفتيش وتجراً وسأله عن السر في دفن الأكل بدون (التعمط) بمنحه للخدم والمال والفلاحين ...

ونظر إليه الأمير السابق نظرة طويلة ثم قال له :

« يا كلون من أكلنا ، بمدينة يعمل ثورة » ! وانسحب ناظر التفتيش منسكس الرأس . هذا هو الشعور الذي كان يحس به حضرة الأمير السابق « الخوف من عمل

ثورة». وهل لو عامل كل أقطاعى فلاحيه ، بالحسنى ، ومكنوهم من الحياة ، بشكل أيسر ، ولائق ، هل كان يحس بعد ذلك بمثل هذا الشعور ؟ طبعاً لا ! !
وانما بالمعكس كان سيجد منهم المون الصادق والمشاركة الحقة فى زيادة الانتاج مع المحافظة على عناصره .

كـاب الأـمير : وتروى لنا نفس المجلة عن نفس الأمير فى عدد آخر بعنوان
كـاب الأمير . ما يأتى : -

« كان الأمير السابق قد أعلن فى الصحف أنه سيتبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه لبناء مدرسة واجتمع عدد كبير من الأهالى والأعيان وقرروا اختيار وفد منهم لشكر الأمير على تبرعه الكريم وذهب الوفد إلى قصر الأمير وانتظروا السماح لهم بمقابلة الأمير فرفض أن يقابل الوفد دفعة واحدة وطلب من سكرتيره أن يبعث إليه بمندوب عنهم ! . ودخل الرجل على الأمير « السابق » فى خطوات مترددة . وإذا بالأمير جالس وبجواره كـاب كبير.. وبدأ الرجل يتقدم . . . وفى لحظة خاطفة أشار الأمير إلى الكـاب فهم على الرجل وأخذ يمزق ملابسه وأطرافه . . . والرجل يصرخ ويستغيث بالأمير . . . وظل الأمير يضحك بصوت عال والرجل يجرى ويصرخ :

« الحق الكـاب يا أفندينا . . . الحق الكـاب حايوتنى . . . » .
وهكذا نرى التبرعات تعلن من كثير من الأقطاعيين ، والأعمال الخيرية تكتب للدعاية على صفحات المجلات والصحف ، ولكن من السهل أن يكتب المرء أنه سيتبرع ، وأسهل من ذلك أن لا يدفع الذى زعم بالتبرع شيئاً مما زعم وأن يهين من يتقدم لشكره .

ولقد قصصت هاتين القصتين — دون ذكر اسم الأمير السابق ، حتى لا آتهم بالتحيز — من آلاف القصص ، ليتبين لمن كان يرى فى مصادرة أموال « أسرة محمد على » امراً آخر غير المصادرة . والحق أن المصادرة كانت أبسط الجزاءات وأهونها ، على قوم ظلموا الفقير واستغلوا الفلاح واستنزفوا أموال الشعب . هذه المصادرة تطبيقاً لقول الدين الحنيف الذى يقول « وجزاء سيئة سيئة مثلها »

حادثين أرويهما عن إقطاعى واحد من حوادثه المثيرة ، وحوادث غيره الألبية ، والدافع لهذه الحوادث واضح بين . فقد خشى هذا الإقطاعى على مسقبله ، من هؤلاء الفلاحين . إذ هو يعلم علم اليقين أنهم لو تناولوا مثل هذا الطعام ، الذى يحتوى كل ما لذ وطاب ، أو تذوقوه ، لوقفوا على مقدار الحرمان الذى يشملهم ، ولأيقظ ذلك فيهم شعوراً آخر . وشعوراً آخر له خطره فى المستقبل ، وخشى لو تبرع للعلم لنشأ جيل يدرس حالته وحالة أمثاله . الأمر الذى يجعلهم يطالبون — إن لم يكن اليوم ، فغد — بحقوقهم المنتصب . « ويمملون ثورة » على حد تعبيره .

أعود فأقول أراد الإقطاع أن يعميت هذا الشعور . وهو لم يكن يعميت ، ولم يكن ليموت ، لأن الله تعالى خلقه ملازماً لحياة الإنسان . وإنما عمل الإقطاع وأتباعه ، على إخماده .

ومثل هذا الحادث المؤلم ، يدل دلالة قاطعة على أن الإقطاعيين كانوا يعلمون أنهم مفتصبون ، وأنهم مستبدون . غير أنهم لم يحاولوا ولم يفكروا فى إرضاء المظلومين ، وردّ « ولو قطرة من بحر » المظالم لأهلها . ولم يتخذوا أى عظة ، من الماضى .

الثورة على النظام الإقطاعى فى القرون الوسطى :

ولقد ثارت من قبل جميع أمم العالم على عهود الإقطاع فيها ، منذ زمن بعيد ، وتحررت من قيود العبودية الاستغلالية على البشرية وظلم الإنسان لأخيه الإنسان . وما عهد نظام الإقطاع فى القرون الوسطى بيميد ، وقد قامت الثورة الفرنسية ، فقضت عليه ، وعلقت المقاصل فى كل مكان ، قصاصاً عادلاً ، ردّ المظالم إلى أهلها .

بدء التمر من النظام الإقطاعى فى بعض الدول المجاورة :

ولم يظفروا قطر من الأقطار المجاورة ، وهو إيران ، كيف أن امبراطورها الخالى « وهو أكبر إقطاعى فى المملكة » وزع كثيراً من أملاكه على المزارعين ، اعترافاً منه ، بأنهم مظلومون وبأنه لاحق له فى هذه الممتلكات .

وقد أشار امبراطور إيران أثناء مقابلته لأحد الصحفيين السابقين^(١) في شهر فبراير الماضي ، أنه نصيح فاروقاً بذلك سابقاً ، ولكنه « أبى واستكبر » « وهل يسمع الصم الدعاء » .

وإليك ترجمة لحديث الشاه « الفلاح الذى يفلح الأرض يجب أن لا يحرم من ملكية جزء منها ، ولذلك كانت سياستى مبنية على توزيع معظم الممتلكات التى ورثها عن آبائى ، بين الفلاحين الذين يسكنون القرى التى توجد فيها هذه الأملاك ، ليكون ذلك نموذج يقلدنى فيه كبار الملوك ، وقد قدمت هذه النصيحة لفاروق فى مناسبات عديدة . ولكنه لم يسمع لى ... فكانت نتيجة المعروفة ، وأن الإصلاح الزراعى الذى قام به محمد نجيب يقصد به إصلاح اجتماعى يدعو إلى الإعجاب » .

يد . . . مغلوله ويد الإقطاع . . . قال الله تعالى « غلت أيديهم ولمنوا بما قالوا ، بل بداء مبسوطان . . . » وماذا أسجل للتاريخ عن هذه القصة الأخرى المؤسفة حدثت من إقطاعى ليس من أسرة محمد على ولكنه زميل لهم فى الظلم والاستبداد والمجرفة ، تقدم إليه أحد مستأجره ، يشكو له ضالة المحصول ، وانخفاض ثمنه ، ويلتمس منه التجاوز عن جزء من قيمة الإيجار ، أمام جماعة من أعوانه . ثم زلف لسان المستأجر — على حد تعبير الإقطاعى — وقال « وربنا يعموض عليك » كلمة حق قلها رجل يؤمن بالله ، ولكن وجهت لإقطاعى يظن فى نفسه أنه فرعون الذى قال : « أنا ربكم الأعلى » إقطاعى توافر لديه كل سبل الحياة ، أراضى شاسعة وأموال مكنوزة وأولاد وعشيرة ، حسبوا أنفسهم أهم « ذو بأس شديد » .

سمع هذا الإقطاعى كلمة « ربنا يعموض عليك » ، فأنف من ذلك وأنكره ، وأراد أن يثبت للمستأجر أمام مجلسه ، أن الله لا يعطى « حاشى لله » فأمر المستأجر أن يطلب من الله أن يعطيه بقرة ، فطلب الرجل ذلك من ربه . وبديهي أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة . . . ولا بقرأ . . . فقال الإقطاعى للرجل اطلب

(١) زميلنا السيد ألبير مسيحة المدرس المنتدب للعراق ومهازل المصرى سابقاً .

منى أن أعطيك بقرة ، فطلب منه ذلك ، فأمر بإعطائه ما طلب . . . ليرهن.
للناس ، أنه يعطى وأن الله سبحانه وتعالى ولقد صدق تعالى إذ قال :
« ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض » .

وهكذا أخذ الإقطاعيون يمشون في الأرض وينشرون فيها الفساد فحسبوا
أنهم ، أصبحوا آلهة ، « ولكن الله ليس بغافل عما يعملون » .

استعمار المصري للمصري :

وأما وصف موجز يوضح مدى استقلال الإقطاعيون للفلاح المصري ،
وهو حديث قيل سنة ١٩٤٢ لأعضاء مجلس النواب الإقطاعيين . ولكن ماذا
تفيد الشكوى إذا نحن نشكو للإقطاعي من ظلم الإقطاعي ؟ ؟ وأرى إجاباتاً
للواقع أن أسجل الحديث ^(١) كاملاً : —

« الحق أنى ، صارت بقرية من قرانا ، ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل
وغيره يأكل ... ويلبسه العرى وغيره يرقل ... وبضنيه العيش القدر ... والمأوى
القدر ... والمرض القدر ، حتى لكان المسكين يخرج من الحنة لكي يدعنا
ندخل — كلما شهدت هذه المزيات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين
ما نرى في مصر من مفارقات ، تولاني شعور أشد إبلاماً من الحزن والألمى ،
لأنه مقترن بالكثير من الخجل ، والكثير من الوحل . فقد كنت أسأل نفسي :
هل حقاً حققنا لمصر استقلالها ^(٢) في حين أن مصر الفلاحة ، ومصر العاملة
— وهي تكاد تكون مصر السكاملة — قد استعبدت للأرض ، وأصحاب
الأرض ... وأى استقلال وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال ،
والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد
من الفئات ؟ وأية دفعة في ميدان الاقتصاد ، وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر

(١) كلمة للأستاذ مكرم عبيد سنة ١٩٤٢ لأعضاء البرلمان . وردت أيضاً في مجلة التحرير
العدد ٥٢ الصادرة في ١٢ / ٤ / ٥٤ .

(٢) بديهي المتحدث يعنى معاهدة ١٩٣٦ (معاهدة الشرف والاستقلال حسب ما سميت
في ذلك العهد) .

من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ ... وما الذى يكسبه
الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى عهد من اليهود كبش الفداء ،
ومحل الاستغلال ، فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب : لقد عملنا
لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ... وقد بقى علينا أن نخلى المصرى
من الاستعمار المصرى . » ^(١)

دم الرجل لا يساوى لزجاج أمير : يقول الله تعالى فى كتابه الكريم :
« والنفوس بالنفس » غير أن أمراء ^(٢) هذا البلد الأمين الهادى ، يقولون غير هذا .
فهم سادة والشعب عبيد لهؤلاء السادة ، وعلى الشعب توفير جميع الوسائل لهؤلاء
الأفاضل ، وإذا حاول أحد العبيد ، تمكير صفو أحد سادته كيأزاحجه مثلاً وقت
راحته ونومه ، فما حزاؤه إلا القتل ، حادثة مثيرة للأعصاب يروىها سكان قرية
شفو ... التابعة لتفتيش قوله ، حادثة إن دلت على شيء فإنما تدل على كل شيء .
حادثة تدل على ما كان يدور فى خلد هذه الفئة المستغلة ، من استهتار بالشعب
واستهتار بأمور الناس أيضاً حادثة تدل على أن هذه الفئة القليلة من الناس والتى
لا يزيد عددها على بضعة آلاف ، كانوا يمتقدون أنهم كل شيء فى هذا البلد وأما
باقى الاثنين والعشرين مليوناً من الأشخاص فى نظرهم لا شيء . وإليك مجلة
التحرير ^(٣) تروى لنا هذه الحادثة المؤسفة :

« حكاية أخرى نسميها من أهل قرية شفو . إحدى قرى التفتيش (تعنى
المجلة تفتيش قوله) نقول أن أحد الأمراء كان يتناول غذاءه بهذا التفتيش ثم آوى
إلى غرفة نوم فاخرة ليستريح من عناء الدجاج والحمام وأطيب الطعام . وفجأة سمع
بوق عربية ... أراد سائقها أن يستعملها لينبه الناس فى الطريق ، ولكن الأمير
رأى أن استعمال البوق وهو نائم حريجة لا يححوها إلا « الدم » فخرج إلى الشرفة
وأطلق النار على السائق ... وعند ما خر السائق صريعاً . . قالت حاشيته المتملقة

(1) Domination of Egyptians to Egyptians.

(٢) السابقين طبعا .

(٣) مجلة التحرير عدد ٥٣ فى ٢٠/٤/٥٤ .

للامير الجليل ... يا لك من « ناشنچى » عظيم (١) ...
وسام الحدارة لمن يجلد الأرياء ويتهك حرمة بيوت الله : وتسرد انما نفس
المجلة حادثة أخرى في نفس المسكان . أترك التعليق فيها للقراء الأفاضل ليحكموا
عنه ، ذلك العمود الذي استهزأ بكل شيء ، حتى ببيوت الله . وكأنه قد عز
عليهم ان يسرد التاريخ انهات نابليون حرمة بيوت الله وحده ، ويفرد نابليون
بهذا الحادث التاريخي الشاذ ، دون غيره من الناس ، فنافسوه في ذلك ليسجل
لهم التاريخ نفس الحادث . وأظن أن التاريخ لا بد وأن يقسوا عليهم في سجلاته ،
ومحائفه ، أكثر من قسوته على نابليون . لأن الأول ليس من دين الآخرين ،
كما أن جنسيته غير جنسيتهم ، وقد كان جزاء الأول الطرد بينما جزاء الآخرين
« وسام الجدادة . »

تقول المجسلة « وأنتك لتسمع من أهل كفر الشيخ الذى يقع تفتيش قوله فى دائرته ، أفعج المسأسى التى كان يرة - كتبها فاروق وبطانتة . »

« وحدث مرة أن شب حريق التهم أخطاباً ثمنها مائة جنيهه ، فلما بلغ الخبر إلى اسماع الأبراشى باظر الخاصة « اللـكـية » فى ذلك الوقت ، جاء بنفسه إلى التفتيش وفى ركابه رجال الضبط والربط على خيولهم ، ولم يجد أحداً من رجال القرية ، لأنهم كانوا فى المسجد يؤدون صلاة الجمعة . فما كان منه إلا أن أمر الجند بدخول المسجد ليحيثوه بالفلاحين ، فدخل الجنود إلى المسجد بحيلهم كما فعل نابليون بالأزهر الشريف وانزعوا الرجال من بين يدي الله .. وبين يدي الاراشى جلد سبعة منهم ، وبعد هذا الحادث ببضعة أيام ، كان الأبراشى يزين صدره بوسام الجدارة » .

وبين يدي قصيدة لأحد الشعراء ^(٢) بعنوان « إقطاعى عابث » يصف فيها حياة الإقطاعيين وظلمهم للفلاحين - وهي تنطبق على كل إقطاعى وعلى الإقطاعى فى مصر أيضاً - أقطف منها الأبيات الآتية : -

(١) وبذلك فاقوا اقطاعى فرنسا فى القرون الوسطى عندما كانوا يسخرون الفلاحين فى جمع الضفادع لىلا حتى لا يزعجهم ضوضاؤها .

(٢) للشاعر حافظ جميل ، نشرت بمجلة الوادي ببغداد ، عدد ١١ في ٥٤/٥/٢٢ .

حسبي من الدنيا نعيمها بسطى ورائيه
لا الجاه يعوزني ولا ترف الحياة الراقية
سكنائى فى قصر ينسف على القصور العالية
تنبت فى أرجائه العشرات من خداميه
أودعته خير الوثا ثر والشفوف الزاهية
وكسوته أبهى الرفا رف والرياش الغالية
وحديثى منسوقة ممتدة مترامية
لم يخل من متع الهوى طرف بها أو ناحية
فى كل مخدع ابسكة وتريون وشادية
وبكل ظل جدول من نخية أو ساقية
أمضى بها نشوان من عجبى ومن خيلائيه
وعلى يمينى قينة وعلى شمالى جارية
أن شئت كانت خلوة حراء من خلواتيه
أوشئت كان العزف والتطبير ل من ندمائه
حيث الأطباء السادحا بن الماينات اللاهية
حيث الكؤوس معربدا بن والأرائك ساجية

* * *

ويطوف حولى غلعة ولموا بفيض عطائيه
لا يسألون ولا تخو ن غيبهم نظراتيه
أن حان منى مطلب عرفوه من أيمائيه
ما يفتأون يسلمو ن وينحنون أماميه

* * *

ذرنى وما ملكت يدي أطفئ لظى شهوائيه
من ذا الذى يأتى على تهتكى وسفاهيه
من ذا يسفنى إذا أسرفت فى لذائيه

وأبجت ما لا ليس من	كدي ولا أنمايه
حسبي معينا ما يفيض	مراقتي وغلا لبه
وخلائق يتضوور	ن ليشبعوا أطاعيه
يبلون آلام الخصاص	صه في سبيل رخائيه
ويكابدون أذى التما	سه في سبيل هنائيه
لا يبتغون من الحيا	ه سوى جميل رضائيه
أعظم بهم من صابر	ين على عظيم بلائيه
لم يبق من سمة الحيا	ه بوجههم من باقييه
صور تكتنفها البلى	وهياكل متداعيه
ذرى وشأنى والهوى	ولذائدى ومتاعيه
أيضيرنى كد الألوف	ف وموتهم لحسابيه
هات الذى يستطيع أن	بوى إلى طغيانيه
هات الذى يقوى على	ردى وكبح جاحيه
لم لا أتبه على العبا	د وكلهم إسرائيه
لم لا أجود وأستطيل	ولو على خلاقيه

الباب الثاني

ثانياً - الحكم والإنتاج الزراعي

وما الذي نتوقع أن يعمل به حكم العهد الغابر للنهوض بالإنتاج الزراعي الذي يعتبر من أهم عناصر الإنتاج ببلادنا ويعتبر — على حد تعبير المستعمر وأعوانه من الحكم وغيرهم — العنصر الوحيد للإنتاج. فصر في نظرهم بلاد زراعية ، ولن تصلح لغير ذلك . ولنعرف مدى ما قدمه هؤلاء الحكم لهذا المورد الهام من موارد البلاد . وقد كان جل هؤلاء الحكم ، إما إقطاعيون ، همهم زيادة الرقعة الزراعية التي تخصهم ، أو أذئاب المستعمر ، شغلهم الشاغل إرضاء رغباته ، من تأخير الإنهاض بجميع مرافق الثروة بالبلاد ، أو طالبي حكمهم إرضاء شهوات ورغبات خديوي حتى الانسكيز عرشه من عرابي التحرر ، أو ملك أصبح فأمرسى من كبار الإقطاع أو آخر استعبر واستعمل وقال أنا ربكم الأعلى^(١) . وجل هؤلاء همهم إرضاء مستعمر يعين أو ينصح على حد تعبيره بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنوع « الطقم » الذي يجب أن يملأ كراسي الحكم .

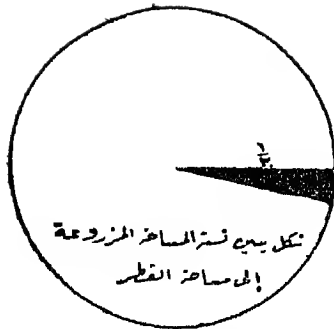
لا أريد إطالة الوصف في صفة هؤلاء الحكم ولكن البيانات الدقيقة الآتية توضح مدى ما قدموه من خدمات للوطن الذي عينوا فيه حكما والمفروض أنهم كانوا حكما باسم الشعب . فالبلاد كان بها دستور قائم ونظام برلمان قائم أيضاً ؛ ولكن أي دستور وأي برلمان ! !

أولاً - مساحة الأراضي الزراعية :

Area of Cultivated Land

وتقدر مساحة الأراضي المسكونة والمزروعة بـ ١/٣ من المساحة الكلية للقطر . كما يتضح من الرسم بالصحيفة التالية وقد وضحت سابقاً أن حركة السكان في مصر

(١) أعني بالأول توفيق ، والثاني فؤاد والثالث فاروق الطرود .



تضاعفت خلال الخمسين سنة الأخيرة بل أن البعض
يقدر أن مقدار نسبة زبادة السكان خلال هذه
الفترة ٥٥ ٪ بينما المساحة المزروعة لم تزد خلال
نفس المدة إلا بنسبة ١٢ ٪ كما يتبين من البيان
الإحصائي الآتي :

بيان إحصائي لحركة زبادة السكان ، وزبادة المساحة المزروعة من سنة
١٨٩٧ — ١٩٥٢ .

السنة	المساحة المزروعة			السكان	
	المساحة مقرباً إلى الألف فدان	الزبادة العددية أو النقص بـ ١٠٠٠ فدان	نسبة الزبادة في المائة أو النقص	عدد السكان مقرباً إلى ألف نسمة	الزبادة العددية مقرباً إلى المائة بين كل فترة
١٨٩٧	٤٩٤٣	—	—	٩٧١٥	—
١٩٠٧	٥٤٠٣	٤٦٠	٩٣ +	١١٢٨٧	١٥٧٢
١٩١٧	٥٣١٩	نقص ٨٤	١٥ —	١٢٧٥١	١٤٦٤
١٩٢٧	٥٥٤٤	٢٢٥	٤١ +	١٤٢١٨	١٤٦٧
١٩٣٧	٥٢٨١	نقص ٢٦٣	٤٩ —	١٥٩٣٣	١٧١٥
١٩٤٧	٥٧٦١	٤٨٠	٨٣ +	١٩٠٢٢	٣٠٨٩
٤٩—٤٨	٥٨٣٤	٧٣	١٣ +	٢٠٣٠٠٤	٩٨٢
٥٢—٥١	٥٨٥٠	١٦	٢٧ +	٢١١٥٠	١١٤٦

ولقد كان لهذه الزبادة المضطردة سنوياً في سكان البلاد ، مع عدم وجود
زبادة متناسبة في مساحة الأراضي المزروعة ، كان لذلك آثاره السيئة في انخفاض
مستوى المعيشة ، وجعلها أقل من المستوى اللائق بحياة إنسان يحى في القرن
العشرين . وقد جعل ذلك البلاد ، تسير في الطريق الذي تنبأ به ذلك الاقتصادي
المتشائم مالتس Malthus منذ أمد طويل . يقول مالتس أن عدد السكان يزداد

ونسمة هندسية في حين تحصل الزيادة في مواد المعيشة التي تحت تصرف البشرية بنسبة حسابية . فيتضاعف عدد السكان كل ٢٥ عاماً ، وهي المدة التي وضعها كأساس للزيادة . فمن ١ إلى ٢ إلى ٤ إلى ٨ وهكذا في حين لا تزداد مواد المعيشة بهذه النسبة الهندسية بل بالحسابية فمن ١ إلى ٢ إلى ٣ إلى ٤ إلى ٥ وهكذا ، فإذا اضطردت هذه النسبة في الزيادة من حيث السكان ومن حيث مواد المعيشة يأتي وقت يصبح فيه عدد السكان من الكثرة بحيث لا تكفيه المواد المعيشية الموحودة وبذا تجد البشرية نفسها يوماً ما مهددة بالجماعة ، ولا بد لمنع هذه الكارثة من عقبات تمنع زيادة عدد السكان فإذا تم ذلك تناسب عدد السكان مع مواد المعيشة » .

(Malthus : Essay on the principles of Population).

ملاحظة : لا مجال هنا لمناقشة هذه النظرية ، غير أني أوردتها هنا بمناسبة عدم اهتمام المسؤولين في ذلك العهد بتوسيع مساحة الأراضي الزراعية أو خلق موارد أخرى للتروة ، مما جعل نسبة زيادة السكان مطردة ، بينما نسبة زيادة المواد المعيشية تسير سيراً بطيئاً ، لا يماثل الزيادة في السكان — الأمر الذي لو مكث على هذا النظام لعرض البلاد لكارثة الجماعة التي تقضي على الأخضر واليابس . ويتساءل المرء ويلج في التساؤل ، عن السبب الذي جعل حكام ذلك العهد الماضي ، المدعدين لا يتنبأون بهذه الظاهرة الخطيرة ، التي تهدد بأشياء كثيرة أقل ما يقال عنها جماعة تأكل الأخضر واليابس كما ذكرت ، أو ثورة تطيح بهذا النظام الجائر . أكان هؤلاء الحكام يجهلون أو يتجاهلون الحقائق ؟ أم كانت تعوزهم الخبرة التي تبين كيفية استصلاح الأراضي البور الشاسعة والقابلة للاستصلاح ؟ أم كان الفيل الوفي الأمين يضمن على البلاد بمائه الوفير ، ويقول الله تعالى في كتابه الحكيم : « وينزل من السماء ماء فيجزي به الأرض بمدموتها . أن في ذلك لآيات لقوم يعقلون » .

هكذا يقول خالق هذا الكون ، جل وعلا ، ولكن سادننا الأفاضل — حسب رأيهم — جهلوا وتجاهلوا ذلك ، فتركوا مياه النيل العذبة — التي تحيي الأرض بمدموتها . تنساب في البحر الأبيض سنوياً . ولا أدري لماذا فعلوا ذلك ؟ .

ولعل يكون البحر المالح قد شكى إليهم من الماء المالح الأجاج ، واستمطفهم
ليروا ظمأه من النيل المذب الفرات ، فتركوا ماء النيل تتدفق إليه كل فيضان .

سريانه الحياة :

تركوا هذا المنبع الحيوى الفياض ، يفقد منه وادى النيل ملايين الأمطار
المكببة سنويا ، دون العمل على حفظه ، بأنشاء السدود والخزانات الواسعة ،
كالسد المالى ، الذى شرع فى تنفيذه ، رجال ثورتنا الحالية الراشدين .

لا أدري كيف أفسر ضياع هذه الكميات الهائلة من مياه النيل سنويا فى
البحر المالح طوال هذه السنوات المجاف التى مرت على مصر ، والبلاد فى أمس
الحاجة إلى كل قطرة من قطراته لتوسع مساحة الأراضى المزروعة .

وكان لأهمال هذه المشروعات الأروائية آثار أخرى ، منها تعرض البلاد
لأخطار الفيضانات فى بعض السنوات ، تلك الفيضانات التى كانت فى كثير من
الأحيان تبديد كثيرا من الثروات وتعرض حياة كثير من المواطنين للخطر .
وهكذا تنقلب النعمة التى يبعثها الله على عباده إلى نقمة ، نتيجة إساءة استعمالها
لهذه النعمة .

وكان على موعد ، مع فيضان نهر دجلة ، عقد بحثي لهذا الموضوع ، فأسطر
هذه الكلمات بعد ثلاثة أيام خلت من إبريل سنة ١٩٥٤ ، وأنا فى بغداد المهدة
بأخطار فيضان جارف لم يحدث لها منذ قرن ، وبينى وبين دجلة عشرات الخطوات ،
وبينى وبين سداد بغداد الشرقية ، أيضاً ، بضع مئات من الخطوات ، والمياه
تتدفق فى منسوبها فى كل من النهر ومن خلف السداد — المحيطة ببغداد احاطة
السوار بالمعصم — تارة ببطء شديد ، وتارة بسرعة مخيفة ، ومحطة إذاعة عاصمة
الرشيد تقضى الليلة ساهرة تحاول بث الطمانينة فى نفوسنا ونفوس جميع المواطنين
ويقضى حوالى مليون ونصف نسمة ، يسمعون المذيع وهم حيارى لا يدرون من
أمرهم شيئاً . فإذا بذخ النهار ولاح الفجر وظهر بصيص من نور ، صحبه بصيص
من أمل إذا وقع المرء بصره على الأرض ليراها ما زالت يابسة لم تنساب إليها المياه .

بعد ، من الهر أومن خلف السداد .^(١)

أقول كأتى على موعد مع فيضان دجلة ، وقت بحث هذا الموضوع ، فأتذكر النيل وأتذكر أياما قضيتها في رعب وقلق نتيجة أخطاء فيضاناته ، ثم أتذكر المساكين الحزينة من تسخير الشعب وسوقه إلى ضفائه فيبيتون على حراستها ويسمرون على ترميمها . ويحثون مياهه ، لتسرع في مجراها إلى البحر المالح حتى يستريحوا من هذه السخرة ومن هذا السهر على أرض ، لا ناقة لهم فيها ولا جمل وبينما أنا في هذه الذكرى الأليمة ، على فقدان البلاد هذه المياه الثميرة ، إذا بأحد شعراء الوطن ، يوجه اللوم إلى دجلة لطيشه ونذقه على لسان شقيقه النيل ، بأبيات من الشعر تم على المعنى الذى قصدته من هذا الوصف فيقول :^(٢)

ذهبت للنيل وقلبي على (بغداد) في حزن وفى خفق
أسأله عن (دجلة) والذى أبدته من طيش ومن نرق
فقال لى أنت لها ظالم قاسم مقال الحق والصدق
(دجلة) ليس الشر من طبعها لكنها تبكى على الشرق

ثانياً : نقص غلة الأرض Diminishing Utility of Land وذلك

يرجع إلى إطراد أجهاد التربة تبعاً لزيادة استغلالها . ونتائج أيضاً من عدم تفكير المسؤولين في ادخال تحسينات زراعية من استعمال الآلات وغير ذلك . ونتائج كذلك من عدم التفكير الجدى في استصلاح أراضي أخرى لتوسع رقعة الأراضي الزراعية (على النحو الذى ذكرت) مما يمكن من ترك الأرض التى أنهكت خصوبتها ، ولو مدة قصيرة فتستعيد بذلك ما فقدته . والبيانات الإحصائية تشير إلى نقص غلة الأرض بوضوح إذ أن متوسط إنتاج الفدان الواحد من القمح مثلاً سنة ١٩١٣ كان ٥,٢٥ أردب بينما نقص هذا المتوسط إلى ٤,٩٥ أردب

(١) كان من نتيجة هذا الانزعاج الذى سببه الفيضان في دجلة ، تنجى الحكومة التى كانت قائمة عن الحكم ، في الأسبوع التالى لانعقاد البرلمان ، رغم أن الفيضان كارثة طبيعية . . . فهل أسقط برلمان مصر حكومة من الحكومات نتيجة السكوارث المصطنعة لا الطبيعية ؟ سنوضح ذلك في الجزء الثانى من هذا البحث .

(٢) نشرت في صحيفة الأهرام بتاريخ ٤/٤/٥٤ للشاعر الأستاذ محمد الأسمر .

فقط في سنة ١٩٥٠ — أما الأذرة فكان متوسط محصول الفدان في سنة ١٩١٣ ٨,٤٦ أردب فقط وهبط إلى ٦,٤٣ أردب سنة ١٩٥٠ أما القطن ، وهو المحصول الرئيسي للبلاد ، فالإحصائيات تشير أن متوسط ما أنتجه الفدان سنة ١٨٩٦ كان ٥,٥٦ قنطاراً بينما بلغ في سنة ١٩٢٧ نحو ٣,٥٢ قنطاراً فقط والآتي بيان إحصائي يشير إلى المحصول الأجمالي للحبوب ، التي تعتبر العنصر الأساسي في المواد الغذائية ويوضح وجود فروق محسوسة في انخفاض إنتاجها منها :

محصول الحبوب (لأقرب ألف) ومتوسط غلة الفدان في سنة ١٩٣٩ وسنة ١٩٥١

أنواع الحبوب	١٩٣٩		١٩٥١	
	المحصول بالأردب	متوسط غلة الفدان	المحصول بالأردب	متوسط غلة الفدان
القمح	٨,٨٩٢,٠٠٠	٦,١٥	٧,٩٦١,٠٠٠	٥,٣٢
الذرة	١٠,٨٨٨,٠٠٠	٧,٠٣	١٠,١٥١,٠٠٠	٦,١٣
الذرة الرفيعة	٣,٨١٩,٠٠٠	٩,٢٩	٣,٦٩٢,٠٠٠	٨,٧٣
الشمير	١,٩٨٥,٠٠٠	٧,٥٥	٨٢١,٠٠٠	٦,٩٥
الأرز	٩٥٠,٠٠٠		٦٦٧,٠٠٠	

وهذا البيان الإحصائي الذي لخصته من تقرير حضرة رئيس إدارة البنك الأهلي في ٢٦ مارس سنة ١٩٥٢ يبعث على القلق الشديد ، ويقول حضرة رئيس مجلس إدارة البنك في هذا الصدد :

« هناك نقص كبير في إنتاج الحبوب هذا العام (يعني عام ١٩٥١) وهي ظاهرة تبعث على القلق لا سيما عند مقارنة محصول الحبوب في السنوات الأخيرة بأرقام سنة ١٩٣٩ » .

وبعد أن يذكر حضرته الإحصاءات التي ذكرتها أعلاه يقول « وقد حرصنا على إيراد هذه الأرقام — وإن كانت مملة — لإبراز الحقيقة الهامة التي أشرنا إليها آنفاً ألا وهي تناقص إنتاجنا من المواد الغذائية الرئيسية فضلاً عن الهبوط المستمر في متوسط غلة الفدان ، وتوضح خطورة هذا النقص إذا ما قورنت بالزيادة المعروفة

في عدد السكان ، وقد بلغت في الاثني عشر سنة الأخيرة ما يفيد على ٤ ملايين نسمة . وفي ذلك ما يحملنا على الوقوف وتدبر الأمر نحو هذه الأرقام .

« تلخص من ذلك إلى أن إنتاج المواد الغذائية في مصر يجب أن يلقى عناية متصلة من السلطات العامة وبخاصة إذا ما ذكرنا أن الانتاج العالمي من الحبوب لا يتناسب مع الزيادة المطردة في عدد السكان . وقد ازدادت الحالة حرجاً هذا العام تبعاً لقلة المحاصيل في الأرجنتين وأستراليا مما أدى إلى هبوط كبير في المروض العالمي . هذا بالإضافة إلى أنه في حالة نشوب حرب عالمية قد تجد مصر صعوبات حمة في تدبير وسائل النقل البحري وفي الحصول على العملات الأجنبية لسداد قيمة الواردات » .

« وفي زيادة إنتاج المواد الغذائية ما يساهم في مكافحة غلاء المعيشة ، ومما يمكن من شيء فهو قد يساعد على وقف الزيادة في الأعباء التنميرية وأثرها المباشر أو غير المباشر في مستويات الأسعار لا سبيل إلى تلاقيه » .

أما القطن وهو المحصول الرئيسي للبلاد فأورد البيان الأحصائي الآتي ، الذي يبين أن النتائج منه أخذ في الانخفاض من سنة ١٩٤٠ حتى سنة ١٩٥١ ويوضح

السنة	المساحة المزروعة بآلاف الأفدنة	المحصول بآلاف القنطير	متوسط غلة الفدان بالقنطار
١٩٤٠	١,٦٨٥	٩,١٧٠	٥,٤٤
١٩٤٩	٨,٦٨٩	٨,٦٩٨	٥,١٥
١٩٥٠	١,٩٧٥	٨,٥٠٠	٤,٣٠
١٩٥١	١,٩٧٩	٨,٠٧٦	٤,٠٨

أيضاً مقدار النقص في متوسط غلة الفدان الواحد . علماً أن متوسط غلة الفدان الواحد من القطن ١٨٩٦ أى منذ أكثر من خمسون سنة كان ٥٥٦ من القنطار وكأن بلاد العالم جميعاً استفادت من التحسينات الزراعية خلال نصف القرن الماضي فزاد محصولها ، عدا مصر التي ظلت الوسائل الزراعية فيها متأخرة فهبط المحصول .

نقص الكفاية الانتاجية في الزراعة : كل هذا يشير إلى نقص الكفاية

الانتاجية في الزراعة ، ويبين لنا الدكتور عبد الرازق صدق ذلك فيقول (١) :

« كالكفاية الانتاجية في الزراعة هي دون المنشود . فالفلاح في مصر يفتق من المواد الغذائية ما لا يكاد يكفي ثلاثة أفراد ، على أن الفلاح في بريطانيا ينتج ما يكفي ثمانية أفراد ... وعصول الفدان من القمح لا يبادل إلا ٧٠ ٪ من محصول الفدان في هولندا و ٨٠ ٪ من محصوله في بريطانيا وإيطاليا و ٧٥ ٪ من هذا المحصول في أسبانيا . »

هبوط مستوى المعيشة :

وكان انصاف كفايتنا الانتاجية الزراعية ، أثروا في هبوط مستوى المعيشة ، المدرجة ليس لها مثيل تقريباً في أى بلد آخر في العالم كما أثرت إلى ذلك سابقاً . وقد أشار إلى ذلك الدكتور عبدالرازق صدق في نفس حديثه المذكور فقال « هذه هي حالة الإنتاج الزراعى في مصر وهي حالة من التأخر لا يمكن احتمالها وبخاصة أن ضغط السكان على مواردنا الاقتصادية في تزايد حتى بلغ عددهم الآن نحو ١٨٠ ٪ من عدد السكان في أواخر القرن الماضي مما أدى إلى نقص حصة الفرد في مساحة الحاصلات بمقدار ٢٨ ٪ . مما كانت عليه وقتئذ برغم مختلف الجهود التي اتخذت في سبيل زيادة المساحة المزروعة ، وقد كان لهذه العوامل أثرها الواضح في هبوط مستوى نصيب الفرد من المواد الغذائية سنة ١٩٢٩ نحو ٣٩٣ كيلوجراما جميعها من الانتاج المحلى إذ نقص في السنوات من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٩ إلى ٣٤٩ كيلوجراما منها ١٠ كيلوجراما كانت مستوردة . وقد استمر نصيب الفرد في الانخفاض حتى هبط إلى ٣٤٤ كيلوجراما سننى ١٩٤٩ — ١٩٥٠ ومع ذلك فقد كان من بينهم ٢٨ كيلوجراما مستوردة . واستتبع هذا النقص في كمية الغذاء نقص واضح في نصيب الفرد من « البروتين والدهن . »

(١) نشر هذا الحديث في المصور الصادر في ١٩٥٤/٤/٩ .

الباب الثالث

الإنتاج الزراعي وسياسة الانفاق الحكومي

خلال ذلك العهد

نريد أن نعرف ، هل كانت الدولة خلال ذلك العهد تتبع في سياسة الإنفاق الحكومي سياسة إنفاقية بصيرة ؟! ونريد أن نعرف أيضاً ، مدى تطبيق هذه السياسة في الإنتاج الزراعي ؟! والمعلوم أنه قد أنشئت وزارة مستقلة ، لهذا المرقن الأساسي سميت وزارة الزراعة سنة ١٩١٣ ، وذلك لكي يتحقق للبلاد غرضين أساسيين :

الأول : كفاية حاجة البلاد من المحصولات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية حتى تستغنى بها عن استيراد شيء منها من الخارج .
الثاني : إنماء الثروة القومية وتمدد أنواع المحصولات وإيجاد محاصيل جديدة ، ثم تصدير ما يزيد عن الاستهلاك المحلي للأسواق الخارجية .
غير أني لا أريد أن أتهم بأني متعامل على سياسة حكومات ذلك العهد ، فأحملها أخطاء ، قد يرى بعضهم ، أنها ليست أخطاءهم ، ولذا فأترك المدة من سنة ١٨٨٢ — سنة ١٩٢٢ ، إذ أنها تعتبر من عهد السيطرة البريطانية . ثم نبدأ من سنة ١٩٢٢ حتى فجر ثورتنا الفاهضة المباركة ، لأنه يعتبر عهد الاستقلال . وإلى القارئ الفاضل ميزانية هذه الوزارة حتى ١٩٥٠/٥١^(١) ونسبة ما خصص للإنتاج الزراعي ، في تلك الفترة إلى المجموع الكلي للميزانية .

(١) مأخوذ من ميزانية الدولة « المصروفات » .

ميزانية وزارة الزراعة من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٠

السنة	المبلغ المخصص	جـمـلـة مصرفات الدولة	النسبة المئوية (مقربة لأربعة عشر من واحد)
٢٣/ ١٩٢٢	٣١٥,٤٩٩	٣١٥,٤٠٠	١,٦
٢٤/ ١٩٢٣	٥٠٥,٣٠٢	٣٤٣,٥٥٠	١,٥
٢٥/ ١٩٢٤	٩١٠,٧١٨	٣٤٢,٧٨٤	٢,٠
٢٦/ ١٩٢٥	٨٧٩,٩٩٩	٣٦٢,٨٨٨	٢,٤
٢٧/ ١٩٢٦	١,١٣٧,٢١٥	٣٩٣,٦٠٠	٢,٩
٢٨/ ١٩٢٧	١,٥٠٠,٣٦٩	٣٨٩,٩١٩	٣,٨
٢٩/ ١٩٢٨	١,٥٤٥,٠٥٧	٤٠١,٧٠٠	٣,٨
٣٠/ ١٩٢٩	١,٥٨٥,٢٩٥	٤٧٤,١٠٠	٣,٣
٣١/ ١٩٣٠	١,٥٧٧,٨٤٤	٤٤٩,١٥٠	٣,٦
٣٢/ ١٩٣١	١,٤٧٣,٠٣٨	٣٨٨,٨٤٠	٣,٨
٣٣/ ١٩٣٢	٦٥٢,٠٨٧	٣٧٣,٠٩٦	١,٧
٣٤/ ١٩٣٣	٦٨١,٣٨٥	٣٧٦,٩٦٠	١,٨
٣٥/ ١٩٣٤	٧٤٢,٦٥٧	٣٧٨,٤٥٤	١,٩
٣٦/ ١٩٣٥	٨٧٢,٠٧٥	٣٩٨,٢٨٠	٢,٢
٣٨/ ١٩٣٧	٩٤٦,٧٤٣	٤٤٠,١٣٦	٢,٢
٣٩/ ١٩٣٨	٩٨٣,٦٨٠	٤٩٧,٦٥٢	١,٩
٤٠/ ١٩٣٩	٩٦٥,٤٠٠	٤٩١,٢١٠	١,٩
٤١/ ١٩٤٠	١,٢٢٧,٦٠٠	٤٧٧,١٨٠	٢,٦
٤٢/ ١٩٤١	١,٢٧٥,٥٠٠	٤٦٩,١٢٤	٢,٧
٤٣/ ١٩٤٢	١,٣٨٤,٢٠٠	٥٣٥,٢٦٠	٢,٥
٤٤/ ١٩٤٣	١,٦٩٩,٧٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٢,٦
٤٥/ ١٩٤٤	١,٩٥٣,٩٣٠	٧٦٦,٨٩٠	٢,٥
٤٦/ ١٩٤٥	٢,٩٣٥,٣٧٦	٨٩٩,٦٨٠	٣,٣
٤٧/ ١٩٤٦	٢,٦٠٤,٧٦٣	١,٠٣٥,٠٣١	٢,٥
٤٨/ ١٩٤٧	٢,٦٤٢,٨٩٣	١,٠٣٢,٥٧٨	٢,٦
٤٩/ ١٩٤٨	٤,٢١٦,١٣٢	١,٨٣٤,٣٥١	٢,٣
٥٠/ ١٩٤٩	٤,١٨٧,٩٢٠	١,٨٧٤,٧٥٢	٢,٢
٥١/ ١٩٥٠	٤,٠٧٦,٠٠٠	٢,٠٥٩,٨٨٩	٢,٥

عيوب سياسة الانفاق الحكومى

وسوء الإدارة

ومن هذا البيان الإحصائى الدقيق ، تنطق الأرقام — دون موارد أو محاسبة بكثير من العيوب أهمها ضالة الاعتمادات ، الذى يعتبر من أهمه عيوب سياسة الانفاق الحكومى وإليك بيان ذلك ، وبيان بعض المساوئ الأخرى فى السياسة الانفاقية : —

أولاً — ضالة الاعتمادات : فتوسط النسبة المئوية التى خصصت للزراعة خلال هذه المدة التى بلغت ٢٨ سنة ٢١٪ من ميزانية الدولة . علماً أن المسئولين يعلمون حق العلم أن الزراعة تعتبر العنصر الرئيسى للإنتاج فى البلاد . وقد زادت المبالغ التى خصصت للزراعة قليلاً فى الفترة بين سنة ١٩٢٧ — سنة ١٩٣١ فبلغت فى سنة ١٩٢٨ وكذلك فى سنة ١٩٢٩ حوالى ٣,٨٪ من مجموع الميزانية . ثم هبط المبلغ مرة أخرى إلى أقل من ٢٪ ورغم أن البلاد خلال الحرب العالمية الثانية كانت تعاني أزمة ضالة المنتجات الزراعية نلاحظ أن ما خصص إيزانية وزارة الزراعة كان فى حدود ٢٪ أيضاً من ميزانية الدولة .

ثانياً — الاعتماد على محصول واحد (القطن) : ذكرت أن الغرض الثانى الذى من أجله أنشئت وزارة الزراعة ينص على « تمدد أنواع المحصولات » ، فهل حققت الوزارة هذا الغرض ؟ !

الواقع أن حكومة الاحتلال قامت على التوسع الكبير فى تطبيق مبدأ تخصص البلاد فى الزراعة وخاصة زراعة القطن ، حتى أصبح البلاد سوقاً للمواد الخام التى تمد مصانع إنكشير ويوركشير بأجود أنواع القطن فى العالم .

واستمرت هذه السياسة متبعة طوال مدة الاحتلال واستمرت حتى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ الأمر الذى جعل سوق القطن المصرى معتمداً اعتماداً كلياً على تحركات إنكشيرا ومصانعها وتجارها .

وقد لمسنا سوء هذه السياسة وتأثيرها الوخيمة على اقتصاديات البلاد سواء قبل الاحتلال أو بعده . والجدول الآتي يمثل اعتماد البلاد اعتماداً كلياً في صادراتها على القطن في فترة من فترات عهد الاحتلال البغيض .

المدة	قيمة صادرات القطن وبذرة	قيمة مجموع الصادرات	النسبة المئوية لما يصدر من القطن وبذرة لمجموع الصادرات
١٩٠٠ - ١٩٠٤	١٥,٩٩٤,٠٠٠	١٨,٣٣٥,٠٠٠	٨٧ ٪
١٩٠٥ - ١٩٠٩	٢١,٩٧١,٠٠٠	٢٤,١٢٩,٠٠٠	٩١ ٪
١٩١٠ - ١٩١٤	٢٩,٤٩٨,٠٠٠	٣١,٦٦٢,٠٠٠	٩٣ ٪

فهل يتصور ، عاقل أن تظل صادرات البلاد معتمدة على محصول واحد فتبلغ نسبته من ٨٧ ٪ إلى ٩١ ٪ إلى ٩٣ ٪ من مجموع صادرات البلاد . في الفترة بين سنة ١٩٠٠ - ١٩١٤ . وأن تبلغ الصادرات في الفترة بين ١٩١٤ - ١٩٢٨ بين ٩١ ، و ٨٤ و ٨٥ في المائة من مجموع صادرات البلاد أيضاً . أما لو أردنا استعراض صادراتنا من القطن في آخر سنوات ذلك العهد ، (من ١٩٢٢ - ١٩٥٢) للمسنا أيضاً ، مدى استمرار اعتماد البلاد على هذا المحصول الواحد ، كما يتبين من الإحصاء الآتي :

السنة	صادراتنا من القطن بالقطن	قيمة الصادرات من القطن بليون الجنيهات	قيمة مجموع الصادرات بليون الجنيهات	نسبة صادرات القطن لمجموع الصادرات الكلية
١٩٤٩	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٠٦	١٣٨	٧٧ ٪
١٩٥٠	٨,٦٠٠,٠٠٠	١٥٠	١٧٥	٨٦ ٪
١٩٥١	٥,٧٠٠,٠٠٠	١٦٤	٢٠٣	٨١ ٪
١٩٥٢	٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢٦	١٤٥	٨٧ ٪

ولو أضفنا لهذا البيان الصادر من البذرة لزادت نسبة صادراتنا من القطن وبذرة ، عن النسبة المذكورة .

سياسة خاطئة : وهكذا كانت سياسة خاطئة ضارة لمصالح البلاد ، « سياسة الاعتماد على مورد واحد هو الزراعة دون الصناعة ، وسياسة الاعتماد على محصول

هو واحد هو القطن ، دون غيره من المحصولات وسياسة الاعتماد على سوق واحد ، إنكسرتا ، دون غيره من الأسواق^(١) .

ثالثاً — سوء التوجيه : وحتى هذا المبلغ الضئيل الذى خصص لوزارة الزراعة من أموال الدولة لم ينفق كله فى النشاط الزراعى البحت أو فى إنشاء مشروعات زراعية انتاجية كالمعمل على توسيع الرقعة الزراعية ، لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان . على النحو الذى وضحته سابقاً ، ولم ينفق فى العمل على زيادة الإنتاج الزراعى أيضاً ، وملافاً استمرار هبوط مستوى الانتاج الزراعى كما ورد سابقاً . ولم ينفق كذلك للمعمل على تنويع المحصولات أو تصنيع البلاد الزراعى وترك البلاد معتمدة على محصول واحد (القطن) إلى غير ذلك من المشروعات الإنتاجية إذا فكيف أنفق هذا المبلغ الضئيل ؟ !

كان بعض هذا المبلغ يوجه فى بعض السفين إلى أعمال تجارية ، كإجراء الأسمدة وتوزيعها ، مما يعود بربح لخزانة الدولة^(٢) . وإليك على سبيل المثال ما قرره أحد المسؤولين فى هذا الشأن سنة ١٩٢٦ : —

« يرى المطلع على ميزانية وزارة الزراعة أن نفقاتها تبلغ ١,١٢٣,٥١٥ جنيهًا مصرياً ، وهذا المبلغ من شأنه أن يفرح المطلع عليه بأن فى البلاد وزارة زراعية ينفق عليها من خزانة الحكومة مبلغ جسيم كهذا ، ولا بد أن يكون لهذا المبلغ سواء فى ترقية الزراعة من جميع وجوهها أو فى محاربة الأمراض التى تصيبها أو نفثت بها الأثر الصالح ، ولكن من الواجب على أن أبين لكم حقيقة هذا المبلغ لتدركوا إدراكاً صحيحاً أنه لم يرصد للاستعمال فى أعمال أساسية زراعية وأنما هو مبلغ اسمى تستعمل الوزارة أكثره فى عمل هو أقرب إلى التجارة منه إلى الزراعة » .

« فن ذلك مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيهه للسجاد ، ومبلغ ٣٠٠,٠٠٠ للبذور فيكون جملة ذلك ٧٥٠,٠٠٠ جنيهه يعود للخزانة بأرباح لا تقل عن ٥ ٪ ويخصم هذا

(١) سأعود فى بحث التجارة الخارجية لذكر إيضاحات أخرى . والإحصائيات الواردة مستقاة من التقارير السنوية للبنك الأهلى المصرى بجانب إحصاءات التجارة الخارجية الرسمية للدولة .

(٢) كان يصح أن تترك هذه التجارية للمؤسسات التجارية ، أو للجمعيات التعاون الزراعية

المبلغ من الأصل . يبقى بعد ذلك مبلغ ٣٧٣,٥١٥ ترد منه وزارة الزراعة لخزانة الحكومة ١٤٩,٧١٠ جنيهه ترحمها الوزارة من معمل السيروم ومن السلخانات وغيرها . فكان ما تصرفه الخزانة من أموال الأمة على وزارة الزراعة هو فقط ٢٢٣,٨٠٥ . وهذا مبلغ لا يساوي نصف مصروفات إدارة صغيرة من الإدارات للمصلحة بكثير من الوزارات ^(١) » .

وقد وجهت حملات عنيفة من بعض النواب ، المخلصين ، على عقم الإنتاج الزراعي وإليك رد أحد وزراء الزراعة ^(٢) السابقين أثناء دفاعه مبررا موقفه بعدم وجود برنامج ثابت تلزمه الحكومات المتعاقبة فيقول الوزير : -

« وأنى أنتهز هذه الفرصة لأبين لحضراتكم مصادف هذه الوزارة من العقبات التي حالت بينها وبين تحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها ، فقد كانت في سنة ١٩١١ مصلحة تابعة لوزارة الأشغال انحصر عملها في مقاومة دودة القطن وبعض مباحث أولية لاستكشاف أمراض الحاصلات الزراعية . وبالرغم من أن مصلحة البلاد كانت تقضى بإنشاء وزارة للزراعة فإن الحكومة لم تعمل على وجودها إلا في أواخر سنة ١٩١٣ بعد إلحاح من الأمة . لكنها مع الأسف لم تلبث إلا قليلا حتى قامت الحرب العالمية الكبرى سنة ١٩١٤ فأوقفت المشروعات المختلفة في الوزارة وهي في بدء تكوينها وانصرف همها إلى القيام بأعمال الترميم إلى سنة ١٩٢٠ ولما همت بالشروع في القيام بأعمالها الجديدة صادفها الاضطراب الناشئ من تغير وجهات نظر الحكومات المختلفة وكان له الأثر في وقوف تقدمها وارتباك أعمالها » .

ثم تطرق حضرته لأسباب الفشل وعزاه لأربع أسباب هي : أولا - عدم وجود المصارف في كثير من البلاد . ثانيا . انتشار الآفات الزراعية . ثالثا : إجهاد الأرض بالزراعات المتوالية . رابعا : عدم وجود جمعيات تعاونية بالبلاد .

(١) مصبطة مجلس النواب في ٢٣/٨/١٩٢٦ م ٣٠٠ .

(٢) مجموعة مضابط دور الانعقاد العادي الأول للهيئة النيابية الثالثة جلسة ٢٣/٨/١٩٢٦ م ٥٩٢ .

رابحاً : تركيز النشاط في القاهرة : ويثبت ذلك الواقع وتنافس موظفي هذه الوزارة على البقاء بالقاهرة وإليك ما قاله النائب المحترم السيد حسن نافع منتقداً هذه السياسة^(١) . « ولو أن موظفي تفتيش قسم البساتين انتشروا في أنحاء البلاد وأقاموا في مراكز رئيسية في الأقاليم بدلاً من استقراهم بقسم التفتيش — كما لاحظت لجنة المالية في تقريرها — يعملوا على نشر زراعة البساتين في البلاد والحصول للفلاح على محصول يدر عليه المال الوفير... والواقع أن أعمال التجارب تقوم على اكتاف هؤلاء الدسطاء (يعني مرشدون غير فنيين) . أما الموظفون الفنيون فهم مركزون هنا في الوزارة ولا أدري معنى لهذا التركيز مع أن البلاد أحوج ما تكون إلى وجود رجال فنيين في مختلف نواحيها » .

خامساً : التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت : وأمثلة ذلك ، عديدة ويخطئها الحصر . فمثلاً فسكرت الوزارة في إعادة النظر في زراعة الدخان ، ورفع الحظر المفروض على زراعته منذ حوالي ٢٠ سنة فهل نفذ ذلك حتى الآن ؟ وإليك البيان الذي أدلى به وزير الزراعة في جلسة ١٩٣٠/٤/٢٣ « أما فيما يختص بزراعة الدخان فقد قامت الحكومة منذ زمن بعمل التجارب الزراعية ولكن هذه التجارب لم تكن موفقة ولم تسفر عن نتيجة بسبب عدم الاستمرار فيها . . .

ثم قال حضرته « وأذكر لحضراتكم أنني في سنة ١٩٢٧ أدليت لحضراتكم بمثل هذا البيان وفي مثل هذا الوقت أي عند وقت نظر الميزانية . وقد تقدمت للمجلس إذ ذاك بطلب اعتماد خمسة آلاف من الجنيهات .. ووافق المجلس على هذا الاعتماد ، وقد انفتحت وزارة الزراعة مع خبير أمريكي بواسطة المفوضية المصرية في واشنتجتين على الحضور إلى مصر للقيام بالأبحاث اللازمة في هذا الموضوع ، فلما وصل هذا الخبير إلى أوروبا — وقد كان ذلك في عهد الوزارة التي خلفتنا في الحكم — أرسل إليها الخبير المذكور في سبتمبر سنة ١٩٢٨ تلغرافاً ينبئها بوصوله ، ويخبرها باستعداده للحضور فقررت وزارة المالية ومجلس الوزراء في ذلك الوقت الاستغناء عن خدماته وأرسل إليه تلغراف لذلك . وها نحن نعاود الكرة بعد أن تعطلت

(١) مجموعة مضابط دور الانقصاد الأول للهيئة الثبائية الرابعة في ١٩٣٠/٤/٢٣ ص ٣٩٠ .

الأبحاث وقتاً ما ونأمل أن نتقدم لحضراتكم في العام المقبل بنتيجة أحسن بكثير مما ترون في هذه الميزانية . »

أهذه سياسة حكومة رشيدة ؟ ! سديدة الرأي ؟ ! تبحث مناهجها وتدرسه ؟ وتنفعه بالسرعة التي يجب أن تكون ؟ ! لا والله ، فقد كان التردد والارتجال ، والارتباك ، وعدم الأخلاص في العمل ، وغير ذلك من مبادئ الرجعية ، مسيطراً على نظام ذلك العهد .

سادساً : مذهب الدولة الأرهاي : Conception de l'Etat policier

« ويظهر أن أداتنا الحكومية أطول ما ألقت سلطة الأمر والنهي عندما كان نشاطها قاصراً على المرافق التي تستلزم الأمر والنهي — طبقاً لمذهب الدولة الأرهاي — تمادت في التمسك بمظهر السلطان. حتى عندما وكل إليها شئون البلاد والقيام بمرافق تقتضى في ممارستها إنهاج وسائل الأقناع والارشاد وأسداد العون والبر»^(١). ولقد أوجدت هذه السياسة ، في نفوس المزارعين ، شعوراً بالخدر ، وأخذت الحيلة نحو أي رجل ينتمي للحكومة سواء كان مرشداً زراعياً ، أو « معاوون دودة » أو نحو ذلك . ولم يأنس المزارع أو أي شخص ينتمي للدولة . الأمر الذي أفضل كل مجهود قامت به الدولة وخاصة بالارشاد الزراعي . لأن المزارع لم يكن يرى أحداً من « طرف الحكومة » « على حد تعبيرهم » إلا ليطالبه بأموال الدولة ، أو ينفذه بقرعة خاصة بمخالفات قام بها أو نحو ذلك . ومما زاد على إغناء هذا الشعور ، الذي كان له آثاره الخطيرة ، قرب عهد النوارعين « بعهد السكرياج » .

سابعاً : المشرع وعمال الزراعة : وكان الأحداث جميعها ، طوال العهد الماضي ، تضافرت وصبت نكباتها وكوارثها على الفلاح المسكين . حتى المشرع لم يفتبه لحالة العمال الزراعيين . أو كأنه لم يكن ليشر بوجود أيد عاملة زراعية بلغت ٢٤٤,٩٥١ نسمة أي حوالي ٦٢,٤ ٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد

(١) سياسة الائتلاف الحكومي لأستاذي وأستاذ الجليل الدكتور عبد الله العربي ص ٣٩٧ .

حسب إحصائيات سنة ١٩٤٧^(١) . واستدعى المسئولون المستر « هارولد بتلر » Harold Buttler مساعد مدير مكتب العمل الدولي لدراسة أحوال العمال . وعلى توصيات هذا الخبير سنت الدولة منه ١٩٣٣ قانونين ، يخصصان مجال الصناعة دون الزراعة . وتوالت القوانين بخصوص عمال الصناعة ، وأن كانت كلها قوانين مبتدئة (كما سأوضح ذلك في البحث التالي) ومع ذلك فلم يفز العامل الزراعى فيها ، ولو بذكر اسمه .

وكان مرجع ذلك ، السعوط السياسية الأقطاع وغلبة نواب الريف — (وجملهم) من أصحاب الأقطاعات المريضة — على المجالس النيابية . الأمر الذى جعلهم يحرصون أشد الحرص على استثناء عمال الزراعة من كل تشريع للعمال . ولكن — وكما قال أحد الحكماء « ما بين طرفة عين وانتباهتها يفر الله من حال إلى حال » — ، ما أن قامت الحركة الشعبية فى ٢٣ يوليو وقوضت صرح الرجعية والأقطاع فى مصر ، (على النحو الذى سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى) حتى سقط هذا الاستثناء التقليدى الذى كان مظهراً صارخاً لتأخر التشريع الاجتماعى فى البلاد .

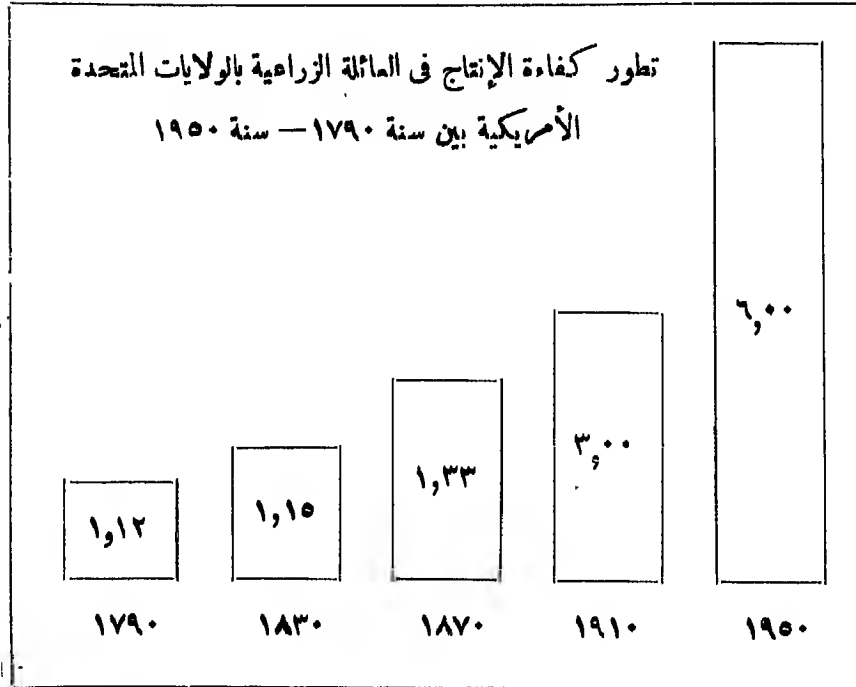
ثامناً : إهمال الثقافة والفن والإرشاد الزراعى : نوهت عن فشل مهنة المرشدين الزراعيين نتيجة المذهب الارهابى ، الذى كانت تتميز به الحكومة . أما الثقافة الزراعية ، فعدد المدارس الزراعية بلغ عدد أصابع اليد الواحدة . سنة ١٩٤٥ — سنة ١٩٤٦ (التعليم المتوسط) أما العالى فلم يكن سوى كليات الزراعة بالقاهرة والاسكندرية حتى تلك السنة . وكان التسجيل بها جميعاً مقصوراً لوقت قريب لمن يمتلك ولى أمرهم عدداً معيناً من الافدنة . وبالصحيفة التالية الآتى بيان إحصائى عن عدد الطلبة بالمدارس والكليات حسب أنواع التعليم .

ويتبين من هذا الإحصاء قلة عدد طلاب التعليم الزراعى ، وبديهي يضاف لهذا العدد . طلاب التعليم العالى الزراعى وقد بلغ سنة ١٩٤٢/٤٣ ١١٢٩٥ طالباً وطالبة ، بكليات الزراعة . وهو عدد ضئيل ، إذا ما قورن بحاجة البلاد الماسة

(٢) سأذكر جدول القوة العاملة قريباً .

لمعرفة الأنظمة الفنية فى الزراعة ، وأوجه الاستثمار الزراعية السليمة . ولقد أثبتت البحث العلمى أن الزراعة الفنية تبلغ مداها من طريق تعاون ثلاث قوى مرتبطة هى :
١ - البحث العلمى ، الذى يعمل على علاج حالة الفلاح الاجتماعية من جميع وجوهها .

٢ - التعليم الزراعى الذى ينقل الحقائق العلمية بأمانة ، كالطلاب والباحثين .
٣ - الإرشاد الذى يمد الفلاح بالطرق الفنية للمعاملات الزراعية الصحيحة ،
لزيادة إنتاجه مع المحافظة على القابليات الطبيعية فى مصادر الثروة .
فعلى أركان هذا المثلث تتوقف حالة الإنتاج الزراعى وتحسينه . وأكبر دلائل على ذلك ، تطور إنتاج الفلاح فى الولايات المتحدة بين سنة ١٧٩٠ - ١٩٥٠ ،
إذ أن كفاءة الفلاح تعتبر مرآة تعكس مدى التقدم الزراعى الفنى ببلده .
ففى سنة ١٧٩٠ كانت المسائلة الزراعية الواحدة بأمرىكا تنتج ما يكفىها
وفىض منها ما يكفى ١٢ ٪ من استهلاك عائلة غير زراعية . فلما تقدم الفن
الزراعى ، بلغت كفاءة المنتج الأمريكى ، بفضل العلم الحديث ، درجة أصبح معها



قادراً على إعالة خمس عائلات أخرى من غير المزارعين (كما يتبين من الرسم أعلاه)

كما أدى إلى رفع مستوى الحياة وزيادة الثروة القومية ، وأصبحت أمركا التي كانت في عالم الغيب منذ زمن قصير أكبر دولة مصدرة في عالم الوجود ، بمد زمن قصير أيضاً .

وأذكر حديثاً للدكتور عبد الرازق صدق حول الإنتاج الزراعي في بلادنا جاء فيه : « أن الفلاح الانكليزي ينتج من الطعام ما يكفي ثمانية من السكان . وهذا على الرغم مما كان يقال لنا أننا أمة زراعية » .

وبدعي أن ضعف كفاءة الإنتاج لفلاحنا ، ليس ناتجاً عن ضعف في إمكانياته الشخصية ، وإنما ناتج عن العوامل التي يفتقها ، وعن الطرق البدائية المتبعة ، أضف إلى ذلك تأخرنا الصناعي ، مما سيأتي بيانه في البحث التالي .

ودات التجارب على أن الفلاح المصري أقوى بنية ، وأذكى عقلاً ، وأكثر احتمالاً من غيره من فلاحي العالم . ولو توافرت له نفس الظروف التي توافرت لغيره من فلاحي أمركا أو أوروبا لانتج ضعف ما أنتجوا ، ولبرزت كفاءته بوضوح يزهر به كل مواطن . وأن هذا اليوم سيتحقق إن شاء الله عما قريب ، بفضل سياستنا الإنشائية في عهدنا الجديد .

ولقد نوهت سابقاً عن مدى استفادة الريف من التعليم الإلزامي ، وزيد أن نساء الآن ، فمحدد مسؤولية إهمال الثقافة الفنية والإرشاد الزراعي في الريف؟ وهو بلا جدال مسؤولية موزعة ، على جميع من كانوا مسؤولين عن سياسة ذلك العهد . فهم مسئولون عن ذلك الإهمال ، كما أنهم مسئولون أيضاً ، عن نتائج ذلك الإهمال .

الباب الرابع

العمال الزراعيون Agricultural Labourers

ويعثلون أغلبية سكان الريف كما يمثلون أغلبية القوة العاملة، في جميع أنحاء القطر، خلال نصف القرن الأخير . وبالمصحفة التالية بيان إحصائي يوضح القوة العاملة Working Population بالبلاد خلال الخمسين سنة بين ١٨٩٧ — ١٩٤٧^(١) ويتبين من هذا الإحصاء أن نسبة المشتغلين بالزراعة (سواء يشتغلون في أرض يملكونها أو يشتغلون في أرض يستأجرونها أو مزارعون يساعدون ذويهم أو عمال زراعيين بالأجرة وهم الأغلبية) كانت سنة ١٨٩٧ حسب الإحصاء ٦٨ ٪ من جهة القوة العاملة بالبلاد وأخذت هذه النسبة تزيد وتنقص في حدود ضيقة ، فكانت في إحصاء سنة ١٩٤٧ أكثر من ٦٢ ٪ من القوة العاملة بالقطر في تلك السنة .

فإذا قدم الإقطاعيون، لهؤلاء العمال ، الذين حرثوا الأرض ، وأنبتوا الزرع وجنوه ، محصولاً وافراً ، ليقدمونه ، عن رضا إلى الإقطاعيون ؟ اتفق جميع الاقتصاديين على أهمية عنصر العمل في الإنتاج ، واختلفوا في تقدير هذه الأهمية . فمنهم من يرى أن العمل هو المنصر الأساسي في الإنتاج ، ومنهم من يرى أنه من عناصر الإنتاج الأساسية . وأصحاب هذا الرأي اختلفوا في تفضيله عن الأرض (الطبيعة) وعن رأس المال ، أو تفضيل هذين المنصرين عليه .

ومهما يكن ، من جدال ، حول أهمية العمل ورأس المال ، فإن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضى بأن يكون :

أجر العامل :

أقول أن أقل درجات العدالة الاجتماعية تقتضى أن يكون أجر العامل مناسباً

(١) بحث من أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة للأستاذ عبد الله سعيدي صحيفة ٤ مع إضافة بعض الخانات التي رأيتها مناسبة .

التوتة العامة ، وتوزيع السكان خلال التحسين سنة بين ١٨٩٧ - ١٩٤٧

السنة	(١) الزراعة والميد		الصناعة		التقل التجاري		الخدمات العامة والاجتماعية وخدمات حرة		الخدمات الصحية (٢) وللزلية		جولة القوي العامة		تعداد سكان القطر		جولة السكان
	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	النسبة للقوي العامة	العدد	
١٨٩٧	٢٠٤٩٦٤٣	٦٨	٢٤٥٠٧٥	١١٥	٢٤٢٢٧٨	٨	٢٥٤٢٩	٨٥	١٢٠٨٧٤	٤	٣١	٦٧٠١٢٦	٦٩	٩٧١٤٥٢٥	
١٩٠٧	٢٤٤٠٠٣٠	٧٠٥	٢٨٠٤٥٣	١١	٢٦٢٣٤٦	٧٠٦	٢٥٠٠٠	٧٠٢	١٢٥٨١٦	٣٥٧	٣١	٧٨٧٨٧٤	٦٩	١١٢٨٧٣٥٩	
١٩١٧	٢٩٣٦٣٥٢	٦٨٥	٤٩٢٣٨٨	١١٥	٤٢١١٩٥	١٠	٢٣٥١٣	٥٥	١٩٤٠٠٠	٥٥	٣٤	٨٤٦٤٤٢٠	٦٦	١٣٧٥٠٩١٨	
١٩٢٧	٣٥٢٥٢٠٦	٦٧	٥٥٥٩٦٩	١٠٦	٦٥٥٣٢	١٢٥	٢٠٠٥٠٠	٥٧	٢٣٧٨٣٧	٤٢	٣٧	٨٩٥٨٠٣٠	٦٣	١٤٢١٧٨٦٤	
١٩٣٧	٤٠٠٢٤٤٤	٦٩	٦٠٩٧٣٣	١٠٦	٥٨٨٩٨٦	١٠٤	٣٢١٩٦٣	٥٦	٢٥٦٠٩٩	٤٤	٣٦	١٠١٣٣٤٦٩	٦٤	١٥٩٣٦٩٤	
١٩٤٧	٤٢٤٤٩٥١	٦٢	٨٣٥١٠٢	١٢٣	٨٢٣٦٧٣	١٢١	٥١٥٤١٤	٧٥	٢٨٢١٥١	٥٦	٣٦	١٢٢٢٠٥٩٩	٦٤	١٩٠٢١٨٤٠	

(١) يدخل في ذلك عدد النساء اللاتي يساعدن أزواجهن وآبائهن في الأعمال الزراعية .

(٢) يقطن بالخدمة المنزلية في بيوتهم .

ملاحظة - سترك في نهاية هذا الفصل إحصاءات عن إنتاجنا الصناعي من سنة ١٩٤٨ - سنة ١٩٥٢ .

لأشباع حاجياته اللازمة ، حتى يحافظ على صحته وقوته ومظهره .
أجر يكفي لمده بالمواد الغذائية المفيدة ، ليتحصن من الأمراض وليثبت فيه
النشاط الكافي لعمله المرهق ، خاصة وأن وسائل زراعتنا ووسائل قديمياً ، تعتمد
اعتماداً كبيراً على العمل الجسماني والمضلي .

أجر يضمن له لباساً . يقيه برد الشتاء ، وقيظ الصيف . ويظهره بمظهر المنتج
الموفور الكرامة الذي يكتسب من عرق جبينه . لباس يظهره بمظهر مناسب
لأتمته المريقة في الجهد ، مثبت الحضارة والرقى ، والثروة . لا لباس أزرق بالي ،
جمل أعداؤنا يفتخروننا بـ ...

« أصحاب الجلابيب الزرقاء » رغم أراضينا الخصبة وفيلنا السميد ومجدنا
الخالد ورغم أننا في القرن العشرين .
أجر يوفر له مسكناً صحياً مناسباً لصحته ، والمحافظة عليها ، ويحميه عن
مشاركة ... له في السكن .

أجر يمكنه من تثقيف نفسه ثقافة عامة وثقافة زراعية ، تزيد من الإنتاج وتجعله
يبدل مجهوداً أكثر ثمرة وأكثر فائدة ، له ، ولوطنه .
وبالجملة أجر يوفر له سبل الحياة ، فيحيا مع الأحياء .

فهل أعطى للعامل أجر يكفل هذه الحياة هو وأسرته ؟ ! جواب ذلك ،
واضح مما سبق في صحيفة ١٧ مقدار انخفاض أجر العامل الزراعي . وزيادة
في تعزيز البيان الذي ذكرته عن الأجر ذكرت بياناً أحصائياً آخر بالصحيفة
التالية ، نقلاً عن بحوث المؤتمر الزراعي الثالث المنعقد بالقاهرة في مارس سنة ١٩٤٨ .
الذي ورد فيه دخل العامل الزراعي ودخل العامل الذي يعمل بالصناعات بالريف (١) :—
هذا هو متوسط أجر العامل الزراعي حسب هذا الإحصاء ، فكيف يوماً ،
بمعملها هذا الأجير المسكين ؟ !

وهل هذا الأجر يكفيه وأسرته ضروريات الحياة ؟ ! راجع أيها القارئ .

(١) ذكر هذا الإحصاء الدكتور شكرى المراغى في بحثه تصنيغ الريف صحيفة ٩ ضمن
أبحاث حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة .

دخـل الأسرة مشتركة	دخـل العامل اليومي الزراعى	دخـل العامل اليومي بالصناعات الريفية	
٢٨ قرشاً مصرياً	٧ قروش مصرية	١١ قرشاً مصرياً	المشتغل بالنسيج
» » ٣٤	» » ٧	» » ٢٣	» بالكليم السادة
» » ٣١	» » ٧	» » ٢٦	» المنقوش

حالة الريف التى تسكمت عنها فى صحيفة ٢٢ وما بعدها ليتبين ذلك لى ، ولك ،
وللتاريخ ، وليتبين مقدار ظلم الإنسان لأخيه الإنسان .

نظام التبعية : يقول أحد أساتذة الاقتصاد^(١) حول هذا النظام « ظهر نظام
التبعية عند سقوط الدولة الرومانية ، إذ لما تحرر الأرقاء فى ذلك العهد لحقهم الملاك
من سادتهم الأقدمين ، بأراضيهم ، فأصبحوا تابعين لا ينادرون الأراضي ،
ولا يخرجهم الملاك منها . وقد ظل هذا النظام متبعاً فى ظل العهد الإقطاعى إلى
أن الغتته انكثرت فى أراضيها منذ القرن الرابع عشر ، على أنه استمر فى الدول الأخرى
بعد ذلك نظراً لسيطرة الأشراف ، فلم يلبس من فرنسا إلا فى أواخر القرن الثامن عشر
بقيام الثورة الفرنسية كما استمر فى روسيا إلى سنة ١٨٦١ حيث أنهاه القيصر اسكندر
الثانى وحرر المزارعين من رقبة التبعية لقاء تعويض دفعته الدولة للملاك الأراضي » .

ولا أحسبني مغال إذا قلت أن هذا النظام الذى لا يفرقه عن نظام الرقيق
سوى درجة واحدة — ان لم يكن هو نفس النظام — ظل موجوداً ببلادنا ، حتى
الغته ثورتنا سنة ١٩٥٢ بعد استصدار قانون الإصلاح الزراعى .

وهل شاهدت أيها القارئ الفاضل ، أثناء زيارتك للريف « أن كنت من
سكان المدن » أولم تشمئز نفسك ، أيها القارئ « أن كنت من سكان الريف »
من منظر السيد ممتطياً جواده ، يحثه على السير بسرعة ، ويتبعه تابعه يمدو أثر

(١) الدكتور زكى عبد المتعال فى كتابه « تاريخ النظم » صحيفة ٤١٣ .

سيده ، يلهث من شدة العدو ، كما يلهث حصان سيده مما يحمل ، ومما يمدو^(١) .
أن لم يكن هذا مظهر من مظاهر التبعية ، فإلى مظاهر التبعية إذا !!!
لا انقلابات ولا تنظيمات عمالية : ذكرت في صحيفة ٥٨ بعنوان المشرع وعمال
الزراعة إهمال المشرع للعامل الزراعي رغم أنه يمثل أغلبية القوى العاملة بالبلاد ،
كما بينت بالإحصاءات السابقة ، وانتهى العهد والماضي ، دون إصدار تشريع يوضح
الملاقة بين المالك والأجير ، فيحمي اللاحق من ظلم السابق ، ويحمي الضعيف
من غبن الطاغى . وانتهى العهد الغابر ، دون إصدار قانون يسمح لهذه الأغلبية
الكادحة ، تشكيل نقابات ، أو أى نوع من أنواع التنظيمات العمالية ، التى تطالب
وتدافع عن حقوق الأعضاء .

وهل كنا نرجو من برلمان ، يسيطر عليه الإقطاعيون — كما ذكرت —
أن يقترح إصدار مثل هذه التشريعات وقد رأينا ، أحد رجاله يوصفه « بالفأر »^(٢)
أم كنا نأمل من حكومات جلها من الإقطاعيين — أن لم يكن جميع أعضائها —
أن تقترح سن مثل هذه القوانين . أو كان يداهبنا بصيص من أمل ، فى ملك
يمثل الرأس الأول فى هذا النظام الإقطاعي أن يقوم بما لم تقم به حكومته ،
أو مجلس البرلمان .

حقيقة الحال الزراعيون أغلبية القوة العاملة ، وإحصائيات الحكومة الرسمية
تشير إلى ذلك . ولكن مصالح هؤلاء الكادحين تتنافى مع مصالح هؤلاء المترفين
فكان إهمال عن قصد ، خشية تضارب المصلحتين ، وخشية أن تنقص حق
الكادحين قطرة ، من أموال « السادة » الإقطاعيين ، وويل للظالم من المظلومين
إذا تفهوا ، وثاروا لاسترداد حقوقهم ، ليحيوا حياة كريمة !!!

(١) قلت هذه الظاهرة نوعاً ما ، فى العشرة السنوات الأخيرة ، لا رحمة بالتابعين ولكن
لانتشار وسائل النقل الحديثة والسريعة والقليلة النفقات .
(٢) راجع صحيفة ١٩ .

البحث الثالث

الاتاج الصناعى

من المبادئ المتفق عليها بين الاقتصاديين ، أن الصناعة تعمل على تنمية الثورة القومية ، وتساعد على ازدهار النشاط الزراعى والتجارى فى البلاد . وتعمل على رقى البلاد وتكسيها فوائد اقتصادية واجتماعية عديدة .

غير أنه من المؤسف حقاً ، أن تتضافر عوامل سيئة ، تجعل حظ وطننا ، من الناحية الصناعية ضئيلاً ، وأهم هذه العوامل ، الخبيثة التى حرمت البلاد من النهوض بصناعاتها ، هو المستعمر ومن حوله من أذئاب ، يدعون أنهم مواطنون ، والوطن منهم برى ، براءة الذئب من دم ابن يعقوب ، ولقد موه المغرضون على الشعب وبعض أصحاب رؤوس الأموال الوطنية أن مصر بلد زراعى ، ولا يمكن أن تنجح فيها الصناعة ، قائلين لنا الانجليز وأعوانهم كما قالها الانجليز وأعوانهم ، أيضاً ، للهند ، سابقاً ، ولكثير من البلاد المغلوبة على أمرها حالياً . الأمر الذى جعل هذه البلاد ومن فيها تتخلف عن الحضارة ، وتندهر مواردها الاقتصادية ، وتنخفض ثروتها القومية ، ومستواها الاجتماعى والخلقى ، وجعلها تشكو من علالها الثلاثة المزمنة والمستمصة أيضاً « الفقر والمرض والجهل » وكأن هذه العلال لم تخلق إلا لنا ، أو كأننا لم نخلق إلا لها .

كل هذا ومصلحة المستعمر الفاسد واضحة فى بث سموم هذه الفكرة الخاطئة « أن بلادنا زراعية » فقد جعلوا من بلادنا ضيعة لزراعة القطن وأمداد مصانعها فى لكشير ويوركشير وغيرها بالمواد الخام اللازمة لصناعاتها كما جعلوا من بلادنا سوقاً رائجة مريحة لصناعاتهم ، ندمهم بالمواد الأولية ، ويعذبوننا بمنسوجاتهم الغالية المرتفعة القيمة .

دروسه مختلفان :

ولقد نهضت الهند منذ ظهر بها غاندى ، وعلمت الانجليز أن مغزل غاندى ينسج منسوجات وطنية أنخر وأفيد من مصانع يوركشير ولنكشير ، وكان هذا هو الدرس الأول لادعاءات المستعمر .

ثم نهضت مصر على يد بعض رجال الاقتصاد والأحرار منهم المرحوم طلعت حرب ، وأعطت الانجليز درساً ثانياً سنة ١٩٢٠ ، وعلمتهم أن مصانع شركات بنك مصر لا تقل أهمية عن كثير من مصانع بلادهم .

غير أن الدرسين مختلفان ، فدرس غاندى صاحبه بقطة شاملة قضت على المستعمر وأذنا به ، بينما درس طلعت حرب وغيره ، كانت أمامه ومن خلفه عقبات كثيرة من محاولة المستعمر وأذنا به القضاء على نمو هذه الفواة الصناعية العلية .

المبسى منكم رجل رشيد :

ادعى المستعمر ، وساعده في ذلك ، رجال العهد الماضى ، أنه لن تقوم الصناعة فى بلادنا نخلوها من الفحم والحديد وسمموا أفكارنا بذلك منذ المرحلة الأولى فى التعليم . الأمر الذى جعل شباب البلاد ينشأ على هذه الفكرة الخاطئة . وأخذت الحكومات المتعاقبة فى الماضى تسير على تلك السياسة لا جهلا منها بموارد البلاد الحقيقية ، ولكن إرضاء للمستعمر ، الذى هباً لفئة منهم السلطة والنفوذ وعيشة البذخ والترف على حساب الشعب الذى ترك للعمل الثلاث نفثك فيه من كل جانب . فوالله لو حكم البلاد فى ذلك العهد البنيض ، رجل رشيد ، ووجه عنايته بصناعات البلاد ، كما فعل ويفعل ذلك أولو الأمر حالياً فى بلادنا وفى البلاد الأخرى سابقاً وحالياً أيضاً ، لأصبحت مصر بلاداً صناعية لا تقل عن كثير من البلاد الصناعية الأخرى^(١) . وتاريخ أوروبا الاقتصادية يشهد أن من أهم أسباب توطيد الصناعات بهذه القارة يرجع إلى مساندة وتشجيع الحكومات للنهضة الصناعية ، وإلى بث هذه الروح فى نفوس الأفراد والجماعات ولو أدى ذلك إلى استصدار تشريع . فالنابات الأولى ملكة لمجتمعات السابقة كانت تحتم على رعاياها استهلاك المصنوعات الإنجليزية وتماقب كل من يخالف ذلك .

(١) سائمت ذلك علميا فى هذا البحث

الباب الخامس

موارد البلاد الصناعية

ثبت أن الصناعة تنهض في أى بلد إذا توافرت العوامل التى تعمل على قيامها وهذه العوامل هى :

- أولاً — المواد الأولية .
- ثانياً — الأيدى العاملة .
- ثالثاً — القوى المحركة .
- رابعاً — رؤوس الأموال .
- خامساً — الأسواق .
- سادساً — التنظيم .

وعلى ضوء هذه العوامل ، نستطيع إلقاء نظرة سريعة على مدى توافر هذه العوامل في بلادنا .

أولاً — المواد الأولية : « الخامات » ومصر غنية بها ، والحمد لله . فالمنتجات الزراعية والحيوانية المختلفة بالبلاد ، كان من الممكن أن يستفاد منها على نطاق واسع في تصنيع البلاد زراعياً . وأسرد — على سبيل المثال لا الحصر — عدا هذه المواد ما يأتى :

منطقة أسوان : وبها :

- (أ) الحديد الذى يعتبر أساس قيام الصناعات الثقيلة والمعدات الحربية .
- (ب) الطلاق Talo ويدخل في الصناعات الكيميائية .
- (ج) أكاسيد الحديد الملونة .

منطقة البحر الأحمر : وبها عدا البترول :

- (أ) مناجم الفوسفات في سفاجة ورأس بناس .
 - (ب) مناجم الذهب .
 - (ج) الياقوت والزبرجد والفيروز في جزر صغيرة في البحر الأحمر .
- منطقة سيناء : وبها النفط وسأذكره كاملاً من عوامل القوة المحركة . وبها

أيضاً معادن أخرى منها ثاني أكسيد المنجنيز الذي يدخل في كثير من الصناعات ومناطق وجوده بالقرب من الساحل ويستثمره الشركات الأجنبية .
منطقة الواحات الخارجة : وبها كميات كبيرة من الحديد ، وقد ثبت أنه من النوع الجيد^(١) .

كنوزنا البحرية : نوهت سابقاً عن وجود الياقوت والبرجد في جزر البحر الأحمر ، والحقيقة أن مصر غنية بمواردها البحرية . فشواطئها التي يبلغ طولها ١٢٠٠ كيلو متر غنية بالموارد البحرية المختلفة والتنوعة . ويقول الخبراء أن البحر الأحمر وحده يمكن أن يمد مصر سنوياً بأموال لا تقل عن عشرين مليوناً من الجنيهات فصيد الأسماك لم يستغل بعد بدرجة اقتصادية مثمرة ، ويوجد بالبحر أسماك لا يستخرج منها سوى كميات ضئيلة تصدر إلى إنجلترا . ولم نعلم الآن بتصنيع الأسماك . أضف إلى ذلك أن البحر الأحمر يصلح مزرعة للاستيرديا والريزا التي تربها اليابان .
أما البحر الأبيض الداخر بأسماءه أيضاً وكنوزه ، فلم تستغل منه حتى الآن إلا كميات ضئيلة .

ثانياً — الأيدي العاملة : ولقد اشتهرت الأيدي العاملة المصرية منذ القدم في

(١) وفد نشرت المصور في ١١ / ٤٤٦ / حول اكتشاف الحديد بهذه المنطقة بحثاً هاماً بعنوان « ٢٢ مليون طن حديد في الواحات الخارجية » أذكر منه ما يأتي :
ولم تكن الكنوز مجهولة ، فقد أشار قسم الجيولوجيا في مصلحة المساحة في تقرير صدر سنة ١٩٠٣ إلى أن بالواحات الخارجية كميات كبيرة من الحديد الجيد الجيد ، ومع ذلك فإن هذا التقرير وضع على « الرف » ، وظل ما تضمنه في طي السكتان ، خمسين سنة كاملة ، حتى عام ١٩٥٣ ، سافرت بعثة علمية إلى هناك ، وقامت بأبحاث دلت على أن الحديد ، الذي حيث في هذه الواحات من النوع الجيد ، وأنه بمقادير كثيرة جداً أنه موجود على سطح الأرض ، وأنه من الحديد الصالح للأغراض الصناعية . وهو يتركز في مساحة تبلغ ثلاثة كيلو مترات في مترين في جبل غواي شمال الواحة الخارجة ، وتقدر كميته بنحو مليون ٢٢ طن ، ويتراوح سمك طبقاته بين ٥ أمتار و ١٢ متراً ، وهو من النوع المسمى « ليونيت » والتي يصلح في صناعة الصلب ، ويمكن الانتفاع به مباشرة لجودته وعدم اختلاط مواد غريبة به . ويمكن استثمار مدة ٤٠ سنة ، إن لم يكشف عن جديد آخر في المناطق المجاورة . . وهناك كميات من الحديد في الصفراء الشرقية وقرب وادي النيل وفي مناطق أخرى من البلاد .

عصور الفراعنة بالحذق والمهارة ، والمامل المصرى ما زال حتى الآن مضرب المثل في تحمل المشاق والذكاء النادر . هذا إلى جانب الأيدى العاملة الرخيصة ، وذلك لشدة ازدحام البلاد بالسكان (راجع حركة السكان ص ١١)^(١) .

ثالثا — القوى المحركة : ويمكن استخراجها من الفحم والبتروول ويمكن

أيضا توليد الكهرباء من قوة اندفاع المياه . ويتوافر في بلادنا :

(أ) البتروول : في منطقة سيناء ومنطقة البحر الأحمر . وإهمال استنباره في

العهد الماضي جعل البلاد تستورد منه كميات كبيرة . وسنعمل في الجزء الثانى من هذا البحث ، أنه بفضل نهضتنا الصناعية في عهدنا الجديد ، سنتمكن من تصدير البتروول إن شاء الله قريبا .

هذا ولا يفوتنى أن أذكر أن النفط يسهل نقله بالأنابيب من آباره إلى المراكز الصناعية ، بعكس الفحم الذى يتكلف نقله مصاريف كثيرة ولذلك كان البتروول أكثر اقتصاداً من الفحم ، في استخدامه كقوى محركة .

(ب) قوة اندفاع المياه^(٢) : من خزان أسوان أو من السد العالى « سأذكر

ذلك في الجزء الثانى إن شاء الله » الأمر الذى لو أخلص المسئولون في العهد الماضي ، واستخرجوا القوة الكهربائية من أحد هذين المشروعين أو غيرها من المشاريع الأخرى لماد على البلاد بالخير العميم ، ولغير مجرى الحياة بمصر ، من دولة مستوردة للصناعات ، لدولة مصدرة . أضف إلى ذلك وجود الحديد بالقرب من خزان أسوان الأمر الذى يعمل على إنشاء صناعات ثقيلة بنفقات مناسبة .

رابعا — رؤوس الأموال : ورؤوس الأموال متوفرة في البلاد غير أنه مما

يدعو للأسف ، معظمها كان وما زال « لحد كبير » في أيدي الرجميين أذئاب المستعمر . ومما ساعد على عدم نموه ، إهمال المسئولين وسائل النهضة الصناعية . وأنه لمن الخجل ، أن يستدين إسماعيل ومن خلفه أموالا أجنبية لا لينهض

(١) وقد خصصت بحثاً خاصاً لهذا فيما بعد .

(٢) يقول الأستاذ محمد حمدي عميد كلية التجارة سابقاً في صحيفة ٣٨ من كتابه الجغرافيا التجارية والاقتصادية « يسكب النيل مياهه في شهر سبتمبر بسرعة ٨١٨٥ متراً مكعباً في الثانية وهي قوة كبيرة يمكن أن تمد القطر كله بالكهرباء اللازمة » .

بإقتصاديات البلاد — كما زعم — وإنما للبذخ والإسراف والمجون وجعل البلاد تعاني وطأة الديون وتدخل المستعمر السافر للمحافظة على أمواله . وقد استمر على هذا النحو من خلفه « وخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا » .

خامسا — الأسواق : لم أخلص المسئولون في العهد الماضي في الاستفادة من موارد البلاد المذكورة ، نهضت الصناعة بالبلاد ، مما كان يمكننا من سد الاستهلاك المحلي ، وتصدير الفائض إلى جيراننا السودان والبلاد العربية الشقيقة التي تعتبر سوقاً رائجة لكثير من دول الغرب حالياً . وموقع مصر الممتاز ، وسهولة المواصلات ، ومكانتها المرموقة بين جيرانها ، كل ذلك يساعد على تصريف ما يفيض من إنتاجها المحلي .

سادسا — التنظيم : وقد عرفه البعض بأنه التوفيق بين عوامل الإنتاج المختلفة . وبإلادانها — والحمد لله — منظمون أكفاء ، نجحوا في مهنتهم نجاحاً فائقاً . وبها معاهد متنوعة يدرس فيها هذا الفن دراسة علمية وعملية سليمة . ونجح بعد التخرج كثير منهم في هذا الميدان نجاحاً ممتازاً سواء في الأعمال الحرة أو في الوظائف العامة .

وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة :

هذه جولة سريعة ، تثبت وفرة العوامل اللازمة لقيام الصناعة بالبلاد ، ولو وجدت هذه الموارد الموجه الرشيد منذ اختراع الآلات الميكانيكية ، لتغير تاريخ مصر الحديثة تغيراً كاملاً ، ولا نقلبت البلاد من دولة زراعية تستخدم وسائل الزراعة المتأخرة إلى دولة زراعية صناعية ، تستخدم أحدث الوسائل . وأنفع السبل .

ولقد سبقتنا كثير من دول العالم في هذا المضمار ، فلم يكفد ينتصف القرن التاسع عشر حتى قامت النهضة الصناعية في ألمانيا بعد أن سبقتها لإنجلترا في هذا المضمار أيضاً . واقتدت فرنسا بألمانيا قبل انتهاء هذا القرن من الزمان ، ثم

أخذت جميع الدول المستقلة في العالم تسلك هذا السبيل ، وتنهج هذا المنهاج السليم .

ومن ضمن الدول التي سبقتنا في الصناعة ، دول لم تتوافر فيها كل العوامل الضرورية للتصنيع ، فسويسرا قامت بها صناعات حديثة وهي خالية من كثير من المواد الأولية اللازمة لها . ومن أمثلة ذلك أيضا الجمهورية التركية وغيرها . ومن الأمثلة القاطعة ، والتي تحبط كل زعم غير ذلك ، عصاة من اليهود ، كانوا مشتتين في بقاع الأرض ، أقاموا صناعات حديثة ، إنتاجية ، واستهلاكية ، وحربية ، من لا شيء . وفي مدة وجيزة ، لم تتجاوز الخمس سنوات . فما عذركم ، يا من توليت أمور هذه البلاد ثلاثين سنة كاملة ؟ ! ما عذركم في تأخيرها الصناعي رغم توافر جميع الموارد اللازمة للتصنيع الحديث بها ! ! ! إن الشعب سيحاسبكم حساباً عسيراً .

وحتى لا نكون متحيزين ، في البحث أرى أن أبين المدى الصناعي الذي بلغته البلاد في العهد الغابر مستشهداً بالاحصاءات الرسمية وميزانيات الدولة وهي خير دليل لإثبات الواقع ، وذلك بعد أن أذكر نبذة عن تاريخنا الصناعي مما يؤكد تهيب البلاد واستعدادها لاستعاضة مكانتها الصناعية القديمة .

الباب السادس

التطور الصناعى فى البلاد قبل ١٩٥٢

نبذة تاريخية : تبرز آثار مصر الفرعونية ، منذ فجر التاريخ على ما كانت عليه البلاد من تفوق فى الفن الممارى والكيمياء والأحصاء والفلك ، فبلادنا أسبق دول أهل الأرض قاطبة فى وجود النواة الصناعية الأولى فى العالم .

هذه النواة الصناعية التى نبتت جذورها فى بلادنا ، فى عصر ما قبل التاريخ جنى ثمارها فى العصر الحديث ، الغربيون . أما مصر ، فقد مرت فى عهد الأتراك والمماليك بمرحلة انحلال طويلة ثببت من عزائم أهل البلاد وعملت على تدهور إنتاجها فى جميع عناصره الزراعى والصناعى والتجارى . غير أن الحملة الفرنسية نهبت السكان إلى القوة الكامنة والموارد الطبيعية بالبلاد ، وما أن أخذت البلاد بسبيل التقدم الاقتصادى ، حتى جاءها محمد على المفاصر التركى الذى جعل منها مزرعة لتحقيق مطامعه الخاصة ، فنشأت بعض الصناعات ، ولكن لتند الحيش بالهبات الحربية وكانت نهضة اقتصادية ولكنها قامت على الاحتكار وتجميع الثروة الأهلية فى يد الحاكم المطلق . ثم توقفت هذه النهضة فى يد خلفائه لأنها لم تكن مرتبطة بالإنعاش الاجتماعى . وفى عهد اسماعيل ، بدأت تنمو براعم النهضة من جديد ، غير أن هذه البراعم ما أن بدأت تتفتح حتى أخفقت فى عهد قوامه الاتجار والتخبط والمبالاة فى المظاهر والأمراف والبذخ إلى جانب الانقياد للأجانب . وما أن انتهى هذا العهد حتى تم للأجانب السيطرة على شئون البلاد . وافقر اسماعيل ومن خلفه البلاد وتركوها منهوكة القوى ، مثقلة بديون المرابين الأجانب .

وفى سنة ١٨٨٢ وقعت البلاد تحت سيطرة المستعمر البريطانى ، الذى أضاف لعلنا الاجتماعية والاقتصادية المتعددة ، عللا أخرى جديدة ، فسلب حريتها ، وحرمها من استقلالها ، وجعل البلاد مزرعة تدمصانها بالمواد الخام . أما الصناعات المحلية الضئيلة التى كانت قائمة ، « فشهادة اللورد كرومر » فى أحدها تقريره الثانوى تدل على نوايا المستعمر الذى حرص هو وأهوانه من الوصوليين والانتهازيين على بقاء

الشعب في أحط مستوى ممكن من المعيشة . إذ قال اللورد « ان الصناعات التي أدارها الأهالي أمدا طويلاً تميل إلى الزوال » . وإليك استشهد آخر من لجنة التجارة والصناعة^(١) تثبت تأخر البلاء الصناعي « إن مصر في حاجة إلى قيام الصناعة بجانب الزراعة حتى لا تضطرب الحالة الاقتصادية إذا انخفضت أثمان المحاصيل الزراعية أو إذا حدثت حرب تؤدي إلى قطع الملاقات التجارية . وان الصناعة وعلى الأخص الصناعات الصغيرة متأخرة جداً ومن الممكن قيام كثير من الصناعات في مصر ونجاحها .

نمو الحركة الصناعية مع نمو الحركة الوطنية :

وقد أخذت النهضة الاقتصادية الصناعية تحبو تدريجياً مع نمو الحركة الوطنية حتى هبت في البلاد ثورة سنة ١٩١٩ تملن تحطيم قيود المستمر وأعوانه . فتأسس بنك مصر ١٩٢٠ كما ذكرت وهو أول مؤسسة مصرية صميمة تمخضت عنها في وقت قصير نهضة صناعية . وبرز النشاط المصري الوطني في ميادين الإنتاج الصناعي والتجاري بعد أن كان نشاط المولدين المصريين يقتصر على الزراعة وبعد أن كان معظم النشاط الصناعي . والتجاري معتمداً على رأس المال الأجنبي .

رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد قبل سنة ١٩١٩ والشركات

الأجنبية الاحتكارية :

عملت أوروبا منذ سنة ١٨٥٠ ممثلة في حكوماتها والرأسماليين فيها على غزو مصر والسيطرة على اقتصاديتها ، وأخذت أموالهم تندفق إلى البلاد بكثرة وأنشئت شركات احتكار كثيرة في ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة ، بل يكاد عنصر المخاطرة يكون غير موجود . كما هو الحال في المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء والمياه ووسائل النقل ... مما يدر ربحاً كبيراً منتظماً للطابع الاحتكاري الذي تميزت به والذي ما زالت آثاره باقية حتى الآن .

^(١) تألفت هذه سنة ١٩١٦ من بعض المصريين والأجانب للنظر في التدابير التي تؤدي لأحلال بعض المصنوعات المصرية محل الأصناف التي انقطع استيرادها بسبب أزمة المواصلات أيام الحرب العالمية الأولى .

ونظر الأوروبيون إلى القطر المصري كمكان صالح للاستغلال . وتقدر قيمة رؤوس الأموال الأجنبية التي استثمرت في مصر بين سنة ١٨٥٠ إلى سنة ١٩١٤ بمائتي مليون جنيه أو يزيد ، صار لها السيطرة التامة على الاقتصاد المصري كله . ومن ثم على مصر نفسها (١) .

ويمكن القول أن رؤوس أموال الأجانب ما كانت تقل في سنة ١٩١٩ عن ٩١٪ من مجموع رؤوس الأموال التي كانت مستثمرة وقتئذ (٢) .

ومما يزيد إثبات مقدار تغلغل رؤوس الأموال الأجنبية في اقتصادنا القومي بحث نشأة البنوك التي كانت جميعها حتى سنة ١٩١٩ بنوكاً أجنبية .

فأول بنك أنشئ بمصر هو بنك مصر Bank of Egypt وتأسس سنة ١٨٥٦ ومؤسسة أرمني من أزهير وأفلس سنة ١٩١١ . ثم تأسس البنك الانجليزى المصرى سنة ١٨٦٤ والبنك العثمانى سنة ١٨٦٧ وبنك الكريدى ليوينيه سنة ١٨٧٥ والبنك العقاري سنة ١٨٨٠ وتلاه بنك دى روما وتأسست بعد ذلك بنوك كلها أجنبية إلى أن تأسس بنك مصر بأموال مصرية سنة ١٩٣٠ كإذ كرت .

حكومة داخل حكومة :

وجدير بالذكر الإشارة إلى أن إنشاء المحاكم المختلطة وقرار مشروع القرض بغائدة في القانون المختلط سنة ١٨٧٦ والقانون الأهلى سنة ١٨٨٣ عمل على تدفق الأموال الأجنبية في البلاد . وكانت هذه الأموال تتدفق من إنجلترا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان وغيرها . مما جعل لهذه الأموال السيطرة التامة على الاقتصاد المصرى كما ذكر سابقاً خاصة قبل سنة ١٩١٩ . وقد استمرت هذه السيطرة إلى ما بعد سنة ١٩١٩ (٣) . ومنها أنه نظراً لوجود الامتيازات الأجنبية لم تتمكن الدولة من فرض ضريبة على رؤوس الأموال المنقولة إلا في عهد قريب .

(١) الاستعمار عدو الشعب للأستاذ عبد العزيز فهمى صحيفة ٦١ .

(٢) « نصيب الأموال الأجنبية في اقتصادنا القومى » محاضرة للأستاذ عبد الله أباطة .

(٣) ومما يثبت هذه السيطرة ما ورد في كلمة حضرة النائب المحترم السيد على المنزلاوى في الجلسة السادسة ١٩٣٢/١/٥ س ٦٠ للهيئة النيابية الخامسة « أقول مع الأسف أن رؤوس الأموال الأجنبية هي صاحبة الشأن في مصر بل هي حكومة داخل حكومة » .

ورثنا شركة مصفلة بالعيوب :

وحق الشركات الاحتكارية التي انتهى امتيازها أورات الدولة تأمين المنفع العام لعمالها سلمت الدولة تركة مثقلة بالعيوب من آلات قديمة مستهلكة ومنهكة ووسائل إنتاج متأخرة . وقد نشرت صحيفة الأهرام في « مافل ودل » في ١٥/٥/١٩٥٤ ما يشير إلى ذلك^(١) .

(١) زار « الأهرام » أمس سيادة الأستاذ عبد الرحمن سلطان ، المدير العام للكهرباء والغاز (والأستاذ صلاح الشاذلى المفتش العام للكهرباء) وحدثنا حديثاً فنيا طويلا حول ما أثمرناه أمس في « مافل ودل » عن كثرة انقطاع التيار الكهربائى في كثير من أحياء المدينة . وقال أن الحكومة قد كونت لجنة فنية لبحث أسباب ذلك وتبين لها أن السبب الرئيسى هو قدم بعض السكابات الرئيسية التي مضى عليها زهاء ثلاثين عاما ، وأن ما حدث أخيراً كان سببه قصراً في أحدها وليس لإهمال أو تقصير من أى ناحية . وقال سيادته أن التركة التي تسلمتها الحكومة من شركة ليون كانت مثقلة بالعيوب من قديم السكابات وقصور محطة التوليد الرئيسية ، واللوم في هذا إنما يرجع إلى العهد السابقة التي كانت تشرف على تنفيذ التزام هذه الشركة وتركها تتمتع بأرباح لاحد لها دون تنفيذ ما كانت تحتمه عليها شروط الإلتزام من ضرورة تجديد هذه المنشآت لكي تكون دائماً في أحسن حال . ومع ذلك فإن الإدارة تلقت هذه التركة فلم تتوان في تجديد المحطة وتجديد أكبر جزء من الشبكة ، ولم يقف في سبيلها تضاعف الاستهلاك في المدة القصيرة التي تولت فيها هذا المرفق . فقد زاد الاستهلاك في السنوات الخمس الأخيرة من ٣٨ ألف كيلوات إلى ٦٨ ألف كيلوات ، وزاد عدد المستهلكين من ١٢٤ ألفاً إلى ٢٦٠ ألفاً ، عدا ما يتمتع به هؤلاء المشتركين من عدادات تجارية . وأغلب الزيادة في الاستهلاك ركزت في وسط المدينة بسبب إنشاء الممارات الضخمة ، وإقبال الجمهور على استعمال الكهرباء في شتى الأغراض ، وإضاءة كثير من شوارع المدينة بالكهرباء بعد أن كانت محرومة منها ، وإبدال إضاءة بعضها الآخر من الإضاءة الغاز إلى إضاءة الكهرباء .

ومتابعة لهذا التوسع انشأت الإدارة محطة شمال القاهرة بقوة قدرها ٢٠ ألف كيلوات زيدت إلى ٤٠ ألفاً ، ومما يؤسف له أنه لم يتم تسليمها للإدارة حتى الآن مما ضاعف في متاعبها . وقد زيدت أخيراً قوة هذه المحطة إلى ١٠٠ ألف كيلوات ، وينتظر أن تم إن شاء الله في العام القادم .

والإدارة الآن بصدد إنشاء محطة أخرى في جنوب القاهرة قوتها ١٢٠ ألف كيلوات . وينتظر أن تم إن شاء الله في خلال ثلاثة أعوام . وبذلك تصبح القوة ٢٦٠ ألف كيلوات بدلا من ٢٨ ألفاً ورثتها الإدارة عن الشركة قديمة مهلهلة .

وهذه الأرقام تبين مدى ما تبذله الإدارة من جهود لحثمة الجمهور وما بلغت زبادة الاستهلاك في خمس سنوات ، بينما لم تزد الشركة في مدى ٥٠ عاما عن ٣٨ ألف كيلوات ! ذلك إلى أن الطريقة التي كانت تتبعها الشركة في تنفيذ أعمالها المدينة لم تكن تصلح إلا

رؤوس الأموال بعد سنة ١٩١٩ :

بنك مصر : تطلعت مصر بعد الحرب العظمى الأولى ، في خلال حركتها القومية للاستقلال بشؤونها المالية والاقتصادية . ولقد أظهر المرحوم طلعت حرب مدى حاجة البلاد إلى بنك وطني ينشأ بمال المصريين وتعمل فيه أيدٍ مصرية وتستخدم فيه اللغة العربية في كتابته الذي أصدره سنة ١٩٠٧ . ونبه هذا الزعيم الاقتصادي المواطنين إلى واجب وطني مقدس ، هو استثمار أموالهم في صالح الاقتصاد القومي وبين أثر المال في حياة الأمم واستقلالها . وظل ينشر دعوته حتى كانت ثورة سنة ١٩١٩ فألقى في أحضانها بذور هذه الفكرة ، وهو على يقين أنها ستنبت نباتاً حسناً بإذن الله .

فأنشئ بنك مصر بعد أن رخص بتأسيسه في ٣ أبريل سنة ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠ ألف جنيه مصري . على أن يعمل على تنشيط الإنتاج الأهلي بتقديم الأموال لمساعدة المشروعات القائمة ، وإنشاء مشروعات جديدة في الصناعة والتجارة والنقل والتأمين .

وكانت بوادر النجاح ظاهرة من يوم تأسيس البنك ، فتسابق المصريون في الاكتتاب في أسهمه ، وظهرت رغبة الأموال الوطنية ، التي كانت مكبوتة قبل ذلك ، في الاستثمار الصناعي والتجاري ، وأخذ البنك يقوم بدوره في إقامة صرح أركان الصناعة المصرية .

ولما شعر الاقتصاد الوطني وأحسن رأس المال المصري ، بأن البنك ومؤسساته قد تبوأ مكاناً مرموقاً ونجح نجاحاً باهراً ، أخذت رؤوس الأموال المصرية تغزو في قوة وثبات كل من الميدانين الصناعي والتجاري . وقد أخذت الصناعات المصرية

== لتلك الأيام وقت أن كان حمل المدينة صغيراً موزعاً في جميع أحيائها . وهي طريقة لاتصلح الآن بعد ارتفاع الاستهلاك إلى هذا الحد بهذه السرعة وتركزه في وسط المدينة .
ولذلك فإن الإدارة تقوم الآن بإضافة عسدة عطات تغذي المدينة بمجموعة بطرقة منسقة بحيث إذا انقطع التيار من مصدر استمرت التغذية من مصدر آخر .
وسيتيم هذا البرنامج في القريب العاجل إن شاء الله . ويعلم الجمهور أن القائمين على أمره ساهرون في رعاية مصلحته والعمل على راحته .

تثبت أقدمها تدريجياً منذ التعديل الجركى فى عام ١٩٣٠ الذى كان من الضرورى ،
ليجى هذه الصناعات الناهضة . ويمتكنها من النهوض .

زيادة رأس المال المستثمر فى الصناعة : وهكذا أخذت الصناعة تنمو
تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى ، وزادت رؤوس الأموال المستثمرة فيها فبعد
أن كانت فى سنة ١٩١٤ نسبة رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة ٨,٩٩ ٪
من مجموع رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى زادت هذه النسبة
المستثمرة فى الصناعة تدريجياً فبلغت فى سنة ١٩٣٩، ١٩,٧١ ٪ وفى سنة ١٩٤٢
بلغت ٢٢,٤٩ ٪ وعند مقارنة عدد الشركات المساهمة الموجودة سنة ١٩٤٢
ورءوس أموالها مع عددها فى سنة ١٩٥٠ يتبين أن عددها تضاعف تقريباً ،
ورءوس الأموال زادت عن الضعف وذلك حسب البيان الإحصائى الآتى :

الشركات المساهمة ورؤوس الأموال المدفوعة فى السنوات ١٩٤٢ — ١٩٥٠

السنة	عدد الشركات	رؤوس أموال مدفوعة
٤٣ / ١٩٤٢	٢٨٧	٥٢٣٨٦١٤٣
٥٠ / ١٩٤٩	٤٧٨	١١٦٢٥٥٩٩٩

رأس المال الوطنى :

وكذلك غزى رأس المال الوطنى هذا المورد المفيد فى الإنتاج ، وأقبل
المصريون على استخدام رءوس أموالهم فى الصناعة تدريجياً ، فاكتملوا فى
الشركات المساهمة وأنشأ البعض شركات جديدة ، كما يتبين من الإحصائيات ،
فبعد أن كانت رءوس الأموال المصرية فى هذه الشركات فى حكم المدمم أصبحت
نسبة رءوس الأموال المصرية فى سنة ١٩٤٨ حوالى ٤٠ ٪ ، ويدل على ذلك
البيان الإحصائى الآتى (١) :

(١) الأستاذ عبد الله أباطة فى محاضراته عن « نصيب الأموال الأجنبية فى اقتصادنا
القومى بعد إضافة بعض البيانات التى رأيتها مناسبة .

النسبة المئوية المجموع ١٠٠		رؤوس الأموال			بيان عن الشركات
للمصريين	للأجانب	المجموع	للأجانب	للمصريين	
٩١ ٪	٩ ٪	٦٦,٧٤٠,٣٨٦	٦,٠٧٣,٧٥١	٦,٠٠٦,٦٣٥	رؤوس أموال شركات يرجع تسكوينها : إلى ما قبل سنة ١٩٣٣
٢١,٣ ٪	٧٨,٧ ٪	٢٦,٧١٨,٦١٤	٥,٦٧٧,٠٤٨	٢١,٠٤١,٥٦٦	شركات جديدة مؤسسة من ١٩٣٣ — ١٩٤٨
٢١,٣ ٪	٧٨,٧ ٪	٢٤,٤٧٤,٠١٠	٥,٣١٣,٣٧٨	١٩,٢٦٠,٦٣٢	زيادات في رؤوس الأموال تحت في الفترة بين ١٩٣٣ — ١٩٤٨
٦٠,٧ ٪	٣٩,٣ ٪	١١٧,٩٣٣,٠١٠	٧١,٦٢٤,١٧٧	٤٦,٣٠٨,٨٣٣	المجموع

واضح من هذا الاحصاء مقدار زيادة رأس المال الوطنى فى الشركات المؤسسة .
بمسد سنة ١٩٣٣ حتى وصل إلى ٣٩,٣ ٪ سنة ١٩٤٨ أما الشركات التى كانت قائمة قبل سنة ١٩٣٣ فكانت نسبة الأموال المصرية حوالى ٩ ٪ فقط من مجموع رؤوس الأموال .

أثر الحرب العالمية الثانية فى الصناعة :

وقد نشطت حركة استثمار الأموال بعد فترة الحرب العالمية الثانية ، فى الصناعة نشاطا ملحوسا ، وأنشئت كثير من المصانع الجديدة ، وتوسعت المصانع القائمة . وإذا لجأنا للاحصائيات لإثبات ذلك نلاحظ أن رأس مال الشركات المساهمة بما فى ذلك السندات زاد من ٨٦,٨ مليون جنيه سنة ١٩٣٩ إلى ٩١,٤ مليون من الجنيهات سنة ١٩٤٥ وإلى ١١٤,٥ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ وأما فى سنة ١٩٥٠ فقد بلغ الرقم الكلى ١٤٠ مليون جنيه تقريبا . أى أن رأس مال الشركات المساهمة فى نهاية سنة ١٩٥٠ زاد عما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ بمقدار ٦٢ ٪ تقريبا ولو حقا ولنا تبويب هذه الزيادة فى الأصدار تبعا لأنواع النشاط الذى تمارسه الشركات .
للمسنا أن ٥٩ ٪ تقريبا من الزيادة فى مجموع رأس مال الشركات المساهمة المصرية (م ٦ — مصر بين عهدين)

في الفترة بين ١٩٤٦ - ١٩٥٠ كان نصيب الشركات الصناعية ، حسب
الجدول الاحصائي الآتي : —

استثمار الأصدار الجديد من الأسهم والسندات (بآلاف الجنيهات) ١٩٥٠ — ١٩٤٦	
٢٨٢٥١	الصناعة
٩١١٩	التجارة
٢٧٥٩	الأعمال المصرفية
٧٩٦٦	النقل والتأمين والبناء والأراضي
٤٨٠٩٥	المجموع

وقد ورد في النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي سنة ١٩٥١ (التي أسست تحت
منها الأرقام الواردة أعلاه) حول النشاط الصناعي ما يأتي في صحيفة ٢٧١ « ولقد
تضاعف رأسمال الشركات الصناعية فيما بين ١٩٤٥ و ١٩٥٠ وكان معظم الزيادة
في الصناعات التحويلية غير أن التوسع الصناعي لم يكن موزعاً بالتساوي بين
الصناعات المختلفة بل استأثرت صناعات الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات بما يناهز
٤٠ ٪ من الزيادة في رأسمال الشركات الصناعية ، وبذا زاد مجموع رأس المال
المستثمر في تلك الصناعة بنسبة ١٧٠ ٪ بالقياس إلى سنة ١٩٤٥ وبلى ذلك في
ترتيب الأهمية الصناعات الكهربائية والمعدنية والهندسية والكيميائية » .

أنواع الصناعات التي قامت :

وإذا أردنا أن نقف على أنواع الصناعات التي قامت ، ففي الصحيفة التالية
بيان احصائي يوضح أهم أنواع الانتاج الصناعي وكميته حسب النشرة الاقتصادية
للبنك الأهلي المصري سنة ١٩٥١ .

صناعة غير مدروسة إذ برأت بالصناعات الاستثمارية والانتاجية :
قلت بأن الحرب العالمية الأولى تعتبر نقطة تحول كبير في النهضة الصناعية
لمصر ، فزاد عدد المصانع وتدفق رأس المال المصري في هذا الميدان ، وزاد

الانتاج الصناعى والمعدنى

محول تق + ومحول	فوسفات +	سكر تق *	أسمنت	منتجات البترول *			قطن +			
				بنزين	ماروت	زيت خام	زيت البذرة	منسوجات ×	غزل ×	
ملايين الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	آلاف الأطنان	ملايين الأمتار المربعة	ملايين الأطنان	
٤٠٦	٥٤٧٠٥	٢٣٣	٣٦٨٠٣	١٠٤	٢٨٢	٧٤٩	٤٩٠٢	١٠٠٠٨	٢٤٠	١٩٣٩
٥٠	١٨٣٠٥	٢٣٥	٣٦٤٠٩	١٣٥	٣٩٤	٩٣٠	٥٩٠٧	٩٠٠	٢٣٠١	١٩٤٠
٥٠٤	١١١٠٧	١٩٣	٤٢٠٠١	١٥٧	٧٣٣	١٨٦	٨٣٠١	٩٨٠٤	٢٦٠٢	١٩٤١
٦٠١	٣٢٨٠٤	١٦٣	٣٨٠٠٥	١٦٤	٥٧٨	١٢٧	٧٨٠٧	١١٠٠٠	٢٨٠٩	١٩٤٢
٧٠٩	٣١٥٠٦	١٥٨	٣٢٢٠٩	١٧٠	٦٥٥	٢٥٣	٦٥٠١	١١٣٠٩	٢٩٠٩	١٩٤٣
٨٠٦	٣١٨٠٢	١٥٥	٤٢٣٠٩	١٧٧	٦٧٤	٣٥١	٦٠٥	١١٧٠٦	٣٠٣	١٩٤٤
٩٠	٣٤٩٠٤	١٤٩	٤٣٢٠١	١٧٦	٦٥٧	٣١٤	٧٩٠٤	١٢٨٠٥	٣٢٠١	١٩٤٥
٩٠٢	٢٩٤٠٠	١٦٧	٥٨٧٠٦	١٨٨	٦٠٩	٢٧٨	٨٣٠١	١٣٦٠٥	٣٢٠٩	١٩٤٦
٩٠٨	٣٧١٠٢	١٨٥	٦٤٨٠٤	١٩٨	٦٩٥	٣٣٢	٨٠٠٩	١٤٢٠٦	٣٢٠٥	١٩٤٧
٩٠٤	٣٧٧٠٠	١٩٩	٧٦٨٠٥	١٩٨	١٠٢٦٦	٨٨٩	٨٩٠٣	١٥٥٠٧	٣٣٠١	١٩٤٨
٩٠٤	٣٥٠٠٥	٢١٦	٨٨٨٠٧	٢١٥	١٠٥٣٤	٢٦٦	٩٣٠٠	١٥١٠٧	٢٣٠٧	١٩٤٩
١٤٠٦	٣٩٧٠٢	٢٣١	١٠٢٣٠١	١٩٤	١٠٦٦٨	٥٩٣	١٠١٠٨	١٥٧٠٨	٣١٠٧	١٩٥٠
		٢١٨	١١٢٩٠٨							١٩٥١
٢٠٥	٩٦٠٣	٥٢	١٩٨٠٠			٥١٦	٢٥٠٤	٤٠٠٢	٨٠٦	١٩٤٩ الربع الأول
١٠٩	٩٤٠٤	٥٦	٢٤٣٠٢			٦٧٦	٢٤٠٢	٣٩٠٣	٨٠٧	» الثاني
٢٠٥	٨٢٠٤	٥٦	٢٣٢٠٥			٥٨٠	٢٢٠١	٣٥٠٧	٨٠	» الثالث
٢٠٥	٧٧٠٤	٥٢	٢١٥٠٠			٥٩٤	٢١٠٠	٣٦٠٦	٨٠٤	» الأخير
٢٠٥	٨١٠٦	٥٤	٢١٠٠٣	٤٩	٣٩١	٦٢٥	٢٥٠٣	٣٨٠٢	٨٠٢	١٩٥٠ الأول
٢٠٦	١٠٠٠٤	٥٦	٢٥٧٠٥	٥٠	٤١٤	٦٧١	٢٥٠٩	٣٩٠٩	٧٠٨	» الثاني
٤٠١	١٠٩٠٥	٥٧	٢٧٣٠١	٤٣	٣٩٩	٦٣١	٢٠٠٣	٣٥٠٩	٧٠٣	» الثالث
٥٠٤	١٠٥٠٧	٦٤	٢٨٠٠٤	٥٢	٤٢٤	٦٦٥	٣٠٠٣	٤٣٠٨	٨٠٤	» الأخير
٢٠٨	١١٦٠٨	٥٤	٢٦٤٠٠	٤٦	٣٥٥	٥٦٦	٢٦٠٣	٤٦٠١	٨٠١	١٩٥١ الأول
٢٠٧	١٣٣٠١	٥١	٢٦٤٠٩	٤٤	٣٣٨	٥٧٥	٢٢٠٤	٤٠٠٨	٨٠	» الثاني
		٥٧	٢٢٩٠٣							» الثالث
		٥٦	٣٠١٠٦							» الرابع

+ المصدر : مصلحة الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطنى .
 * المصدر : مصلحة البترول ، ووزارة التجارة والصناعة .
 * المصدر : الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير المصرية — أرقام السنة المالية التى تبدأ فى نوفمبر .

عدد المشتغلين بها زيادة محسوسة . غير أن هذا التحول البطيء في اقتصاديات البلاد لم يكن عن خطة سديدة ، وضعت سياسة ومنهاجا قويا للسير عليه . وإعمالا كانت لعدة أسباب ، أهمها هبوط المحصولات الزراعية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، مما جعل الممولين الزراعيين يفكرون في خوض ميدان الصناعة وكذلك ظهور بنك مصر بمؤسساته الناجحة القوية ، الذي شجع أصحاب الأموال على دخول الميدان إلى غير ذلك من الأسباب وقد أشرت أيضا إلى التعديل الجذري سنة ١٩٣٠ وأثره .

والحقيقة المؤلمة للأسف ، والتي يسجلها القلم على هذه الأوراق ، وهو آسف حزين ، على الفرص التي ضاعت على البلاد ، وعلى الزمن الطويل الذي استغاد منه الغير ، وخسرناه ، هذه الحقيقة ، هي أن الصناعة في بلادنا بدأت من حيث يجب أن تنتهي ، فبدأت بالصناعات الاستهلاكية ، وهي الصناعات التي تنتج سلعا للاستهلاك ، بينما كان يجب أن يقوم تصنيع البلاد على سياسة إيجاد الصناعات الانتاجية أولا ، وهي الصناعات التي تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية . إذ أن الأخيرة أساس بث الحيوية في أي صناعة تقوم فضلا عن أنها دعامة التحول الصناعي الناجح .

ولكن ماذا نعمل ، على سياسة مرسومة لبقائنا دولة زراعية فإذا فكرنا في القيام بصناعة ماقتناها على أساس خاطيء ، يعرضها لأزمات . ولولا الحماية الجبركية لفشلت في مهدها ، وكان من ضمن أسباب هذه البداية الخاطئة ، أن الصناعات الانتاجية تتطلب رؤوس أموال ضخمة وأنها لا تحقق للممولين كسبا عاجلا ، زد على ذلك احتياجها لأيد عاملة ماهرة الأمر الذي كان لا يتفق مع هوى أصحاب المصالح الحقيقية على حد تعبيرهم .

ولم يتخذ الممولون وأصحاب رؤوس الأموال عظة مما حدث في أيام الحرب الأخيرة . فكانت الآلة إذا توقفت لمطل أصابها أو تلف أحد أجزائها تعطل المصنع كله لتعذر واستحالة استيراد غيرها من الخارج . الأمر الذي يعمل على وجود فادحة .

غير أن النهضة الحقة ، والتي بدأت بالنهضة الصناعية السليمة في عهدنا الجديد
 تلت حاجة البلاد الشديدة لإنشاء مصانع تنتج الآلات الزراعية وآلات النسيج
 وآلات إنتاج القوى المحركة والآلات الحربية وغيرها من الآلات الانتاجية مما
 سأوضحه بإذن الله في الجزء الثاني لهذه السلسلة .

قلة المصانع ذات الإنتاج . ولم يك عيب النهضة الصناعية خلوها من الصناعات
 الإنتاجية فحسب ، بل كان جل المصانع من النوع الصغير جداً والذي يعمل فيه
 صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة على الأكثر والتي لا تعتبر من
 المصانع ذات الإنتاج في نظر رجال الاحصاء وذكرت بالصحيفة التالية إحصاء^(١)
 وهو آخر إحصاء نشر بخصوص ذلك ليثبت صحة ما أشرت إليه .

يتضح من هذا الإحصاء قلة المصانع ذات الإنتاج وزيادة عدد المصانع الصغيرة
 والتي لا تخضع لقوانين العمل ونسبة الأولى لجملة مصانع القطر ١٥,٦ ٪ بينما
 نسبة الثانية بلغت لجملة مصانع القطر ٨٤,٤ ٪ الأمر الذي يثبت بلا جدال ، قلة
 أهمية المصانع من ناحية أثرها على الإنتاج القومي والنشاط الإقتصادي رغم ضخامة
 عددها . فإذا تعمقنا في الاستفادة من الأرقام الحسابية الموجودة بالاحصاء المذكور
 نلاحظ أن متوسط عدد المشتغلين بالمصنع الواحد من المصانع الصغيرة عامل
 ونصف تقريباً . وماذا تتصور مدى إنتاج هذا العامل ونصف العامل يومياً
 أو سنوياً! زد على ذلك أن جميع هذه المصانع بلا استثناء تعمل بوسائل إنتاج متأخرة .

الأيدي العاملة بالصناعة :

ونتيجة لهذا الوضع المرتجل والذي لم يتم على أساس فني سليم مدروس ،
 نلاحظ أن نسبة الأيدي العاملة المشتغلة بالصناعة خلال الخمسين سنة الماضية ،
 إلى الأيدي العاملة بمختلف النشاط الإقتصادي الآخر تكاد تكون ثابتة لم تتغير
 وذلك واضح من البيان الأحصائي عن القوة العاملة الواردة بصحيفة ٦٤ ، زد

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد (إحصاء الإنتاج الصناعي) . وقد رتبته على النظام المذكور
 ليكون مناسباً للبحث . واستخرجت النسبة المئوية مقربة حسب أصول قواعد التقريب الحسابية
 (٢) عدد المشتغلين المذكور بالإحصاء من ضمنه ١٨٣٠٤ عدد أصحاب المصانع وأقاربهم ،
 وضمنه أيضاً موظفون برواتب شهرية .

عدد المصانع في مصر وعدد المشتغلين بها في يونية سنة ١٩٥١

الملاحظات والمدريات	عدد المصانع				عدد المشتغلين بها			
	المصانع ذات الانتاج		المصانع الصغيرة		المصانع		المصانع	
	النسبة المئوية	المقدار	النسبة المئوية	المقدار	النسبة المئوية	المقدار	النسبة المئوية	المقدار
أولا - محافظات								
القاهرة	١٢ر٣	٤٣٠٧	٨٧ر٧	٣٠٤٦١	٣٤٧٦٨	٤٢ر٨	٨٣٢٨٤	١٧٠٩٨٨
اسكندرية	١١ر٥	١٨٢٥	٨٨ر٥	١٤٠٩٣	١٥٩١٨	٨٦ر١	٧٢١٤٦	٨٣٧٧٤
المنال	٦ر٥	٢٤٩	٩٣ر٥	٣٥٣٦	٣٧٨٥	٢٠ر٧	٢٦٤٩	١٢٧٦١
السويس	١٦ر٢	١٦٦	٨٨ر٨	١٣٠٥	١٤٧١	٤١ر٢	٢١٩٢	٥٣١٣
دمياط	٧٠ر٥	٣٨	٩٦ر٢	١١٢٦	١٨٣١	٧٦ر١	٢٧٠٦	٣٥٥٤
أقسام الحدود	١٠	٨	٩٢	١١٥	١٢٥	٣٠ر٤	٤٢٤٠	١٣٩٠٢
جملة					٥٧٨٩٨	٥٧ر٦	١٦٧٧١٧	٢٩٠٢٩٢
المدريات								
في الوجه البحري	٧٢٠ر٥	١٨٥	٨١ر٥	٣١٦٨٧	٣٨٨٩٢	٧١ر٣	٨٦٩٨٠	١٢١٠٤٤
في الوجه القبلي	٥٠ر٦	١٨٢	٨١ر٨	٢٢٧٠١	٢٧٧٦١	٨٣ر٨	٥٣٢٤٦	٦٣٤٩٦
جملة					٦٦٦٥٣	٧٥ر٤	١٤٠٢٢٦	١٨٤٥٤٠
الجملة المصرية					١٢٤٥٥١	٦٤ر٧	٣٠٧٤٤٣	٤٧٤٨٣٢

على ذلك ضالة القوة العاملة بالصناعة ، طوال هذه الفترة ، مما يدل على ضالة شأن الصناعة في اقتصادنا القومي . وأضف إلى ذلك أيضا أن هذه القوة الصناعية ، تعمل في الصناعات الإستهلاكية . وباستعراضنا للأحصاء المشار إليه ترى نسبة المشتغلين بالصناعة كانت ١١,٥٪ من مجموع القوة العاملة بالبلاد . وبمراجعة أحصاء السكان الوارد بصحيفة ١١ ، نلمس زيادة السكان في المدة بين ١٨٩٧ إلى ١٩٠٧ بنسبة ١٦,٢٪ ومع ذلك فقد ظلت نسبة الأفراد المكتسبين إلى مجموع السكان على ما هي عليه ، بينما هبطت نسبة المشتغلين بالصناعة إلى ١١٪ وهبطت نسبة المشتغلين بالنقل إلى ٦,٧٪ بينما زاد عدد المشتغلين بالزراعة فبلغت نسبتهم ٧٠,٥٪ الأمر الذي يبين تغلب الزراعة على اقتصادياتنا .

واستمر الخط البياني للمشتغلين بالصناعة يتحرك بالزيادة والنقصان ، حول هذه النسبة الضئيلة فن ١١,٥٪ سنة ١٩١٧ إلى ١٠,٦٪ في سنة ١٩٢٧ إلى ١٠,٦٪ سنة ١٩٣٧ وأخيرا إلى ١٢,٣٪ سنة ١٩٤٧ .

توزيع القوى العاملة في بعض الدول :

وبالمقارنة بين توزيع القوى العاملة عندنا وفي الدول الأخرى نلاحظ الفرق الكبير بين نسبة العاملين في الصناعة ق بلادنا ونسبة العاملين في نفس المهنة في تلك الدول .

ولقد كانت نسبة العاملين في الزراعة في تلك الدول ، أكثر من نسبة العاملين في الصناعة . غير أن الرقي الاقتصادي وأحلال الآلات الزراعية محل الأيدي العاملة مكنت الدول من زراعة أراضيها بأيدي عاملة أقل ، وتحولت هذه الأيدي للإنتاج الصناعي ، دون أي تأثير على الإنتاج الزراعي . فألمانيا مثلا كان عدد المشتغلين في الزراعة بها ٦٥٪ من مجموع الأيدي العاملة سنة ١٨٥٠ ثم نقصت إلى ٥٠٪ ثم إلى ٤٥٪ في سنة ١٨٧٠ وإلى ٣٠٪ في سنة ١٩٠٥ ثم أخيرا إلى ٢٨,٩٪ ، رغم اتساع مساحة أراضيها المزروعة . أما فرنسا فبعد أن كان مزارعيها أكثر من ٥٠٪ من القوة العاملة في القرن التاسع عشر أصبحوا ٣٨,٣٪ ويظهر من هذا البيان قلة الأيدي المصرية في الصناعة وأنها أقل بكثير من مثيلاتها في الدول الأخرى .

بعض آثار الحركة الصناعية غير المدروسة على التحول الصناعى بالبلاد :

كان لعدم وجود سياسة فنية مرسومة لهذه الحركة الصناعية آثار سيئة على التحول الصناعى المصرى ، نستطيع اجمالها فيما يأتى :

١ — اقتضت حركة انشاء المصانع كما بينت سابقاً على الصناعات الاستهلاكية التى تنتج سلماً للاستهلاك . ولم تقم الصناعات الإنتاجية التى تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية . الأمر الذى جعل تحولنا الصناعى ناقصاً ، إذا تجاوزنا عن القول أنه كان تحولاً مبتوراً .

٢ — ضعف الكفاية الإنتاجية الصناعية وارتفاع نفقات الإنتاج ، وذلك لاختيار أصحاب الأعمال طرق وسائل الإنتاج المتأخرة والاعتماد على الأيدى العاملة الرخيصة المستمدة من فائض سكان الريف ، مع عدم وضع منهاج واسع النطاق للتدريب المهنى لهذه الأيدى العاملة .

٣ — تعرض الصناعة المصرية لنكسات خطيرة لاعتمادها المطلق على الحماية الجمركية وعلى السوق الداخلى ، بسبب ارتفاع نفقات انتاجها وتأخرها الفنى ، وذلك لاختفاء معظم أصحاب المصانع على الصناعة النصف آلية التى تدار بوسائل انتاج متأخرة . وكان من أثر ذلك عدم النجاح فى تحويل أى صناعة من هذه المصانع إلى صناعات تصديرية مزدهرة .

٤ — سار تحولنا الصناعى بمعزل عن الزراعة وبمعزل عن باقى فروع الاقتصاد القومى الأخرى . الأمر الذى جعل الصناعات الريفية تسير سير السلحفاة ، على وسائل انتاج متأخرة أيضاً . أضف إلى ذلك حرمان البلاد من انتاج الآلات الزراعية التى تعمل على مضاعفة الإنتاج الزراعى وتحسينه وتوفير أيدى عاملة كثيرة ممكن تحويلها للانتاج الصناعى ، أو لفروع الانتاج الأخرى .

وإذا قارنا الأيدى الزراعية فى البلاد والتى يبلغ عددها أكثر من أربعة ملايين نسمة ، مع مساحة الأراضى المزروعة بالبلاد وقدرها حسب البيانات الإحصائية ١٣٤، ٩٤٨، ٥ فداناً ، يتبين لنا أن العامل المصرى يقوم بزراعة

أقل من فدان ونصف الفدان فقط . وذلك ناتج من استخدامه الوسائل المتأخرة وعدم توافر الآلات الزراعية الحديثة . بينما نلاحظ أن نسبة ما يزرعه الفلاح الأمريكي خمسين فداناً وإليك بياناً آخر يبرهن على مقدار ما خسره من عدم وجود صناعة تمد مزارعنا بالآلات والمعدات الحديثة .

يقوم كل مائة مزارع في مصر بخدمة ١٥٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في بلجيكا بخدمة نحو ١١٠٠ فدان .

يقوم كل مائة مزارع في الدانمارك بخدمة نحو ١٣٠٠ فدان .

مع أن نسبة غلة الفدان الواحد من القمح في الدانمارك أو بلجيكا تبلغ ضعف غلة الفدان بمصر من نفس المحصول .

ضعف الثروة القومية لتأخرنا الصناعي :

وكان من آثار تأخر نهضتنا الصناعية ، ضعف ثروتنا القومية بصفة عامة . فالأيدي العاملة الزراعية التي تمثل أكثر من ٦٠٪ من القوة العاملة الانتاجية ، كان انتاجها ضعيفاً بسبب استخدام الوسائل الزراعية المتأخرة وقلة أو انعدام استخدام الآلات الأمر الذي جعل مجموع انتاجها لا يتجاوز ثلث الدخل الأهلي والذي جعل البلاد لا تنقج ما يسد حاجتها الاستهلاكية من المواد الغذائية ، ويدين لنا ذلك السيد وزير الزراعة بقوله^(١) «وقد زاد اعتماد البلاد على الاستيراد لسد هذا النقص في انتاجنا الأهلي ، إذ بلغ متوسط مستورداتنا السنوية ، في سنى ما بعد الحرب المالية الثانية نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون أردب من القمح ونحو مليون وربع مليون أردب من الدرة و ٧٩ ألف أردب من الشعير ، عدا ما تستورده البلاد من الخضر والفاكهة واللحوم ومنتجات الألبان مما تبلغ قيمته ٢٨٥ مليوناً من الجنيهات . وهذا كله خسارة على الدخل القومي إذ أننا نستطيع تلافى الاستيراد من الخارج لو وضعت سياسة ثابتة للزراعة تقضى على جميع الميوب التي نشكو منها ... وهذه السياسة الزراعية يجب أن تكون مرسومة الخطوط واضحة المعالم مبينة الأهداف تمتد جذورها في الأرض التي هي شريان الحياة الأولى لهذا الوادي

(١) نشر هذا الحديث بالمصور الصادر في ٩/٤/٤٥ هـ وقد نوهت عنه في صحيفة ٥٥ أيضاً.

في السلم والحرب وتنتشر فروعها إلى حيث يكون الاستثمار الزراعي سبيل سياسة تأخذ في اعتبارها أن الزراعة ليست مجرد مهنة بل أنها أسلوب الحياة للغالبية من سكان هذا الوادي ، وأحدى الدعائم التي يستند إليها صرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ولعل في مقدمة هذه السياسة العمل على زيادة الكفاية الانتاجية في الزراعة ورفع مستوى التغذية وتوسيع نطاق محاصيل التصدير ، وتحسين نظم تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية ودعم التصنيع الزراعي . . . ثم تعبئة القوى في اتجاه واحد لتنفيذ هذه السياسة مهما يكن القامعون بالأمر . وهكذا يتبين مقدار الجهد الانساني الذي يبذل في الإنتاج الزراعي ، وثمرة هذا الجهد الضئيلة في البلاد الأخرى .

كل ذلك نتيجة تأخرنا الصناعي ، وتأخرنا في الاستفادة من الآلات الحديثة في وسائل زراعتنا .

مستوى المعيشة :

وكان من آثار تخلفنا الاقتصادي ، صناعياً أو زراعياً ، هبوط مستوى المعيشة في كل من الريف والمدن ، على النحو الذي ذكر في الباب الأول والثاني ولا يغرب عن بال أحد من رجال الاقتصاد أو العلم أو المال ، أو من رجال الريف ، أو رجل الشارع ، مدى أثر الرق الصناعي على مستوى المعيشة . فالعامل في الولايات المتحدة يتمتع بمستوى معيشي عال ، لم يصل إليه كثير من موظفي الدولة في بلادنا ، ولم يصل إليه كثير من أصحاب الممتلكات الصغيرة والمتوسطة .

قريناه متجاورتاه :

ولبيان أثر الصناعة على مستوى المعيشة ، أذكر تقارير الاختصاصيين بمصلحة الصناعة المصرية ، في مقارنتهم بين قرينتين ، في الريف المصري ، أحدهما زراعية والأخرى صناعية ، من أملاك مركز الباجور بالمفوضية حسب إحصاء عام ١٩٤٧ . قرينتان متجاورتان دخل في أحدهما أربعمائة نول ورغم أن الرقعة الزراعية بإحدهما ست أعشار الرقعة الزراعية بالقرية الأخرى والقوة العاملة بالأولى أقل من القوة العاملة بالثانية ، اذا بدخل الفرد في القرية الصناعية (الأولى) يبلغ ضعفين .

بيان احصائي عن قريتين بالريف أحدها صناعية والأخرى زراعية

اسم القرية	عدد السكان	المساحة بالفدان	عدد المائلات	العمال الزراعيون	المشتغلون بالصناعة	مجموع القوة العاملة
زاوية جراون (صناعية)	٤١٢٣	٤٧٥	٥١٤	٦٣٢	٢٧٠	٩٠٢
كفر شبرا زنجي (زراعية)	٣٢٤٩	٣٥٩	٦٩٩	٩٠٩	٦٠	٩٦٩

بيانات عن مستوى المعيشة في القريتين

اسم القرية	أجرة العامل بالقرش الصاغ	نسبة المواظبة على التعليم	المترددون على مكاتب المكتبة العالية	طلاب المدارس الأولية	طلاب المدارس الفنية	دخل الأسرة بالجنيه المصري	دخل الفرد بالجنيه المصري
زاوية جروان	١٥	٪٧٥	١٤٠	٤٠	١٠	٦٩٠٨	١٧٠٤
شبرا زنجي	٨	٪٤٥	لا شيء	٢٠	٥	٣١٠٥	٧٠٥

ونصفاً تقريباً من دخل الفرد في القرية الزراعية (الثانية) ونسبة عدد المتعلمين في الأولى تزيد إلى الضعف سواء بالتعليم العالي أو الفني . كما أن سكان الأولى يترددون على مكاتب الأمية ينشدون الثقافة ، بينما الأميون في القرية الزراعية في شغل شاغل عن الثقافة ، كادحين في الأرض ، ليحصلوا على أقواتهم أو على مستوى معيشي مساوياً لجيرانهم ، وما هم بالفني ولوبشقي الأنفس . أربعمائة نول ثمنها أقل من ثمن عشرة أفدنة ؛ تؤثر هذا التأثير الكبير في حياة القرية وترفع دخل الفرد فيها ، أكثر مما يدره ، مساحة من الأفدنة بلغت ٣٧٩ فداناً .

هذا مثل بسيط ، يبين بوضوح ، فائدة توجيه رأس المال توجيهاً مثمراً ويثبت مقدار خسارتنا ، من إهمالنا مواردنا الصناعية والزراعية على السواء خلال مدة طويلة من الزمن .

وكأنى بالمستولين في ذلك العهد وهم يعلمون نتيجة ذلك ، لم يروا هذا الإحصاء ، فصاحة الإحصاء . هي في نظرهم بمصلحة تمسداد فحسب ، ومصلحة كتابية : أرقام على الورق . وكأنى بهم وهم يعلمون حق العلم هذه الأرقام ويعلمون حق العلم

مواردنا الطبيعية ويعرفون حق المعرفة ، تأخرنا الاقتصادي ، والصناعي وأسبابه عن كل ذلك غافلون . بل وله عامدون لصيانة « أصحاب المصالح » كما ذكر سابقاً وكما سيذكر لاحقاً . والكثير منهم وهو خارج الحكم يعد بمحاربة هذا التأخر فإذا جلس على مقعد المسؤولية ، نسي وتناسى ، وجهل وبجاهل ، ما ذكر وما وعد وأصبح في شغل شاغل عن مصلحة العشرين مليون نسمة ، وعن محاولة رفع مستواهم وتدعيم اقتصادياتهم وزيادة ثروتهم وزيادة ثروة وطنه ووطنهم .

ضعف القوة الشرائية والسوق الداخلية : وفي ختام هذا البحث ، أرى ضرورة الإشارة إلى أنه نظراً لاشتباك الظواهر الاقتصادية بعضها ببعض . فقد أدى نظام الاقطاع الذي ذكر في الفصل الأول ، ونظام تجمع الثروة القومية في أيدي قليلة من السكان المتمصرين والمصريين ، جلهم من جماعة الاقطاع ومن أعوان الاستثمار وكذلك من رجال المؤسسات الصناعية الأجنبية ، وبقاء الأغلبية الساحقة من سكان الريف والمدن ، على السواء ، يعيشون على دخول دون الكفاف ، أدى كل هذا وذاك إلى ضعف القوة الشرائية في البلاد ، الأمر الذي كان له أخطر العواقب التي اعترضت طريق التحول الصناعي المصري ، وهو في المرحلة الأولى والذي جعله يواجه سوقاً داخلية ضعيفة .

ولكي نحدد مسؤولية هذا التحول الصناعي المبتور ، أرى ضرورة تبيان أسباب التأخر الصناعي في البلاد :

الباب السابع

أسباب التأخر الصناعي في البلاد

أورو : الاستعمار Domination

وهو علة الملل ، في كل مكان وزمان ، وأينما حل ، وفي أى مكان وجد .
 إذ أن السياسة التقليدية للاستعمار أن يضيّع على البلاد الذى ابتلى به — كل فرصة
 لتنمية موارده الاقتصادية أو رفع مستوى أبنائه . وإذا استعرضنا تاريخ البلاد
 المستعمرة (بفتح الميم) لتبين بجلاء ووضوح ، لا يتسرب إليه الشك ، مدى
 تحكم المستعمر (بكسر الميم) في اقتصاديات تلك البلاد ، ومواردها الطبيعية .
 والمستعمر أيا كان لونه ، لا يسمح باستغلال موارد البلاد المستعمرة إلا بالقدر
 الذى يحتاجه . وبجانب ذلك يحرص دائماً على بقاء مستوى الشعب فى أحط مستوى
 ممكن للمعيشة ، بحيث يكون حصوله على ما يقيم أوده معضلة دائماً يسلبه إمكانيات
 الكفاح ، ويجعله يستكين ، ويقبل هذه الأوضاع السيئة على علاقتها ، ويرضخ
 لما يعانى من مظالم حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

وهكذا حرص المستعمر فى مصر (وفى جميع البلاد المحتلة) على عدم قيام
 صناعة تحويلية ضخمة ، وعلى بقاء البلاد زراعية ، ظلت معتمدة لوقت قريب
 على محصول واحد هو القطن^(١) . لأن الإنجليز ، وهو المستعمر الذى ابتلينا به
 منذ زمن بعيد ، يعلمون أن وجود الصناعات الإنتاجية فى البلاد ، ينمى الثروة
 القومية ، ويزيد أهلها والعاملين فيها رقياً وتقدماً وإحساساً بالقوة ، فيجمل من
 العسير عليهم البقاء .

ومما يؤكد هذه الخطة السياسية ، تقرير الأمم المتحدة سنة ١٩٥١ عن البلاد
 التى لا تتمتع بالحكم الذاتى فقد ورد فى هذا التقرير « أن المحور الذى تدور حوله

(١) راجع صحيفة ٤٩

الحياة الاقتصادية للشعوب غير المستقلة بوجه عام هو الزراعة فهي تنتج المواد الخام ثم تصدرها إلى الدول المستولة عنها — أى الدول المستعمرة في مقابل السلع المصنوعة وغيرها من الواردات . »

والهند ، الذى ظل يرضخ لهذه السياسة الاستعمارية حقبة طويلة من الزمن ، ورغم ما فيه من موارد طبيعية كانت سبباً أساسياً في نهضتها الصناعية الحالية ، والتي ازدهرت بعد طرد الانكليز ، ورفع هذا الكابوس السقيم ، فأصبحت دولة صناعية مصدرة ، لم تستطع الهند طوال فترة حكم المستعمر أن تعد شعبها إلا بما يوازي ٢ ٪ من احتياجاته المصنوعة . أما الآن فقد أصبح لها ثقل في الميزان العالمى منذ عملت على تصنيع بلادها .

مصر تزرع القطن وأنجلترا تصنعه : وظلت سياسة الإنجليز الاقتصادية تتجه وتميل على تحطيم كل الصناعات المصرية وتفسح المجال لرؤوس الأموال الأجنبية تستأثر بالصناعة والتجارة ، وتسلب خيرات البلاد . واتبعت هذه السياسة الاستعمارية « دستور » صليها كرومر الذى قال : « أن مصلحة الطرفين — يعنى مصر وأنجلترا — أن تقوم صناعة قطن مضمونة . . مصر تزرع القطن وأنجلترا تصنعه » .

وسأثبت بالإحصائيات والأرقام فيما بعد أن الإنجليز كانوا وما زالوا . لسنة ١٩٥٢ هم العملاء الوحيدون تقريباً لقطن البلاد الذى زرعه لهم كبار الأقطاع . « أو أصحاب المصالح الحقيقية . »

ثانياً — أعوانه الاستعمار pro-dominators

وخلق المستعمر ، له من المصريين والمتعصرين ، أعواناً جميعهم من الوصوليين والانتهازيين ، عملوا على تأخر البلاد اقتصادياً ، وحاولوا عرقلة نمو الحركة الصناعية ليضمفوا بذلك سوقاً رخيصة ، يشتركون منها خاوماتهم ، وسوقاً رائجة بصرفون فيها صناعاتهم ، وشعباً فقيراً يستسكين لرغباتهم سواء كان ذلك في عهد الاحتلال الظاهر الذى استمر حتى سنة ١٩٢٢ أو في الفترة بين ١٩٢٢ إلى ١٩٥٢ ، وهى فترة ظهرت مصر خلالها بمظهر الاستقلال التام والسيادة الكاملة ، أمام العالم ،

وأمام الغير ، ولكنه مظهر زائف ، وطبل أجوف ، قدمه لنا أعوان الإنجليز ،
وحاولوا به تضليل شعب وادي النيل .

من هذا السرد ، يتبين نوايا وأهداف المستعمر ، في كل زمان وفي كل مكان
سواء كان يلبس لباس الأسد المتوحش الكاسر ، أو لباس الفعامة الهادئة ، فهو
لباس مسموم ، يحاول صيانة مصالحه بجميع الطرق والوسائل الممكنة ، وكان
أحدثها ، خنجرأ مسموماً ، وضعه في ظهر البلاد العربية ، وفي موقع حساس ،
هو ما سماه :

إسرائيل : إسرائيل ، حفنة من اليهود المشردين في الأرض ، من أيام موسى
(عليه السلام) . ضربت عليهم الذلة والمسكنة وباءوا بفضب من الله ، يمكنهم
المستعمر منا ويوطنهم في وسط بقعة مقدسة من أراضينا ، فيصبحون شوكة
في ظهر كل عربي ، وفي ظهر كل دولة عربية ، يهددنا بهم العدو ، كلما حاولت
دولة منا ، أن تصوب على المستعمر شرارة من نار ظلمه ، واستبداده .

طريقة جديدة ، ابتكرها المستعمر ، لما لمس فينا التهديد الحقيقي لطرده ،
ويأبى أن يخرج من أرضنا إلا كمن قال « على وعلى أعدائي » ولنا عودة مع
هؤلاء اليهود الذين حدثنا عنهم الله في كتابه : « ولتجدن أشد الناس عداوة
للذين آمنوا اليهود » .

ثالثاً — الرأسمالية الرأسمالية

عالجت في الباب الأول ، كيف ساد نظام الإقطاع في البلاد ، وكيف تجمعت
رؤوس الأموال في أيدي فئة قليلة من السكان ، وكيف كانت الغالبية العظمى
من الشعب تكبد وتكدح لتحصل على القوت اليومي ، فكان الشعب عروماً
تقريباً من وجود رأسمال ، يستطيع به أن يحاول استثماره في عمل صناعي أو تجاري
أما الفئة القليلة التي تجمعت بيدها أغلب رأس المال الوطني ، فقد مكن الاستثمار
أفرادها من الاستزادة في المال والجاه والسلطة وهياً للاقطاعيين منهم التوسع
والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضي الدولة كأملك الدائرة السنية وغيرها
من الأراضي التي تستصلح . وهكذا كان للاستثمار فضل على الرأسمالية الاحتكارية

في البلاد ، الأمر الذي جعلها تعمل على تثبيت دعائم المستعمر ، لأنها تعلم أنها تنمو وتزدهر تحت ظله وفي حمايته .

هذا وقد تسكمت على سياسة المستعمر نحو الحيلولة دون قيام الصناعات الثقيلة بالبلاد وبديهي لم يكن أمام الرأسمالية الاحتكارية إلا أن تنهج نفس السياسة ، وأخذت تمارض كل تشريع من شأنه حماية الصناعات المحلية ، فهي لم تكن راضية عن التعديل الجركي سنة ١٩٣٠ بل وطالبت بإعادة خفض الرسوم الجركية أكثر من مرة . ثم أخذت تؤيد فكرة الدفاع المشترك ويماونها بذلك الرجعية . زد على ذلك أنها اكتفت باستثمار أموالها في الإنتاج الزراعي وتوسيع الرقعة التابعة لها . ولن تجد أى مشروع صناعي هام قام به أحد من أفراد الرأسمالية الاحتكارية .

وهكذا نهج الأغنياء في هذا البلد من إقطاعيين وغيرهم سياسة غير سليمة ، فلا هم يستثمرون أموالهم فيما ينمى الثروة الاقتصادية ، وينهض بالصناعات في البلاد ، ولا هم تركوا الأموال لأصحابها الحقيقيين من الشعب ، كي يستثمروها استثماراً نافعاً ، فيفتح المصانع ويشغل الأيدي العاملة وينعش الاقتصاد القوي إلى غير ذلك من أوجه الاستثمار المفيد .

الباب الثامن

رابعاً — الحكومة وسياساتها الصناعية والاقتصادية (١)

ذكرت السياسة التي اتبعتها الدولة للانهاض بالنشاط الزراعي (٢)، وعيوب كل من الأنفاق والإدارة الذي أبقى هذا المورد الأساسي في البلاد، غير كاف لأشباع حاجات السكان المتزايدة، أما الآن وفي صدد بحث ما قدمته الحكومة للصناعة من خدمات، لكي تعمل على نموها وازدهارها، فإنني لا أكون مغاليا إذا قلت إن عيوب سياسة الدولة في استغلال مورداً من موارد الثروة القومية الأساسية، وهو الزراعة، هي نفس العيوب التي يمكن ذكرها في الصناعة بل وفي التجارة وفي بقية المرافق الاقتصادية للبلاد. فالجهاز الحكومي الضعيف الذي أشرف على الزراعة هو نفسه الذي أشرف على كل من الصناعة والتجارة. وهو نفسه الذي أشرف على بقية مرافق الثروة القومية. وهو نفسه جهاز الدولة الذي كان على رغبة المستعمر تارة ورغبة الأموال الأجنبية تارة أخرى ورغبة ملك غير واعي لا يرجي منه خير لينفذ رغبات شعب تماون هؤلاء جميعاً، على بقائه في مستوى اقتصادي لا يحسد عليه، ولا يخشى له عاقبة.

مكتب، فصلية، فوزارة :

أجاز المحتل في سنة ١٩٢٠ لخصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى، أن توجه بعض عنايتها إلى الصناعات المحلية، فأنشئ « مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة » وتم ذلك في سنة ١٩٢٥، ٣٦. وزاد الاهتمام بهذا النشاط الاقتصادي مرة أخرى فتحولت المصلحة إلى « وزارة التجارة والصناعة » في ١٩٣٥، ٣٦. مصلحة المناجم والمحاجر : وهي المصلحة التي أسست قبل نهاية فترة الاحتلال.

(١) وهو السبب الرابع من أسباب التأخر الصناعي للبلاد. وقد وضعته تحت باب خاص لأهميته.

(٢) راجع ص ٤٣

ميزانية مرافق الصناعة والتعدين من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥١

ملاحظات	اعتمادات المناجم والحاجر		التجارة والصناعة		سنة ١٩٠٠
	النسبة المئوية لميزانية الدولة	الاعتماد	النسبة المئوية لميزانية الدولة	الاعتماد	
مصلحة المناجم ومكتب البترول	١) ٠.٦٣	١٩٨,٣٤٦	٠.٦١	١٩,٣٨٥	٢٢—٢٣
	٢) ٠.٣١	١١٥,٦٨٦	٠.٦٥	٢٢,٥١٧	٢٤—٢٣
الحق مكتب البترول لمصلحة الكيمياء	٠.٧	٢٥,٣٤٢	٠.٧٨	٢٧,٠١٦	٢٥—٢٤
	٠.٧	٢٥,٥٧٦	٠.٧٣	٢٦,٥٤٧	٢٦—٢٥
	٠.٥	٢٢,٥٨٨	٠.٧٢	٢٦,١٤٠	٢٧—٢٦
	٠.٥	٢٢,٤٧٦	٠.٥٢	٢٠,٢٢٠	٢٨—٢٧
	٠.٧	٣٢,٦٣١	٠.٩١	٣٥,٤٥٤	٢٩—٢٨
	٠.٨	٣٨,١٣٥	٠.٤٠	١٩,٠١٥٦	٣٠—٢٩
	٠.١٠	٥٥,١٩٧	٠.٣٩	١٧,٦٧٥٤	٣١—٣٠
	٠.١٢	٤٧,١٩٣	٠.٢٩	١١,٣٨٥١	٣٢—٣١
	٠.٧	٢٦,٤٤٨	٠.٣٠	١١,٤٢٨٣	٣٣—٣٢
	٠.٢٥	٩٥,٨٠٩	٠.٢٥	١٤,٢٥٦١	٣٤—٣٣
أضيف معمل السويس لمصلحة المناجم والحاجر وسميت المصلحة ابتداء من ميزانية ٣٦—٣٧	٠.٣٦	١٣٨,٥٩٤	٠.٣٩	١٤,٧٩١٦	٣٥—٣٤
	٠.٥٦	٢٢٦,٠١٩	٠.٤٥	١٨,٢٦٠٦	٣٦—٣٥
	٠.٤	٨٢٨,٤٧٧	٠.٧٢	٢٩,١٨١٣	٣٧—٣٦
	٠.٨٢	٨٠٧,٥٥٦	٠.٦٣	٢٧,٦٣٦٨	٣٨—٣٧
	٠.٨٢	٩٠,١٧١٤	٠.٥٤	٢٧,٠٠٥١	٣٩—٣٨
	٠.٨٢	٨٨٩,٨٧٠	٠.٦٦	٣٢,٢٤٥٠	٤٠—٣٩
	٠.٨٥	٨٨٤,٨٠٠	٠.٥٦	٢٦,٤٦٩٠	٤١—٤٠
	٠.٥٩	٧٤٧,٥٠٠	٠.٥١	٢٣,٧١٤٠	٤٢—٤١
	٠.٦١	٣٢٥,٤٠٠	٠.٤٥	٢٤,٠٥٠٠	٤٣—٤٢
	٠.٧٤	٤٥٧,٧٠٠	٠.٤١	٢٦,٧٩٠٠	٤٤—٤٣
المساحة والمناجم وفي ميزانية ٤٣—٤٢ انفصلت وسميت مصلحة المناجم والحاجر .			٠.٨٣*	٦٣,٧٠١٠	٤٥—٤٤
			٠.٢٧	١٤,٤٤٧٦٠	٤٦—٤٥
			٠.١١	١١,٣٩٦٠٥	٤٧—٤٦
			٠.١٥	١٩,٠٣٧٣	٤٨—٤٧
			٠.٨٩٢	١٦,٣٦٦٦٥	٤٩—٤٨
			٠.٨٩١	١٦,٦٦٩,٨٤٤	٥٠—٤٩
			٠.٣٢١	٢,٧١١,٤٩٧	٥١—٥٠

* اندمجت مصلحة المناجم والحاجر مع وزارة التجارة والصناعة وإليك ميزانية وزارة التي تتكون من ثلاث أقسام (١) الديوان العام (٢) المناجم والحاجر (٣) الكيمياء .

- (١) سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ مصلحة المناجم ٢٢٣,٤٦ ومكتب البترول ١٧٦,٠٠٠
 فالجميع ١٩٨,٣٤٦ .
 (٢) سنة ١٩١٣ — ١٩٢٤ مصلحة المناجم ٣١٦,٧٦ ومكتب البترول ٨٤,٠٠٠
 فالجميع ١١٥,٦٧٦ .

«وظلت موجودة حتى الآن، وذلك، للبحث عن الثروة المعدنية الموجودة في الأرض واستغلالها».

وقبل أن أبين الأعمال التي قامت بها الدولة بخصوص الصناعة التحويلية أو الاستخراجية رأيت ضرورة ذكر مخصصات كل من هاتين الهيئتين في ميزانية الدولة من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٥٣. «راجع ص ٩٨»
ويستطيع القارئ الرجوع لصحيفة ٥٢ التي ذكرت فيها ميزانية الدولة لكل سنة من هذه السنوات للوقوف على نسبة المخصصات.

التعدين والصناعة والتجارة :

من الممكن بحث هذه المرافق الثلاثة في سميد واحد للصلة الوثيقة الموجودة بينها في إنشاء الثروة القومية، ولأنها تنفذ بعضها بعضاً، فالتمدين يمد الصناعة بالمواد الخام والوقود والقوة المحركة. والصناعة تقوم بتحويل الخامات والمواد الأولية إلى مصنوعات، والتجارة تتولى تصريف هذه الصناعات، وأخيراً لأنها اشتركت في الابتلاء بمساوىء السياسة الحكومية في ذلك العهد. هذه المساوىء التي لو أراد الباحث أن يعطيها حقها من البحث والدراسة لتطلب مجلداً مستقلاً ضخماً غير أنني أرى الاكتفاء بذكر بعض مساوىء هذه السياسة على سبيل التمثيل فقط لا الحصر.

أولاً — الشح في الاعتمادات المالية :

ويرأى لنا من الميزانية المذكورة، أن ما خصص لهذه الموارد بلغ من ضآلته، درجة الشح فلم يصل ما خصص للتجارة والصناعة في الفترة بين سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٢٩، نسبة ٠,١٪ من ميزانية الدولة^(١)، إذ أن أعلى نسبة بلغت هي ٠,٩١٪ وذلك بميزانية سنة ١٩٢٨ — سنة ١٩٢٩. أما بالنسبة لاعتمادات المناجم والمهاجر فقد بلغ متوسط ما خصص لها من سنة ١٩٢٢ — سنة ١٩٣٠ أقل من ٠,٧٪ من ميزانية الدولة. ويستطيع القارئ بمراجعة الأرقام الواردة في السنوات الباقية، أن يستنتج دون عفاء، مدى التفريط في هذه المرافق الثلاثة

(١) راجع ص ٩٨ و ٥٢.

وحتى في فترة الحرب العالمية الثانية لم يتنبه المسؤولون إلى ضرورة الاعتناء بهذه المرافق الحيوية ، التي يعتمد عليها اقتصاديات الدولة .
وكان نواقيس الحرب ، ونيرانها التي اكتوبنا بها ، وأزمة المواصلات ، كل ذلك وغيره لم يكن كافياً ليموظ الحكومات المتعاقبة ، لاستخراج المعادن ، أو محاولة تنمية الصناعات الناشئة .

تهوئة عشر مليون نسمة أقل أهمية عند المسؤولين من فرد واحد :

ولا يغرب عن البال أن الشح في الاتفاق المجسدي يعرقل ارتقاء الدولة ويمنع تقدمها الاقتصادي ، إذ أن كل دولة رشيدة يجب عليها الأكتاف في الاتفاق للعمل على رفع المستوى المعيشي للشعب ، وأحياء كفايته الصناعية والإنتاجية الأمر الذي يعمل على ازدياد مطرد في الثروة القومية وفي دخل الدولة .

ولم تكن سياسة التقطير هذه ، سياسة طامة ، ناتجة عن ضيق ذات اليد ، وإنما كانت ناتجة عن سوء التوزيع . فتقطر ، حيث يكون الإنفاق مجدياً ، وتبذير حيث يكون الإنفاق غير مجدي والأمثلة على ذلك كثير . فمجموع ما خصص لوزارة الزراعة والتعدين والصناعة والتجارة سوياً في ميزانية سنة ١٩٢٢ بلغ ٣١٥,٤٩٩ + ٢٢,٣٤٦ = ١٩,٣٨٥ جنيهاً بينما ما خصص لديوان الحضرة الملكية في نفس الميزانية بلغ ٦٣٢,٥٩٢ جنيهاً . أى أن ما خصص للمرافق الزراعية والصناعية والتجارية ، والتعدين أيضاً ، نصف (تقريباً) ما خصص لديوان الملك . وكان سكان مصر وعددهم في تلك السنة جاوز الثلاثة عشرة مليوناً أقل أهمية في نظر الحكومة من فرد واحد ؟ « تلك إذا قسمة ضيزى » . هذه إلى جانب الأسراف الشديد في السيارات الحكومية ومصاريف السفر والانتقال والمعروفات^(١) العمومية مما سيأتي ذكره .

ولم تكن مبرانيات السنوات الأخرى أوفر خطأ الموارد الاقتصادية والمرافق الحيوية ، ففي السنة التي اندمجت فيها مصلحة المفاجم والمهاجر مع وزارة التجارة

(١) سياسة الاتفاق الحكومي في مصر من ٤٥٢ للدكتور عيد الله العربي :

والصناعية وهي سنة ١٩٤٤ - ٤٥ خصص لهذه الوزارة كما يتبين من الأحصائيات الواردة مبلغ ٦٣٧,٠١٠ جنيه بينما ما خصص لديوان الملك في نفس الميزانية ٥٩٢,٩٩٠ جنيه .

ثانياً — سوء التوجيه في الأهداف والوسائل :

فبينما كان الهدف الأول من إنشاء « مكتب التجارة والصناعة وسواحل الحكومة » سنة ١٩٢٠ هو أن توجه الحكومة عنايتها إلى انماء الصناعات المحلية ، ثم تحول هذا المكتب إلى مصلحة وبعد ذلك إلى وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ . نجد أن الأداة الحكومة أخطأت منذ البداية ، في الهدف الذي تنشده البلاد من وجود هذا المكتب أو هذه المصلحة أو تلك الوزارة ، وكان سوء التوجيه بما يتمخض عنه من علل أكثر ظهوراً في الصناعة والتجارة وتمويل الاقتصاد القومي منه في الزراعة . وتماقبت الحكومات على اختلاف ألوانها ، خلال هذا العهد تترى دون أن توجه عناية ملموسة للصناعة في البلاد ، وكأن احياء الصناعة في البلاد أمر كالي في نظر هذه الحكومات .

ولو بحثنا ميزانية وزارة التجارة والصناعة لسنة ١٩٥٠ - ١٩٥١ وهي السنة الوحيدة التي بلغت فيها ميزانية هذه الوزارة أعلى رقم بلغته منذ سنة ١٩٢٢ حيث خصص لهذه الوزارة لأول مرة ٢,٧١١,٤٩٧ جنيه نجد بنود الصرف الآتية بالجنهيات كما ورد بصحيفة ١٦٠ بميزانية ١٩٥٠ - ١٩٥١

الديوان العام مصلحة التجارة مصلحة الصناعة مصلحة الدمغ والموازين . مصلحة
 ١٨٠,٨٤٠ ٢٣٩,١٨٢ ١٠٣,١٤٠ ٦٧,٣٩٠
 الفناجم لشئون المعادن والأحجار مصلحة الفناجم لشئون الوقود مصلحة السكيميا
 ٢٧٣,٥٢٥ ١,٨١٣,٢٦٠ ٣٤,١٦٠

من هذا يتضح أن ما خصص لمصلحة الصناعة ١٠٣,١٤٠ جنيه فقط . وحتى هذا الاعتماد الضئيل مقسم إلى ثلاثة أبواب وبيان مخصصات كل منها كان على النحو الآتي ٧٥,٧٧٠ ماهيات وأجور مرتبات ١٨,٨٧٠ مصروفات عامة و ٨,٥٠٠ أعمال جديدة . وما هي الأعمال الجديدة التي خصص لها ٨,٥٠٠ جنيه ؟ ورد في

بند ١٣ صحيفة ١٨٩ لميزانية الدولة أن ١,٥٠٠ جنيه لشراء ثلاث ماكينات لدمج فراء الجلود ومبلغ ١١٧٦٠ لإنشاء مركزين جديدين للتصنيع الريفي والمبلغ الباقي وقدره ٤,٧٦٠ مستبعد المنظور عدم صرفه . أما عن الاعتماد المخصص لإنشاء مركزين للتصنيع الريفي فخصص لإنشاء ٣٦ وظيفة دائمة ما بين الدرجة السادسة والثامنة و ١٢ بالدرجة الرابعة السابعة و ٦٩٠٠ جنيه للمصروفات العامة . وهكذا تخصص الاعتمادات والمبالغ لزيادة الجيش الجراز في عدد الموظفين لأرضاء المحسوبين والأسهار والأقارب . أما مصلحة التجارة فاعتمادها مقسم إلى ثلاثة أبواب أيضاً ، الباب الأول ، ماهيات وأحر ومرتبات وخصص له ١٠٥,٤٩٢ جنيه . والباب الثاني . وهو باب المصروفات العامة فخصص له ١٣,٦٩٠ جنيه والباب الثالث ، باب الأعمال الجديدة فكان نصيبه ١٢٠,٠٠٠ جنيه .

وهكذا كانت تصرف هذه الأموال التي تجبي من الفلاح والـامل والتاجر والموظف وغديرهم ، لا لتنمية صناعاتنا أو الترويج لتجارنتنا بصورة مجدية نافعة ، كأنشاء مصانع نموذجيه مثلاً أو تحبيب ممارسة الصناعات لأبناء البلاد وتدريبهم عليها ليتسكون لهم مورداً آخر لدخلهم القومي ، وإنما تخصص الأموال وتصرف في بذخ وأسراف في أشياء كمالية .

مصلحة المناجم مصلحة لرؤسار الرخص فقط :

وكان سوء التوجيه واختار أيضاً ، في الصناعة الاستخراجية فسياسة التمددين الذي تشرف عليه مصلحة المناجم والمحاجر ، فقد ورد بصحيفة ٦٠٥ وما بعدها من مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول لمجلس النواب ، على لسان الناطق باسم الحكومة « ... والذي أعده أن وظيفة مصلحة المناجم ليست البحث عن منابع البترول ومناجم الأحجار والمعادن ، بل أن عملها قاصر على مراقبة الأعمال التي يقوم بها الأفراد .. » . وهكذا اقتضت مهمة مصلحة المناجم والمحاجر على مجرد الاشراف على الثروة المعدنية من الناحية الإدارية فقط ، بإخراج رخص البحث والتفتيش للشركات أو الأفراد .

وتمالت العميحات في جنبات مجلس النواب ، بين وقت وآخر لحث الحكومات .

المتعاقبة باستكشاف مخايب الثروة المعدنية واستغلالها لصالح الأمة ، فكان
جواب الحكومة دائماً يتمثل في قول الشاعر :
لقد أسمعتم إذ ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادى
نالتنا — التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت :

وكأنى — وتحت يدي ، ميزانيات الدولة للثلاثين سنة التي سبقت سنة ١٩٥٢
لا أرى في سياسة الحكومات الكثيرة ، التي حكمت البلاد ، خلال هذه الفترة
الطويلة - حكماً يقال أنه دستوري ، ونيابي - لا أجد في السياسة الانفاقية الحكومية
ما يشير إلى سياسة إنفاقية رشيدة وسديدة . فإذا وضعت أمام القارئ نبذة
عن عيب من عيوب هذه السياسة . أجد عيوباً أخرى كثيرة . يصعب سردها
بصورة مختصرة . لذا فأعذر إذا رأى المطلع أنى أو جزت أو تفاضبت عن سرد
بعض هذه العيوب .

ومع هذا فن العيوب الظاهرة ، والتي كان لوجودها في سياستنا الانفاقية
حرماننا من موارد همة ، هي التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت
مدرّوس ، تسيير عليه الدولة وتبعه الحكومات المتعاقبة ، مهما اختلفت
ألوانها وميولها .

مشروع توليد الكهرباء من مساقط المياه من غزارة أسوان :

والذي برز بعد أن تمت العملية الأولى لخزان أسوان في سنة ١٩٣٦ وافق
مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٣٦ / ٢٧ وقد جاء
في هذا التقرير « .. الوصول إلى الدرجة القصوى في استثمار القوى الطبيعية وأهمها
مساقط المياه .. وتكفي في ذلك الإشارة إلى القوة الآلية التي يمكن استخراجها
من خزان أسوان لصناعة السجاد وإدارة آلات الري . . »

وفي سنة ١٩٣٧ يأتى في تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٣٧ / ٢٨
تأكيداً لما ذكرته السنة الماضية « وفيما يتعلق باستثمار القوى الطبيعية وأهمها
مساقط المياه والمحاصيل المعدنية كانت اللجنة قد رأت ضرورة الوصول إلى الدرجة
القصوى في استثمار هذه القوى » .

« وتود اللجنة فيما يتعلق بمساقط المياه أن توالى وزارة الأشغال ما بدأ به من البحث ، في شأنها وتخرج لنا مشروع أسوان الكهربائي الذي يساعد على إدارة الآلات وخصوصاً ، آلات الري في جزء عظيم من الوجه القبلي ويمكن إنشاء صناعات في تلك المنطقة نحن في أشد الافتقار إليها خصوصاً صناعة السماد الذي لاغنى لنا عنه والذي يكلفنا مشتراه من الخارج مبالغ جسيمة ... »

وتعالت صيحات مجلس النواب كالعتاد في إبراز حاجة البلاد الماسة إلى هذا المشروع منذ سنة ١٩٢٦ حتى سنة ١٩٥٢ . فما كان من حكوماتنا — ساعها الله — إلا اتخاذ بعض الخطوات الهزلية ، كاعتماد بعض النفقات لبحوث فنية ، لتعيين طائفة من الموظفين على هذا الاعتماد ، أو وضعه على الرف ، فإذا ارتفع صوت نائب حر ، لإيقاظ المشروع إدعى محدث رسمي بأن الحكومة تدرس المشروع . وتوقف الاعتمادات لتردد المسؤولين بين هذا المشروع وبين مشروع منخفض القطارة .

فإذا ورثت حكومة ، حكومة أخرى ، بدأ الوارث الجديد ، بدعاية مغرية جميلة بأنه من ضمن سياسة حكومته تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان ، فيقطع الشعب إلى هذا الأمل فإذا به سراب زائل ، لا تمض عدة أيام حتى يستقر المشروع في مكانه على الرف .

وبعد مضي عشر سنوات ، منذ أن وافق مجلس النواب على تقرير لجنة المالية عن المشروع أى في مشروع ميزانية ١٩٣٦ — ٣٧ ترى لجنة المالية للمجلس^(١) أن لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لأية شركة أو هيئة أجنبية أو مصرية ، وأن تقوم الحكومة بنفسه بمفردها وتقول لإدارته . وتبرر اللجنة ذلك بقولها « أن هذا المشروع ... حسب تقدير وزارة الأشغال يكلف الحكومة حوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، فإذا لاحظنا أن ما ستيبعه من التيار الكهربائي للصناعة السماد بمفردها يقرب من ١٨٠ ألف جنيه ، تبين لنا فائدة هذا المشروع الاقتصادية للحكومة أيضاً ، وذلك طبقاً للتقديرات الفنية الثابتة بملفات هذا

(١) تقرير اللجنة صحيفة ٥٤٨ — ٥٤٩ .

المشروع في وزارة الأشغال العمومية . كذلك لو وصلت الشبكة الكهربائية إلى القاهرة أمكن الحكومة الحلول محل شركة ليبون في إنارة العاصمة عند ما ينتهي أجل امتيازها سنة ١٩٤٨ » .

أمل جميل ، ورأى مفيد ، ولكن يحتاج للتنفيذ ، يحتاج لإخلاص ، وانتباه لمصلحة البلاد غير أنك ترى مجلة الزمن تدور ، ومشروعنا واقف جامد لا يتحرك ولا يدور . حتى إذا توجه أحد نوابنا المخلصين ^(١) ، مستفسراً عنه في سنة ١٩٣٨ إذا بمحضرة وزير الأشغال المحترم يجيب : « يسرني أن أعلن نيابة عن الحكومة أن مشروع توليد الكهرباء من مساقط مياه خزان أسوان في مقدمة المشروعات الهامة التي تضمنها برنامج الحكومة ووطدت العزم على إنجازها ، وتحقيق قائدها للبلاد . وتقوم وزارة الأشغال بدراسة الموضوع من جميع نواحيه ... »

وصرت السفون حتى سنة ١٩٤٤ ، وفي تلك السنة كاد المشروع يخرج إلى حيز التنفيذ ، فشركات لجنة قامت بوضع المواصفات وقدرت التكاليف بمئتي ملايين ونصف مليون جنيهاً بعد أن كان التقدير في مشروع ميزانية ١٩٣٦ ، ٣٧ مئلتة ملايين من الجنيهاً فقط . ومع هذا لم ينفذ المشروع . وفي سنة ١٩٤٥ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة أخرى ، وقامت هذه اللجنة بمرض المشروع ومواصفاته على مجلس الوزراء ، الذي أمر بطرح العملية في مناقصة عامة ، وأعلن عن المناقصة في ١٩ مارس سنة ١٩٤٦ ، فتوالت العطاءات حتى إذا بسنة ١٩٤٧ ، قرر الوزير الجديد في ٣٠ يناير ندب لجنة دولية للاشتراك مع لجنة الكهرباء في فحص العطاءات واختيار أصلها . وفي ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٨ أبرمت عقود مع سبع شركات على بعض العمليات ، كالخفر والسدود المؤقتة والمولدات والمحولات والحوائط الفاصلة وفي أوائل سنة ١٩٤٩ أعيد تقرير التكاليف فإذا بها تبلغ ما ينيف على ثمان عشرة مليوناً من الجنيهاً . وجاء في سنة ١٩٥٠ لون آخر من الحكام ، فرأى وزير الأشغال الجديد إعادة

(١) سؤال النائب المحترم السيد محمود فايد في جلسة ٨ يوانية سنة ١٩٣٨ صحيفة ٤٠٣ من مجموع مضابط الانقصاد العادى الأول للهيئة النيابية السابعة .

دراسة المشروع من جديد وضم إلى الخبراء خبراء آخرين ، فإذا بيونية سنة ١٩٥١
ترتفع اعتمادات المشروع إلى سبعة وعشرين مليوناً ونصف المليون من الجنيهات .
وهكذا مرت السنون ، وتعاقبت الحكومات ، الواحدة تلو الأخرى والمشروع
يتخبط ، بخطى مترددة ، بين آراء لجان متباينة ، وقرارات حكومات متعاقبة .
حتى إذا البلاد ثورت ثورتها الخالدة ، سنة ١٩٥٢ فيخرج المشروع إلى النور
ويبدأ بتنفيذه بأيدٍ مصرية شعبية أمينة (١)

وما هي نتيجة التردد ، وتراخي إدارة الحكومات المتعاقبة في العهد الغابر ؟
النتيجة معروفة ، وقفنا وتقدمنا أمم ، وخسرنا كثيراً مالياً واقتصادياً واجتماعياً
وسياسياً . ألا فلعلنا الله على المنافقين من يوم أن خلق الله الأرض ومن عليها .
إلى أبد الآبدين . منافقون تولوا أمورنا ، فأضاعونا ، وأضاعهم الله ، وسلبوا
أموالنا ، وردوها لنا الله ، وحاولوا تضليلنا ، فهدانا الله . « فويل لهم مما كسبت
أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون » .

ولا يفوتني في ذكر هذا المشروع ، أن أعود للإشارة إلى المستعمر الذي
بذل كثيراً من الجهد في الحيلولة دون تنفيذ هذا المشروع الكهربائي ، المنتج .
ولم تك تفكر أية وزارة ، في ذلك العهد الغابر ، وتشرع في تنفيذه ، حتى تصبح
وقد غادرت مقاعد الحكم جزاء جرائها على محاولة تنفيذ هذا المشروع الخطير ،
الذي لو نفذ في اليهود السابقة لأصبحت مصر الآن من الدول الصناعية التي
يشار إليها بالبذان ، كما ستصبح كذلك عما قريب بإذن الله « وأن غداً لناظره قريب » .

أيمكن أن تصبح مصر دولة زراعية وصناعية في وقت واحد ؟

وأرى ختاماً لهذا البحث أن أذكر أن مصر كان من الممكن ، وسيتم لها ذلك
بإذن الله ، أن تصبح دولة زراعية وصناعية في وقت واحد . وقد ثبت ذلك بالفعل
بعد أن قامت البلاد بثورتها الأخيرة ، وتولى أمورها رجال مخلصون وبدأت
تسير سيراً حثيثاً مرموقاً نحو ادخال الصناعات النامية ، والاستفادة من موارد
البلاد الطبيعية المختلفة .

(١) سيذكر ذلك بالتفصيل في الجزء الثاني بأذن الله .

ويتبين من سرد تفاصيل هذا البحث كيف أن ادعاء المستعمر ، الذى أيدته فيه أذنا به وأعوانه ، أن بلادنا زراعية ولن تكون صناعية ، إنما هو ادعاء باطل وافتراء كاذب يرمى من وراءه المستعمر ، وواقفه على ذلك صفائمه مصلحة بلاده . فى أن تبقى بلادنا مورد الخامات . وإليك بيانات تثبت بطلان هذا الادعاء وقد اتخذت من الصناعات القطنية كمثل لبطلان هذا الادعاء رداً على حجة المستعمر الأرى الذى قال فيها أن القطن لا تنجح صناعاته بمصر .

الصناعات القطنية : ثبت أن الصناعات القطنية من غزل ونسج وصباغة وطباعة تنجح فى كفر الدوار والمحلة الكبرى وكفر الزيات وبنى سويف وجميع جهات القطر ، كما تنجح فى منشستر ولنكشير ويوركشير وغيرها .
والآتى بيان حركة الصناعة القطنية ^(١) .

ب — الانتاج والاستيراد والتصدير من غزل القطن بالكيلو جرام				١ — الاستهلاك لمصانع الغزل من القطن المصرى		
السنة	الانتاج	الاستيراد	التصدير	السنة	قطنار	بالة
١٩٥١/١٩٥٠	٥٢,٨٢٣ و ٩٩١	١١٣ و ٦٩٠	٩,٨٥٢ و ٣٦	١٩٥١/١٩٥٠	١,٢٧٤ و ٢٧٨	١٨٨ و ٢٥٨
١٩٥٢/١٩٥١	٥٢,٦٩٣ و ٩٩١	٩٩ و ١٤٣	١٣ و ٦١٨	١٩٥٢/١٩٥١	١,٤٧١ و ٥٠٠	٢٠١ و ٥١٣

وهكذا فبعد أن كانت البلاد تعتمد اعتماداً كلياً قبل الحرب العالمية الأولى ، على الغزل الأجنبى ، تمكنت من استهلاك كينة كبيرة من القطن المصرى ، ولم تقل وارداتها من الغزل فحسب ، بل صدرت منه كميات لا بأس بها .

ج — انتاج المنسوجات القطنية والمخلوطة والغبرو بالأمتار .

منسوجات قطنية منسوجات مخلوطة منسوجات فبرو

١٩٥١/١٩٥٠	٢٠٧,٦٤٧,٠٧٧	٩٢٦,٤٦٩	٢,٤٦٣,٠٠٣
١٩٥٢/١٩٥١	٢١٩,٧٥٠,١١٩	٩٥٢,١٠٨	١,٠١٤,٩٢٠

وبذلك قل استيرادنا من المنسوجات ، وصدرنا بعض الأقمشة أيضاً وثبت أن القطن المصرى يصنع فى مواطن زراعته على أحدث الأنظمة ، كما يصنع فى المناطق .

(١) من ٢٨٣ وما بعدها الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

التي احتكرته واغتصبته ، وبطلت بذلك حجة المستعمر الأولى ، والتي أيدته فيها أصابعه وأيديه في البلاد .

وأما الحجة الثانية : فهي عدم إمكان قيام صناعة لعدم وجود الفحم ، الذي يعتبر أساس القوة المحركة اللازمة للصناعة ، غير أن هذه الحجة مردودة على قائليها . فثبت فنياً أن الفحم الأبيض (القوى الكهربائية المستخدمة من انحدار المياه) لبس بأكثر نفقة من الفحم الأسود في تحريك المصانع والآلات . غير أن المستعمر وأذنايه من الاستغلايين ، الذين حكموا البلاد قبل ١٩٥٢ أقاموا العرائيل وحالوا دون إتمام وإنجاز مشروع توليد الكهرباء من منخفض القطارة أولاً ، ومن خزان أسوان ثانياً . على النحو الذي بحثته سابقاً .

وسنثبت للعالم بفضل انتهاء هذا الكابوس المضلل أننا نستطيع الحصول على القوة الكهربائية اللازمة لنهضتنا الصناعية من خزان أسوان ومن مشروع السد العالي وكذلك من البترول الذي تبين أنه بعد سنوات ، سيزيد إنتاجه في بلادنا عن حاجتنا الاستهلاكية .

الحجة الثالثة للمستعمر ، وإخوانه (شياطين الإنس) ادعاء باطل حول العامل المصري .

ولقد برهن العامل المصري أنه صبور وكفء عن مثيله في البلاد الأخرى ، وإن إنتاجه يزيد عن مثيله في أوروبا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ — ٣٠٪ . وأنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة كمنظيره في البلاد الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك . وسأعود لهذا الموضوع ثانية .

وأخيراً افتراء رابع على مافي باطن الأرض من معادن . فقالوا أرض مصر محرومة من الحديد الضروري للصناعات الثقيلة ، ولقد ذكرت سابقاً ، وجود الحديد بالبلاد .

وبمراجعة موارد البلاد الصناعية التي أوردت تفصيلاتها بصحيفة ٧٠ يتبين بجلء لا يقبل الشك أن بلادنا كان من الممكن ومنذ زمن بعيد أن تجمع بين الزراعة والصناعة الانتاجية والتحويلية . وسيتم لها ذلك ، بإذن الله في مدى سنوات تعد على الأصابع .

وشهد شاهد من أهلها :

وأمامي الآن تصريح لأحد المسؤولين^(١) ، من رجال ذلك العهد ، يوضح فيه إمكانيات البلاد الزراعية والصناعية ، تلك الإمكانيات التي عجزت مصر عن استغلالها والاستفادة منها إلى الحد الممكن أو المبتنى ، وأثبت بعض هذا التصريح هنا والآن . . على حد تعبير الآية القرآنية الكريمة التي أصبحت مثلاً ، ودليلاً للأثبات « وشهد شاهد من أهلها » .

واليوم أنظر إلى مسئولياتنا الوطنية والإنسانية من زاوية أخرى ، وهي زاوية الإمكانيات الهائلة التي أتاحها الله لمصر وعجزت مصر حتى الآن عن استغلالها والاستفادة منها إلى الحد الممكن أو المبتنى .

« نعم هي إمكانيات هائلة في مختلف ألوانها .. منها الاقتصادية والاستراتيجية . والسياسي والروحي .. ولكنها إمكانيات عاطلة لا تقوم بوظيفتها في خدمة مصر وأهلها بل في خدمة الجنس البشري بأكمله .. »

« هذه الرقعة الضيقة من الأرض المزروعة لو أحسن زرعها على أسس علمية وفنية واقتصادية قوية لجاءت بأضعاف غلتها .

وهذه الصحراء المترامية الأطراف في الشرق وفي الغرب يمكن استصلاح مساحات كبيرة منها للتوسع في الاستغلال الزراعي . . لو نفذت مشروعات الري المتعددة التي فكر منذ زمان بعيد فيها . »

« وهذه الثروة المعدنية المتنوعة المدفونة في جوف الصحراء المصرية لو استكشفت واستخرجت وأضيفت إليها القوة السكبيرة التي يمكن توليدها من المساقط المائية لنقلت مصر من بلاد زراعية لا صناعة فيها إلى بلاد زراعية وصناعية ، تصنع الخيام التي تزرعها وتتماز على غيرها بتماون الزراعة والصناعة في توطيد حالتها الاقتصادية .. وبالتالي حالتها الاجتماعية .. »

« فأذا أضفنا إلى هذه الإمكانيات العظيمة التي أتاحها الله لنا في شمال الوادي .

(١) مقالة للدكتور محمد صلاح الدين بمجلة روز اليوسف عدد ١٣٤٨ الصادر في ١٢/٤/٥٤ .

تحت عنوان « لن يغير الله ما بنا حتى نغير ما بأنفسنا » .

الإمكانات عظيمة مثلها أو أعظم منها أناحها الله لمواطنينا أهل الجنوب .. لأدركنا
أى مكان اقتصادى ممتاز يمكن أن تشغله مصر والسودان بين الدول .
« على أن مصر والسودان لا يقفان في عزلة ولا يفردان .. فهما قلب العروبة
الذابض .. »

« ينبغي إذن أن ندخل في تقدير هذه الإمكانيات المتاحة لنا ، الإمكانيات
التي تتمتع بها شقيقتنا البلاد العربية وعلى وجه الخصوص عشرات الملايين من
الأفدنة القابلة للاستصلاح الزراعى مع توفر الماء اللازم لها وثروة بترولية منقطعة
النظير يزيد مخزونها على نصف المخزون من البترول في العالم كله .. »
« أن هذه الإمكانيات نفسها قد انقلبت وبالا علينا .. إذ أطمعت فينا الأجنبي
فاحتل بلادنا ليحظى هو باستغلال هذه الإمكانيات من دوننا .. »
« أما سبب هذه الفكسة فلن نجده إلا في أنفسنا .. »

« حذار حذار يا أبناء الوطن من تلك الحجة البراقة المضللة التي تنسب كل
بلاء بنا إلى عدوان الأجنبي .. فالأجنبي لم يتمكن من العدوان علينا إلا بعد
فساد نفوسنا .. »

ثم ختم هذا التصريح بقول الشاعر :

ولم أر في عيوب الناس عيباً كقص القادرين على التمام

آثار الحرب العالمية الثانية في تطورنا الصناعى :

ولا يسعنى ، إلا أن أسجل ، أن الحرب العالمية الثانية ، أفادتنا في تنمية
صناعتنا ، كما أفادتنا في ذلك الحرب التي سبقتها . غير أن هذه الحرب العالمية
الأخيرة ، كان لها آثار أكثر ومدى أبعد ، وذلك بعد أن ظهر في الميدان
الصناعى رأس المال الوطنى ، الذى يشرف عليه أيد مصرية . ولقد استطاعت
الصناعة المصرية ، أن تمد البلاد بمعظم حاجياتها من السلع كما يظهر جلياً من
الأحصاء الوارد بصحيفة ٨٣ عن كميات وقيم المنتجات الصناعية الأساسية من
سنة ١٩٣٨ — ١٩٤٧ . وبمقارنة إنتاجنا الصناعى نلاحظ أنه أخذ في التحسين

ابتداء من سنة ١٩٤٠ حتى بلغ سنة ١٩٤٧ حوالى ضعف ما كان ينتج سنة ١٩٣٨
في معظم صناعاتنا وبلغ في بعضها حوالى أربعة أمثال وخمسة أمثال في البعض
الآخر . . . »

زيادة الدخل من إنتاجنا الصناعي :

ويتبع زيادة إنتاجنا الصناعي ، أثر ذلك في زيادة نسبة الدخل من المعمل
الصناعي إلى الدخل الأهلي كما يتبين من الجدول الآتي :

جدول بالنسب المئوية الانتاج الزراعي والصناعي وفائض التجارة^(١)
والخدمات إلى جملة الدخل الأهلي في مصر من سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠

١٩٥٠	١٩٤٥	١٩٣٩	فروع النشاط الاقتصادي
٪. ٤٤	٪. ٤٤	٪. ٤٩	الانتاج الزراعي والحيواني
٪. ١٢	٪. ١١	٪. ٨	الانتاج الصناعي
٪. ١٧	٪. ١٣	٪. ١١	فائض التجارة والخدمات
٪. ٢٧	٪. ٣٢	٪. ٣٢	الفروع الأخرى للنشاط الاقتصادي
٪. ١٠٠	٪. ١٠٠	٪. ١٠٠	جملة الدخل الأهلي

وواضح من هذا الجدول زيادة الدخل من إنتاجنا الصناعي في الفترة بين
سنة ١٩٣٩ — ١٩٥٠ بمقدار ٤ ٪ بينما نقص الدخل من الانتاج الزراعي في
نفس الفترة بحوالى ٥ ٪ وهذا تبعا لزيادة رأس المال الذي استثمر في الصناعة ،
وكذلك زيادة عدد المشتغلين بالصناعة ، كما يتبين من توزيع القوة العاملة الذي
ورد بصحيفة ٦٤ .

(١) حلقه الدراسات الاجتماعية الرابعة بحث للاستاذ عبد الفتاح سعيد ص ١٧ .

البحث الرابع

العمال Workers

المناداة بتحسين أحوال العمال :

في سنة ١٨١٦ أى منذ مائة وثمان وثلاثين سنة ، نشر المصلح الاجتماعى العالمى « روبرت أون » Robert Owne مبدأ سلبيا ، نشره بعنوان « وجهة نظر جديدة للمجتمع » وقد أسس هذا المبدأ الإصلاحى بعد تجارب عديدة ، وبعد أن تبين له مزاياه الكبيرة بالنسبة لكل من صاحب العمل والعمال . ونادى به ووجهه إلى أصحاب الأعمال وكل من يستأجر عمالا ، يستحثهم على اتباعه وأساس هذا المبدأ « العمل على تحسين أحوال العمال » وأخذ يشير إلى أهمية العامل وأنها لا تقل عن أهمية الآلات فقال « إذا كان اهتمامنا بالآلات الجامدة ، التى لا تعقل ، يؤدى إلى نتائج مفيدة ، فكيف تكون النتيجة إذا وجهنا عناية مماثلة إلى الآلات الحية العاقلة (العمال) وهى أدق صنعا ً ١١ أن تجاربى التى لا تخطئنى قد تعلمنى لا آتدد فى التأكيد لكم أن وقتكم ومالككم اللذين تصرفونهما فى خدمة العمال إذا دبر عن دراية صحيحة بالموضوع فأنهما سيعودان إليكم بربح وفير قد تصل نسبته فى أكثر الحالات إلى مائة فى المائة^(١) .

صفات العامل المصرى :

ويتحلى العامل المصرى بصفات ومميزات خاصة ، سواء من يعمل فيهم فى التجارة ، أو من يعمل فى الصناعة أو فى الزراعة . واقصد أشيرت لبعض هذه الصفات ، فيما سبق من أبحاث فى أكثر من مناسبة . غير أننى أرى من المستحسن سرد بعض هذه الصفات ولو بصورة سريعة : —

(١) وردت الترجمة المذكورة بمجلة علم النفس فبراير ١٩٤٨ للدكتور حسن الساعاتى .

(١) المهارة الطبيعية . ورأى المستر فرانك دلاس F. Dallas خبير التدريب المهني الدولي^(١) ، لأكبر دليل على ذلك إذ يقول حضرته في هذا الصدد « أن العامل المصري متمتع بمهارة طبيعية تلاحظ لأول وهلة حتي من دون تدريب ، ولو أن هذه المهارة تعهدا المعنيون بالأمر بالتدريب والعناية لوصل إلى مستوى أى صانع آخر تدرب في كثير من السفين واكتسب مرانا وخبرة . هذا فضلا عن المحاسن والرغبة على التدريب . ومن الميسور جداً تنشئة العامل المصري بحيث يضارع زميله في أعرق الدول الصناعية . هذا فضلا عن الحماسة والرغبة .

(ب) ذكاء العامل وفهمه : وتستمر الصحيفة في حديث الخبير الفني فتقول « واختتم المستر فرانك دلاس حديثه بأبداء رأيه في مستوى ذكاء العامل المصري وقابليته الإنتاجية فقال : « أن العامل المصري على قدر كبير من الذكاء والفهم »

(ج) الاستعداد الفطري . ثم قال « ومن خبرتي المحدودة في مصر ، ومن زيارتي لبعض المدارس الصناعية والمصانع أتيج لي ملاحظة هذا الاستعداد الفطري العجيب بسهولة ، سواء كان ذلك بين العمال أو التلاميذ »

(د) الكفاءة الإنتاجية : وكل هذه الصفات تزيد من كفاءة العامل الإنتاجية ، ولقد أشرت سابقاً على مقدار كفاءة العامل ببلادنا ، وأنه ثبت من الإحصائيات أن إنتاجه يزيد عن مثيله في أوروبا وغيرها من قارات العالم بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ ولقد دلت التجارب أيضاً على أنه لو أحيط بالرعاية الصحية الكاملة ، كمنظيره في البلدان الأوروبية لفاقت هذه النسبة عن ذلك .

(هـ) الصبر : وهي من أجمل صفاته ، وهذه الصفة شائعة بكثرة في الشعب المصري جميعه ، والدليل على وجودها في عاملنا المصري ، إقباله على الانتاج بالوسائل البدائية السقيمة دون تمرد أو اشمئزاز . ومن الممكن القول أن هذه الصفة الحميدة ، متأصلة فينا ، ومما زادها ونماها شهرة شعبنا المحبوب بالتعبد ووجود الروح الدينية القوية في نفوسه . وهي صفة مفيدة ، تشجع المرء على

(١) قام الخبير المذكور بجولتين واسعتين في ميادين الإنتاج الصناعي الفني ، ثم أدلى برأيه عن العامل المصري نشر بصحيفه الأهرام في ١٩/٤/١٩٥٤ :

«الاستمرار في الإنتاج دون ملل ، وصفة يبحث الدين عليها فيقول عز وجل « وبشر الصابرين » ويقول : « وسينجزى الله الصابرين أجرهم بغير حساب » .
(و) الجاس والغيرة والإقبال على العمل : وقد ذكر الخبير العالمى ، في دراسته للنظام التدريجى المتبع فى السكك الحديدية فوصفه حضرته بأنه نظام عملى مثمر ثم قال « واذكر فى هذه المناسبة أنى أعجبت غاية الإعجاب بروح الجاس والغيرة ، والإقبال التى لستها فى العمال والمستخدمين ، وعلى الرغم من صعوبات المسكن ، وضيقه وزيادة عدد الفصول ملحوظة فى خلال شهرين ، فإن إقبال العمال على الدراسة لم يتأثر » .

(ز) الرغبة الملحة فى التقدم : ويستمر حضرة الخبير فى ذكر الصفات الحميدة للعمال المصرى فيقول : « وقد اتفق أن رأيت أحد عمال قسم الإشارات كان يبدى رغبة ملحة فى الانتظام فى الدراسة على الرغم من أنه لم تمتد الفصول لعمال هذا القسم ، غير أنه أراد أن يسبق الزمن . وقد فطن القائمون بالأمر إلى هذه الروح العالية فعاونوه على إلحاقه بأحد الفصول » .

العمال والسلطات الحاكمة

بعد أن وقفنا على الصفات التى يتحلى بها عاملنا المصرى - تلك الصفات التى إلهمنا على الاستفادة منها لدت على البلاد وعلى العمال والرأسماليين خيراً كثيراً - نرى أن الحكومات المتعاقبة فى ذلك العهد البائد ، كانت فى شغل شاغل عن الاستفادة بجميع الموارد الطبيعية للبلاد على النحو الذى وضحته . وهى لم تك فى شغل شاغل عن الاستفادة من العامل فحسب ، بل عملت على إبقائه فى حالة البؤس والفقر المروقة ، والتى أشرت إليها سابقاً .

وذكرت فى صحيفة ٥٨ مدى إهمال الحكومات السابقة ، للعمال الزراعيين واستثنائهم من جميع التشريعات المالية التى أصدرتها . وقلت أيضاً أن التشريعات المالية التى صدرت بخصوص عمال الصناعة - دون الزراعة - كانت تشريعات مبتورة . وإليك بيان ذلك : -

تبصرة تاريخية عن أنظمة العمال بمصر :

نظام الطوائف : يروى لنا التاريخ القديم وجود نظام الطوائف بمصر ، منذ أيام الغرانة ، مما يثبت ، نأصل وجود الصناعة في البلاد ، وانتباه الوعي العمالي بها إلى ما قبل الميلاد ، على النحو الذي أشرت إليه في مواضيع سابقة . ويرى لنا التاريخ أيضاً ، وجود مجالس للزراع والصناع في عهد الامبراطورية الوسطى^(١) وهذه المجالس التي كانت تسمى Qonbat ، قامت للدفاع عن مصالح الطوائف التي تمثلها . وقد ظهرت قوانين أمازيس ، التي نظمت طوائف الأعمال المختلفة في عهد الامبراطورية الحديثة .

وعرف نظام الطوائف في مصر أيضاً في العهد الإسلامي واستمر حتى أواخر القرن التاسع عشر . ولم يخل هذا النظام من محن انتابته خلال هذه المدة الطويلة كما لم ينج هذا النظام من يد الحكم العثماني ، بسبب نقل السلطان سليم عدداً كبيراً من الصناع المصريين المهرة إلى الأستانة ، للاستفادة من خبرتهم . ويقول المؤرخون إن نظام الطوائف كاد يتلاشى في القرن الثامن عشر خاصة في مدة الاحتلال الفرنسي للبحر ، وكذلك في القرن التاسع عشر لاحتكار محمد علي الصناعات ، كما ذكر سابقاً .

وبلغ عدد الطوائف بمدينة القاهرة ١٦٤ طائفة سنة ١٨٤٠ وقد حرم سعيد (باشا) شيوخ الطوائف من حق توقيع الجزاءات ، كما ألغى اسماعيل (باشا) اتباع طريقة الانتخاب عند تعيين الشيخ ، وأصبح شيخ الطائفة يمين من قبل الخديوي ، الذي كفهم بجباية « الباتنتا » (ضريبة المهن) فأصبحت بذلك موظفين لجباية الضرائب المفروضة على الصناعات وكان لمشايخ الطوائف رئيس عام يسمى « الشابندر »^(٢) الذي كان له الحق في تعديل قرارات مشايخ الطوائف .

وفي سنة ١٨٨٣ أنشئت المحاكم الأهلية فحلت محل مشايخ الطائفة في فض

(١) يبتدىء تاريخ الامبراطورية الوسطى من سنة ٢٠٠ — ١٦٦٠ قبل الميلاد
(٢) راجع تاريخ النظم من ١٤٦ وما بعدها ، للدكتور زكي عبد المتعال .
(٣) مازال هذا الاسم متداول حتى الآن ، للذكرى .

المنازعات . مما قلل كثيراً من اختصاصهم . وفي ٩ يناير سنة ١٨٩٠ صدر مرسوم الباتلغا ونصت المادة الأولى فيه على أن حرية العمل والاحتراف في الصناعة والفنون والتجارة مكفولة لكل سكان مصر مع استثناء الصناعات الخطرة أو التي يصح أن تكون محل احتكارات حكومية . ولم تكن حرية العمل مطلقة فتوجد ممن لابد من توافر كفاءة علمية خاصة ، كالطب والمحاماة والمحاسبة . . . وبصدور هذا القانون ، انتهى نظام الطوائف بمصر الذي بدأ من أيام عهد الفرعنة .

وقد ترك العمال تحت رحمة صاحب العمل ، مدة ليست قصيرة من الزمن فلا قانون يحميهم من ظلمه . وساعات العمل طويلة والأجور منخفضة ، تكاد لا تفي بالقتوت الضروري للعامل وأسرته ، وإذا مرض العامل ، ظل قوته هو وأسرته تحت رحمة القدر ، وأما إذا توفي ترك خلفه عائلته ، التي استدان حتى تودع جثمان عاهلها ، مأواه الأخير ، وبقوام بلا مأوى ولا مورد .

زيادة الوعي العمالي :

وكان لهذه الحالة التي تنطوى على أقسى معاني البؤس والظلم ، أثر كبير في إيقاظ الوعي العمالي ، وساعد على ذلك تجمعهم في بعض المصانع . فهب عمال السجائر سنة ١٨٩٩ ، يطالبون أصحاب الأعمال ، لأول مرة منذ أيام محمد علي ، وبشكل إجماعي ، تحسين أجورهم ، وتقليل ساعات العمل . وتمسكوا بالإضراب حتى تجاب هذه المطالب . فأجيب ، ولكن السلطات ، حالت بينهم وبين تشكيل نقابة تدافع عن مصالحهم ، وتمثلهم أمام أصحاب الأعمال وأمام المسؤولين .

أول نقابة عمالية بمصر في ٢ أغسطس ١٩٠٨ : ولما كانت السلطات ،

مؤازرة لأصحاب رؤوس الأموال ، على الفحو الذي لمسناه ، في البحوث الماضية ، أدى كل ذلك إلى بقاء النبن واستمراره على العامل ، فالطالب التي أجيبت لعمال السجائر ، بعد قيامهم بالإضراب سنة ١٨٩٩ لم تكن إجابتها عن رغبة أكيدة . في تحسين حالة العامل ، الأمر الذي أبقى استمرار الشكوى من جانب العمال . فأعادوا الكرة مرة أخرى وأضربوا في سنة ١٩٠٣ بشكل إجماعي أكثر من سابقه ، فلم يوفقوا في الحصول على أجور أحسن من السابقة ، غير أنهم وفقوا

في إنشاء نقابة تدافع عن مصالحهم ، فأنشئت نقابة بين عمال ماتوسيان .
وفي ١٧ أكتوبر من السنة نفسها تأسست نقابة لجميع عمال سجاير القاهرة
ثم استعمرت النقابات في الظهور بعد ذلك ، ترفع صوت العامل ، وتطالب بحقه
وقد تعرضت بعض النقابات للفشل ، لظهور الحزبية بين أعضائها مثل نقابات
عمال الترام .

السلطات ومحاربة اليقظة العمالية :

واستمر نمو الوعي العمالي ، وأخذ يزداد في الظهور بزيادة تشكيل التنظيمات
العمالية ، غير أن السلطات ، أوجست خيفة من هذه اليقظة العمالية ، ووقفت منها
موقف الارتياح والخطر . فلهي اعترفت بنقاباتهم ، صراحة ولا هي أوقفت
تشكيلاتها . وأظنها لو حاولت ذلك لما قلحت ، فلا توجد قوة على البسيطة تمنع
تشكيل هيئة تدافع عن نفسها ، وتدفع الثمن والظلم الذي يقع عليها . الأمر الذي
يخالف نظام الكون ، وبمرضه للتهلكة والهلاك ، كما يقول تعالى « وتلك القرى
أهلكنا ما ظلموا » وتعددت النقابات وكثرت ، وتعددت بتعدددها وكثرت بكثرتها
تشكك المسؤولين .

أثر الحرب العالمية الأولى في الحركة العمالية : علمنا كيف نشطت بعض الصناعات
سنة ١٩١٤ ، وما تلتها من سنى الحرب العالمية الأولى ، بسبب تعذر الاستيراد
من الخارج وشجع على ذلك زيادة أرباح أصحاب الأعمال ، الأمر الذي جعلهم
يتوسعون في أعمالهم ، وينشئون بعض الصناعات الأخرى . كل ذلك أدى إلى
زيادة الأبدى العاملة^(١) كما أدى إلى زيادة تكلفتهم أيضاً .

فلما وضعت الحرب أوزارها ، تعرض الكثير منهم إلى البطالة لكساد كثير
من الصناعات التي قامت في ظروف استثنائية ، وزاد ضغط أصحاب الأعمال على
العمال من ناحية تخفيض الأجور وزيادة ساعات العمل ، ليضغطوا بذلك على
تكاليف الانتاج مما أدى إلى حدوث اضطرابات كثيرة في مجال العمل بالبلاد .

(١) بمراجعة جدول القوة العاملة ص ٦٤ يتبين زيادة القوة العاملة الزراعية الصناعية
والتجارية سنة ١٩١٧ عنها في سنة ١٩٠٧ زيادة محسوسة حيث كان مجموعها ٣٤٥٨٦٤
سنة ١٩٠٧ فأصبح ٤٩٨٦٤٣٨ سنة ١٩١٧ .

غير أن حركة إنشاء التنظيمات المالية خمدت خلال الحرب ، بسبب تسلط سيف الأحكام العرفية على رقاب الشعب ، وقد انتهزت السلطات عهد الأحكام العرفية لتهارب وتحمّد من اليقظة المالية باتباع سبل مباشرة وغير مباشرة .

ثورة سنة ١٩١٩ : تلك الثورة القومية ، على المستعمر وأعوانه ، والتي اشترك فيها جميع طوائف الأمة ، دون استثناء ، وأبلى فيها العمال على اختلاف مهنتهم الصناعية والزراعية والتجارية بلاء حسناً . وأصبحت قوة بحسب حسابها لها هيبتها ولها آثارها في الثورة ، وفي زيادة ارتباط السلطات الفاشية الظالمة المستعمرة .

تحريم الاضراب بدون أخطار : وقد بيت المسؤولون النية أزاء هذه القوة المالية ، التي نمت بنمو الشعور الوطني وتأثرت بروح الثورة الصادقة ، أقول بيتت السلطات النية الخبيثة للعمال ، وأرادت أن تفتت من قوتهم وتبعثر شملهم . فوقفت من نشاط العمال موقف العداء الصريح . وأصدرت التشريعات لا لتعالج مشاكلهم ، وإنما لتزيد من مشاكلهم وتضيف عليهم ظملاً جديداً . حرمت عليهم حق الاضراب دون أخطار المديرية أو المحافظة التابعين إليها قبل الميلاد المحدد للاضراب بخمسة عشر يوماً مع ابداء الأسباب^(١) . وتلى ذلك إصدار تقييمات أخرى لحركات العمال^(٢) وكانت تتذرع بالحجج المختلفة ، منها تغافل بعض ذوى الآراء الثورية في صفوف العمال ومحاولة استغلالهم واستئثارهم .

أول اتحاد للنقابات : ولم تعمل السلطات الرشيدة ، بالحكمة التي صدرت عن تجارب عديدة والقائلة « إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع » فرغم محاولة الحكومات المتعاقبة ، شل التنظيمات المالية ، بإصدار تشريعات مقيّدة تارة ، وبإنزالها من سلطات إدارية تارة أخرى ، تأسس أول اتحاد للنقابات بالقاهرة في نفس السنة التي أصدرت فيها هذه القوانين التي تعتبر معادية .

(١) المادة ٣٢٧ مكررة من قانون العقوبات . وقد اعتبرت أن الإضراب الذي لا يخطر عنه في الميلاد المذكور جريمة عقابها الغرامة ، وذلك سنة ١٩٢٣ .

(٢) المادة ٣٢٨ التي تعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو أجبار شخص على الانضمام إلى أحد الجمعيات .

وفي نفس السنة أيضاً تألف اتحاد آخر بالاسكندرية . هذا فضلاً عن زيادة عدد النقابات وعدد الأعضاء المنتمة إليها .

زعيم عمالي ... من النبلاء :

سنة الله في خلقه منذ خلق الله الأرض ومن عليها ، أن يكون المصلح الاجتماعي لأمة ما ، من نفس الأمة ، وأن يبعث الله تعالى في كل أمة رسولا منهم ولنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم . المصلح الاجتماعي الأول أكبر دليل على هذا المبدأ والنظام السليم .

« وهو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وأن كانوا من قبل لفي ضلال مبين »

ولكن مصر التي كانت إلى وقت قريب تسمى « بلد المعائب » ، كان زعيم عمالها من النبلاء لا من المال !! ولا أدري ، كيف يمكن للمقل تبرير ذلك ، كما لا أدري أيضاً ، أيمكن أن يشعر المرتوى بعطش الظمآن ، أو يحس الممتلئ بألم الجوع والحرمان !! وهل يمكن أيضاً أن يلبس ساكن القصور ، بقسوة سكنى القبور !! استحالات لا يمكن الجمع بينها ، ومن يحاول الجمع بينها ، كمن يحاول الجمع بين الثلج والنار في وعاء واحد . ولكن هذه المستحيلات وجدت في الطبقة العاملة ؛ فأصبح زعيمهم من طبقة النبلاء ومن طبقة الاقطاعيين ، يدافع عن مبادئ لم يلمسها ، ويدافع عن جوع وحرمان لم يتحسسها ، وأنه يحضر ذهني قول المسك « انتوانيت » المشهور ، عندما أزعجها ضجيج طاجي الخبز ، أن تسأل عن سبب هذه الضجة فيقال لها الشعب يريد خبزاً ، فنقول « أعطوهم كيك » وحق لها أن تقول هذا فهي لم تتذوق في حياتها معنى للحرمان والجوع والفاقة .

الحرب العالمية الثانية ومركزنا العمالية :

والثابت ، أن حركتنا العمالية كانت تنمو نموا ملحوظاً منذ ثورة سنة ١٩١٩ حتى ثورة سنة ١٩٥٢ ، (وهي مستمرة في النمو بشكل ملحوظ بعد ثورة سنة ١٩٥٢ مما سيأتي بحثه في الجزء الثاني) . وكان لهنضتنا الصناعية وازدهارها خاصة خلال الحرب العالمية الثانية كما يتبين من هذا البحث ، وزيادة رؤوس الأموال المستغلة

في الصناعة والتجارة ، والميل إلى إنشاء كثير من المصانع التي يعمل فيها عدد كبير من العمال ، كان لسكل ذلك أثر مباشر في تركيز العمال في كثير من المناطق ، مما أوجد التجانس والتفاهم بينهم ، وأشعرهم بضرورة الاتحاد للدفاع عن مصالحهم . الأمر الذي كسب الحركة العمالية ، فأخذ العمال بعض حقوقهم ، وجعل السلطات تنهى موقتها الغامض أزاء تنظيحات العمال ، وتعترف بها قانوناً .

السماح رسمياً بتأليف النقابات : وأخيراً وبعد مضي ما ينيف على ثلث قرن من الزمان اعترفت السلطات رسمياً بتأليف النقابات وسمحت قانوناً بتشكيلها ، بين العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة بعضها ببعض أو تشترك في إنتاج واحد .

وهكذا وبمسد جهاد عنيف إستمر أربماً وثلاثين سنة يتم الاعتراف رسمياً بالنقابات . علماً أنه اعترف بها في إنجلترا سنة ١٨٧١ وفي فرنسا سنة ١٨٨٤ . وأخيراً في مصر سنة ١٩٤٢ ، وكأننا نعيش متأخرين عن العالم بما يقرب من قرن من الزمان .

ومنذ ذلك الوقت ، وحركة تأليف النقابات تزداد يوماً بعد يوم ، وكذلك

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٢ — ١٩٥١

السنة	عدد النقابات	عدد الأعضاء
١٩٤٣	١٨٢	٧٩٢٥٥
١٩٤٤	٢١٠	١٠٣٨٧٦
١٩٤٥	١٨٩	٥٨٩٥٦٠
١٩٤٦	٢٨٨	٥٩٥٥٣٨
١٩٤٧	٤٤١	٥٩١٦٠٤
١٩٤٨	٤٧٨	١٢٤٠٩٤
١٩٤٩	٤٦٥	١٢٣٠٠٥
١٩٥٠	٤٩١	١٤٩٤٢٤
١٩٥١	٤٨٨	١٤٥١٠٨

يزداد عدد المنتمين إليها . وبالصحيفة السابقة بيان أحصائى بحركة النقابات بالقطر المصرى منذ سنة ١٩٤٢ - سنة ١٩٥١ .

ومن هذا الجدول يتبين أن عدد النقابات زاد فى الفترة المشار إليها زيادة سرية وكذلك زاد عدد الأعضاء المنتمين إليها . وبديهي كانت القاهرة أولى مدن القطر فى النشاط العمالى وبليها الاسكندرية ، نظراً لزيادة المصانع وزيادة الثقافة فى كل من البلدين . كما يتبين من الجدول الآتى :

عدد النقابات بالجمهورية المصرية من سنة ١٩٤٨

القاهرة	الاسكندرية	دمياط	القنال	السويس	الوجه البحرى	الوجه القبلى	لواء الحدود	المجموع
١٣٩	١٠٠	٨	٤٨	٨	١٢٥	٤٧	٣	٤٧٨
٢٨٠٣٦	٢٤٣٣٤	١٥١٧	٧٨٩٦	١٥٨٧	٤٧٠١٠	١١٨٢٢	١٨٤٢	١٢٤٠٩٤

العمال والحركات القومية :

أشرت باختصار إلى الدور الذى لعبه العمال فى ثورة ١٩١٩ وهى من الحركات القومية التى كان لها أثر عميق فى تطور تاريخ مصر الحديث . ولا عجب فى أن يقوم العمال بدور خطير فى جميع الحركات القومية بالبلاد . فهم من الطبقة المسكخة والكادحة من أبناء الوطن . ولقد قاموا فى سبيل هذا الوطن بتضحيات كبيرة فى الأرواح والأموال سواء فى ثورة ١٩١٩ أو بعد إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ . فتركوا العمل فى المعسكرات البريطانية ، رغم ارتفاع الأجور بها ، دون أن يطمثوا على مورد آخر لرزقهم . وليست الاضطرابات التى أحدثها القذائيين الذين قاموا بحركات استفزازية للقوات البريطانية ، منا يعمد . وكان جل هؤلاء القذائيين من العمال .

كما كان لحركات العمال كثير من الآثار التى حالت دون إعادة الرجمين لحكم البلاد ، بعد قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ المشهورة ، مما سيأتى تفصيله فى الجزء الثانى .

التشريعات العمالية المبكرة

والآن ، وبعد أن سردنا ، نشأة الحركة العمالية ونموها وتطورها ، والعقبات التي مرت بها ، يحسن لنا أن نذكر التشريعات العمالية التي صدرت من حكومات ذلك العهد والتي وصفناها بأنها مبتورة .

أشرت في صحيفة ١١٦ إلى المادة الأولى من مرسوم ٩ يناير سنة ١٨٩٠ والتي تسكف حرية العمل على النحو المذكور بالمادة . ورغم صدور هذا القانون الذي يكفل حرية العمل نلاحظ أن المشرع أغفل في نفس الوقت إصدار قوانين تحدد علاقة العمال بأصحاب الأعمال ، وتنظيم معاملاتهم ، إذا استثنينا مواد القانون المدني الأهلي من المادة ٤٠١—٤١٨ الخاصة بإيجار الأشخاص ، وكذلك المرسوم الصادر في ٦٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بخصوص المحافظة على الجمهور والعمال من أخطار الآلات الصناعية عند التصريح بتركيبها في المصانع . أما قانون ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ فقد صدر بشأن تشغيل الأحداث في محالج القطن ومصانع النسيج والدخان وغيرها .

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أنشئ مكتب العمل ، وكان ملحقا بإدارة الأمن العام ، فلما أنشئت وزارة التجارة والصناعة سنة ١٩٣٥ ضم المكتب إليها . وابتداء من سنة ١٩٣٣ تولى صدور القوانين المختلفة ، غير أن هذه التشريعات جميعها وحتى ثورة الشعب سنة ١٩٥٢ ، كانت مبتورة ، وقاصرة عن إعطاء العمال حقوقهم كاملة . فمن استثناء العمال الزراعيين كما ورد في أكثر من مناسبة ، إلى عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور إلى عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعي أيضاً . زد على ذلك زيادة ساعات العمل في بعض الصناعات الخطرة ، وعدم تحديد نظام معقول للإيجار وضالة فئات التمريض ، كما غفلت القوانين إيجاد نظام تشغيل العمال العاطلين . أو العمل على تثبيت فئات العمال المعرضين Decasualisation كعمال البناء وعمال الشحن والتفريغ ونحوهم .

من كل هذا يتضح قصور هذه التشريعات . أما لو حاولنا عمل مقارنة بين عمالنا

وعمال البلاد الأوروبية مثلاً ، لتبين بوضوح مدى القصور الذى انتهجته سياسة إصدار هذه التشريعات .

وماذا كنا نأمل من حكومات تأمر وتنهى ، بأمر مستمر ، نزلت في حمايته الأموال الأجنبية ، لتحسب ما يحلوا لها من أوجه الانتاج الصناعى والتجارى ؟ وماذا كنا نتوقع من حكومات تأمر وتنهى بأمر ونهى أصحاب رؤوس الأموال الاحتمالية ، أجنبية كانت أم محلية ؟

أنأمل من مثل هذه الحكومات أن تصدر تشريعات عمالية ، تعتبر موازين عدل بين مصاحبتين متناقضتين ، العمل ورأس المال ، أو تصدر قوانين لائقة بمعالجة مشكلة العمل الذى هو عنصر أساسى من عناصر الانتاج ، إن لم يكن أهم عناصره على النحو الذى ناقشناه سابقاً^(١) . وهل يحتمل أن تتوقع خيراً من حكومات ، هذه ، هي صفتها وتلك هي سياستها ، فتصدر قوانين ، تعالج هذا العنصر الأساسى فى الانتاج علاجاً حاسماً يؤتى ثماراً اقتصادية حسنة ، دون التفريط فى حق كل من العامل وصاحب العمل .

أتظن خيراً بتشريع عمالى ، كان لا يصدر إلا أثر ضغط وتهديد وأرهاب وأحياناً اضطراب ، من العمال . وهل كان من الممكن أن يكون هذا التشريع أزيد من كونه تشريع مبتوراً ، لصدوره عن سياسة سقيمة أساسها حماية الرأسمالى ، وإغداق الأرباح عليه ، وغبن الأيدى العاملة التى لها الفضل الكبير ، فى هذه الأرباح .

أجور العمال :

قلت أن التشريعات المالية ، لم تحدد حداً أدنى للأجور ، الأمر الذى جعل أجر العامل لا يقناسب وتكاليف المعيشة . مما جعل العامل ، لا يتمتع بمستوى معيشة لائق . فإذا استمعنا بالاحصائيات لإثبات صحة ذلك ، يتبين ، خلال السدة من سنة ١٩٣٨ — ١٩٥٢ ، أنه رغم ارتفاع متوسط أجر العامل النقدى — نظروف الحرب التى نتج عنها ارتفاع الأسعار — إلا أن معدل هذا الارتفاع ظل ،

(١) راجع صحيفة ١١٤ وما بعدها .

أقل من معدل ارتفاع الأرقام القياسية لنفقات المعيشة وللأسعار .
ولم تلحق الأجور بالأرقام القياسية في ارتفاعها إلا في سنة ١٩٥٢ ، ولم يكن
ذلك بفعل العوامل الاقتصادية وحدها وإنما بتدخل المشرع . والجدول الآتي
يبين مقدار انخفاض هذه الأجور .

جدول بتوزيع العمال تبعاً لفئات الأجر الأسبوعي
(إحصاء الأجور ليلية سنة ١٩٥٢ — الجدول التاسع)

فئات الأجر الأسبوعي بالقرش		العمال البالغون		العمال دون ١٨ سنة		جلة العمال	
النسبة المئوية	المعد	النسبة المئوية	المعد	النسبة المئوية	المعد	النسبة المئوية	المعد
أقل من ٦٠ قرشاً	٣٣٧٧	٣٠٤	٦٣٦١	٤١١	٩٧٣٨	٨٠٤	
٦٠ وأقل من ١٠٠ قرشاً	١٨٨٣٣	١٨٠٨	٦٨٨٧	٤٤٥	٢٥٧٢٠	٢٢٢	
١٠٠ » ١٥٠ »	٢٤٢٨٦	٢٤٢	١٧٤١	١١٢	٢٦٠٢٧	٢٢٥	
١٥٠ » ٢٥٠ »	٣٠٦٧٩	٣٠٧	٤٤٦	٢٩	٣١١٢٥	٢٦٩	
٢٥٠ » ٣٥٠ »	١١٧٦٧	١١٧	٤٠	٠٣	١١٨٠٧	١٠٢	
٣٥٠ » ٤٥٠ »	٥٠٤٨	٥	١١	—	٥٠٥٩	٤٠٤	
٤٥٠ قرشاً فأكثر	٦٢٢٠	٦٢	٢	—	٦٢٢٢	٥٠٤	
الجملة	١٠٠٢١٠	١٠٠	١٥٤٨٨	١٠٠	١١٥٦٩٨	١٠٠	

ويشير الجدول إلى وجود عمال بالغين يتقاضون أقل من ستة قروش يومياً
وهدد كبير منهم يبلغ ٤٦ و ٤٪ يتقاضون أقل من ٢٥ قرشاً يومياً . فإذا فرضنا
أن متوسط أسرة العامل تتكون من خمسة أشخاص ، فهل يكفي هذا الأجر
مواجهة نفقات المعيشة ؟

كل هذا يثبت ما قاساه عمالنا ، طوال مدة الحرب من شدة الغلاء . الأمر الذي
جعلهم يكافحون للعمل على رفع أجورهم مما أدى إلى زيادة أجور العمل كما يتضح
من الجدول الوارد بالصحيفة التالية :

واضح من هذا الجدول زيادة المنازعات المالية زيادة سرية خلال المدة المشار
إليها حتى بلغت سنة ١٩٤٣ أكثر من ضعف عددها سنة ١٩٣٩ و سنة ١٩٤٦

منازعات العمل من ١٩٣٩ - ١٩٥٢ (١)

السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات	السنة	عدد المنازعات
١٩٣٩	٣٥١٨	١٩٤٤	١١٩٧٠	١٩٤٩	١٦١١٠
١٩٤٠	٣٩٤٠	١٩٤٥	١١٦٩٢	١٩٥٠	١٨٨٢٣
١٩٤١	٢٨٥٣	١٩٤٦	١٤٧٤٠	١٩٥١	١٣٦٥٨
١٩٤٢	٥١٩٧	١٩٤٧	١٦٠٧٨	١٩٥٢	٣٩٢٥٨
١٩٤٣	٩٥١٣	١٩٤٨	١٥٤٤٧		

بلغت خمسة أمثال أما سنة ١٩٥٢ فبلغت ثلاثة عشر مثلاً . ولم يقل عدد المنازعات سنة ١٩٥١ إلا بسبب انصراف كثير من العمال لمرحلة التحرير القومي بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كما أشرت لذلك سابقاً .

ولو تعمقنا في البحث عن أسباب هذه المنازعات المالية لتبين لنا أن الأجور كانت من أهم أسباب هذا النزاع (١).

ويجب أن نثبت أن الفصل في معظم هذه المنازعات كان بالحكم بالطلبات . مما يثبت أن العمال كانوا على حق كما يتبين من الجدول الآتي :

نتيجة الفصل في المنازعات (١)

١٩٥٢		١٩٥١		١٩٥٠		نتيجة الفصل في المنازعات
النسبة المئوية	عدد القضايا	النسبة المئوية	عدد القضايا	النسبة المئوية	عدد القضايا	
٥٥	٢١٥٩٢	٦٨,٣٠	٩٣٢٠	٦٥	١٢١٣٤	الحكم بالطلبات
٠,٢٧	١٠٨	٠,٢٥	٤٥	١	١٧١	إحالة للتوفيق
١٧,٠٤	٦٦٩٠	٦,٣٥	٨٦٥	١٤	٣٦٢٠	غير معينة
٤,٠٣	١٥٨٥	٦,٣٥	٨٦٥	٧	١٤٠٣	إحالة إلى المحاكم
٢٣,٦٦	٩٢٨٣	١٣,٧٥	١٨٨٠	٩	١٦٨٣	منازعات منظورة
—	—	٥	٦٨٣	٤	٨١٢	مجهولة
٠,١٠٠	٣٥٢٥٨	٠,١٠٠	١٣٦٥٨	٠,١٠٠	١٨٨٢٣	المجملة

(١) الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات

ويشير هذا الجدول أنه حكم بالطلبات في أغلب هذه المفازعات ، الأمر الذي يدل على عدم تجنى العمال على أصحاب الأعمال ، بل يبين العكس . وهل يتصور المرء أن يستطيع العامل خلق أسباب غير صحيحة لوجود نزاع بينه وبين صاحب العمل ؟

تبرير تدخل الدولة في تحديد الأجور :

ظلت أحور العمل خاضعة لقانون العرض والطلب في الماضي ، مما أدى إلى تحكم أصحاب الأعمال في الأيدي العاملة ، تحكما جعلهم محرومين من التمتع بمستوى معيشة مناسب ولقد نادى كثير من رجال الاقتصاد والاجتماع بتدخل الدولة ، وسبوا أصحاب هذا الرأي بأنصار مذهب التدخل Interventionism وكان على رأسهم الاشتراكيون . ووجد فريق آخر لا يبرر مذهب التدخل ويمثل هذا الفريق أصحاب المذهب الفردي Individualism وأصحاب مذهب الأحرار Lineralism . وانتصر أصحاب مذهب التدخل وسنت معظم الدول تشريعات خاصة بالحد من الأجور ، على أساس تحديد حد أدنى يستطيع العامل به أن يجابه تكاليف المعيشة ، فيتمكن هو وأسرته أن يعيش معيشة مريحة . وألغت لجان لغرض تحديد الحد الأدنى للأجور سميت « Wage Boards » . وحددت للعامل أجر أساسي Base-Wage وأصبح له الحق في أن يتقاضى أجراً على العمل الإضافي حسب الزمن أو الانتاج . وبذلك ضمن العامل أجراً لا نقاً ولم يخضع لتحكم صاحب العمل المطلق في تحديد الأجر . ولقد نهج أصحاب الأعمال المتيقظين سياسات متنوعة في تشجيع العامل وترغيبه على الانتاج منها اشتراكه في نسبة معينة من الأرباح ، أو اشتراكه في رأس المال بإعطائه أسهماً بالإنجاز أو مخفضة أو تدفع على أقساط .

وظل التشريع المصري حتى سنة ١٩٥٣ ، خالياً ، كما ذكرت من تحديد حد أدنى لأجور العمال^(١) إلى أن تدارك المسئولون الشعبيون الحاصلون الأمر ،

(١) إذا استثنينا الأوامر العسكرية الخاصة بإعانة الغلاء والتي فرضت حد أدنى للأجور ، بما لا يقل عن ١٢٥ قرشا في اليوم للعمال البالغين ١٨ سنة فأكثر . ويتراوح بين ١٠-١٢ قروش لمن يقل عن ١٨ سنة . (من هذه الأوامر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠) .

مفوضموا قانون عقد العمل الفردى ١٩٥٣ الذى وضع بموجبه نظاما خاصاً لحماية أجر العامل وضمان حصوله عليه ونظام ساعات العمل والمسكافات والتمويضات الخ . . . وسنعود لبحثه فى الجزء الثانى إن شاء الله .

معارضة الرأسمالية الاحتكارية للتشريعات العمالية : كما أثرت سابقاً لمعارضة أصحاب الأعمال فى إصدار تشريعات عمالية مناسبة . فما يثبت ذاك توقف إصدار مشروع قانون نظام للتأمين الاجتماعى الذى تم دراسته سنة ١٩٥٠ . وكذلك توقف إصدار مشروع قانون أعدته وزارة الشؤون الاجتماعية فى أبريل سنة ١٩٥١ بفرض حد أدنى للأجور ، وجعل الحد الأدنى لأجر العامل الصناعى والتجارى ٢٥ قرشاً ولأجر العامل الزراعى ١٨ قرشاً . وذلك للمعارضة القوية من رجال الأعمال والقطاعيين .

أما التشريعات التى صدرت على أساس الضغط العالى ، فكانت فى معظم الأحوال لا تغطى للعامل حقهم كاملاً ، كما تبين لنا

مخاطبة الرأسمالية الوضعية للعامل والموظفين الأجانب :

وعلى النحو المبين فى مستهل هذا البحث وقفنا على مدى تدخل الرأسمال الأجنبى فى اقتصادات البلاد بصفة عامة ، وفى النهضة الصناعية بصفة خاصة ، وكان من أثر ذلك أيضاً وجود تفرقة واسعة بين معاملة العمال والموظفين الأجانب عن زملائهم من المصريين أصحاب البلاد وأهل الديار . ولم تكن هذه التفرقة لزيادة كفاية الأجنبى عن زميله المصرى ، فى الانتاج . وأما كانت تفرقة ناتجة من آثار تغفلل الرأسمال الأجنبى فى الانتاج ، وناتجة أيضاً من الآثار السيئة للامتيازات الأجنبية التى ظلت من سمات العهد البائد ، حقبة طويلة من الزمن . وبعمليات حسابية بسيطة « أنظر الجدول بالصفحة التالية » ، يتضح لنا أن متوسط أجر العامل الأجنبى فى السنة ٨٣٣ م . و ٢٠٧ ج . أى أن متوسط أجره اليومى ٥٧ قرشا مصرى . بينما زميله المصرى فمتوسط أجره السنوى ٢٦٣ م . و ٦٩ ج . واليومى ١٩ قرشاً أى أن العامل المصرى يتقاضى فى المتوسط أقل من ١/٣ ما يتقاضاه زميله العامل الأجنبى .

عدد العمال والموظفين في المصانع ذات الإنتاج حسب جنسيتهم وأجورهم
ومرتباتهم بالجنهيات في العام ، في المحافظات والمديريات في سنة ١٩٥١^(١) .

المحافظات والمديريات		عمال بالأجرة أو القطعة				موظفون بمرتبات شهرية			
		أحباب		مصريون		أجانب		مصريون	
		عدد	أجور	عدد	أجور	عدد	أجور	عدد	أجور
القاهرة	١٠٤١٩٦	٤٠٦	٥٠٣٦٠٢٩	٧١٤٧٥	٣٣٤٥٧٣	١٢٨٦	١٣١٣٨٠٦	٦٤٧٣	
الاسكندرية	٢٥٠١٩٨	١٥٨٥	٥٠١٦٨٦٤	٥٩٨٤٢	٦٤٤٩٨٧	١٨٦٠	١٢٣٣٩٨٥	٦٤٩١	
باقي المحافظات	٣٣٨٠	٢٠	٨٩٨٥٦٥	٩٤١١	٨٩٤٦١	١٢٣	٦٦٥٣٥	١٣٦١	
جمله المحافظات	٣٥٦٧٧٤	٢٠١١	١٠٩٥١٤٥٨	١٤٠٧٢٨	١٠٥٩٠٢١	٣٢٦٩	٢٦١٤٣٢٦	١٤٣٢٥	
مديريات الوجه البحرى	٥٢١٥٤	١٩٦	٤٥٢٧٠٥٥	٧٤٠٧٨	٢٦٣٦٧٨	٥٧٤	٩٣٣٩١٢	٤٨٢٤	
مديريات الوجه القبلى	٧٤٦٩٨	١٢٠	٢٥١٦٣٩٧	٤٤٩٩٩	١٨٥٧٢٢	٣٦٩	٥٤٧٦٥٥	٣٦٤٧	
جمله المديريات	١٢٦٨٥٢	٣١٦	٧٠٤٣٤٥٢	١١٩٠٧٧	٤٤٩٤٠٠	٩٤٣	١٤٧١٥٦٧	٨٤٧١	
الجمله العمومية	٤٨٣٦٣٦	٢٣٢٧	١٧٩٩٤٩١٠	٢٥٩٨٠٥	١٥٠٨٤٢١	٤٢١٢	٤٠٨٥٨٩٣	٢٢٧٩٦	

أما الموظف الأجنبي فتوسط راتبه السنوى ٢١٢ م . و ٣٥٨ ج . بينما
متوسط راتب زميله المصرى ١٨٧ م . ، ١٨١ ج . أى أن الموظف المصرى
يتقاضى في المتوسط نصف ما يتقاضاه زميله الأجنبي تقريبا .

وهو غبن نلقاه . في ديارنا ، وتحت سمع وبصر حكوماتنا ، فما بالك لو كنا
في الخارج فإلى أى حد يكون مدى هذا الغبن ؟ .

هذا رغم التقارير من الخبراء والأجانب التى تثبت أن العامل المصرى يستطيع
أن ينتج أكثر من زميله الأوروبى بنسبة تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ ٪ إذا توافرت
له نفس الظروف ، تلك التقارير التى أشرت إليها سابقاً .

الثقافة والتعليم المهني : علمنا في صحيفة ٢٨ « من جدول عدد السكان
حسب الحالة التعليمية » مدى نفشى الأمية بين السكان . ولم يكن الحال أحسن

(١) الجدول الثالث من إحصاء الإنتاج الصناعى بمصلحة الإحصاء والتعداد ١٩٥٣
(بعد اقتباس) .

حفاظاً في ثقافتهم ، إذا ما قورنت بالحالة الثقافية العامة لسكان القطر . ولقد اهتمت كثير من الشركات بمحاولة محو الأمية بين عمالها ، كما فرض قانون مكافحة الأمية الصادر في أغسطس ١٩٤٤ على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين عاملاً ، أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم . ومع هذا فازالت الأمية متفشية بين الطبقة العاملة .

ولقد أوصى المستر هارولد تيلر المدير العام السابق لهيئة العمل الدولية على الاعتناء برفع المستوى الثقافي للطبقة العاملة ولا يخفى على الجميع العلاقة الوثيقة بين المستوى الثقافي للعامل وكفايته الإنتاجية .

أما التعليم المهني في البلاد ، لإعداد الإخصائيين والفنيين والنصف فنيين فلم يحظ أيضاً بقسط وافر من اهتمام الدولة .

والآتي بيان احصائي عن عدد الطلبة في التعليم الصناعي والتجاري والزراعي في بعض فترات العشرين سنة الأخيرة .

عدد الطلبة المنتمين للتعليم المهني (١)

نوع التعليم	١٩٣٣/٣٤	١٩٣٦/٣٧	١٩٣٩/٤٠	١٩٤٢/٤٣	١٩٤٥/٤٦	١٩٤٨/٤٩	١٩٥٢/٥٣
صناعي	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠	١٣٢٤٥	١٤٨١٨	٢٣٦٩٤	١٤٣٧٤
تجاري	٤٥٤٢	٤٢٤٩	٦١٢٢	٥٥٤٤	٦٥٥٦	١٠٤٧٧	١٠٨٧٦
زراعي	١٢٩٨	١٦٤٣	١١٤٦	٥٩٠	١١٩٧	٣٣١٢	٤٩٣٠
المجموع	١٩٤٠٦	٢٣٤٥٠	٢٢٩٦٨	١٩٣٧٩	٢٢٥٧١	٣٧٤٨٣	٣٠١٨٠

(١) مقتبس من الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ - لم يدخل ضمن هذا الإحصاء الطلبة المنتمين للتعليم المهني العالي .

(م — ٩ مصر بين عهدين)

مصر الأستاذ الأول للبشرية

وختام هذا البحث الصناعى ، أسجل حقيقة لا يختلف فيها اثنان من رجال التاريخ ، حقيقة دلت عليها جميع سجلات التاريخ ، المختلفة وأشرت إليها في مستهل هذا الكتاب ألا وهى أن « مصر الأستاذ الأول للبشرية » فصر علمت شعوب أهل الأرض قاطبة الزراعة ، كما علمتهم الصناعة . مصر علمت الناس ، الفن المعمارى ، والعلوم الكيميائية ، والصناعات الدقيقة ، التى عجزت القرون السابقة . واللاحقة عن معرفة خباياها وأسرارها ، كما وعجزت عن الأتيان بمثلا . وتلك آثارها ما زالت قائمة تحارب الزمن ، وتتحدى العلماء والمخترعين .

فإذا انتقلت لمصور قريبة ، عهد البطالسة مثلا ، نجد أنها كانت أحسن البلدان فى الموازنة الاقتصادية والتكامل المنسجم فيها بين الصناعة والزراعة والتجارة . ويقر بذلك كثير من المؤرخين ومنهم Ferrero فيقول « كانت الصناعة المصرية أولى الصناعات فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، بفضل مهارة الميديين من صناع الإسكندرية الذين كانوا يصنعون الأقشة الدقيقة وأنواع الطيب والزجاج ، وأوراق البردى وأشياء أخرى كثيرة ، يصدرها الأثرياء من التجار إلى جميع البلدان ، وكانت مصر تسلم معادن نفسية فى مقابل ما تصدره من المصنوعات (١) . وقد مررنا بصورة سريعة ، فى هذا البحث ، فعلما الأسباب التى جعلتها ، تفقد هذه المسكنة ، وتفقد هذا المركز العالمى الممتاز . طوال عهد ، زائف ، مضلل . وسنعمل فى الجزء الثانى ، كيف أنها الآن : وفى عهدها الجديد المستفير ، تقاهب للاستعادة ذلك المركز . وأننا لبالفوه بأذن الله .

(١) Grandeur et décadence de Rome. — الترجمة الفرنسية — جزء ٨

صفحة ٨٠ ومعلوم أن الصناعات المشار إليها ، كانت أهم وأدق الصناعات فى ذلك العهد .

البحث الخامس

التجارة^(١)

تكلمت عن مبدأ اشتباك الظواهر الاقتصادية ، في مناسبة سابقة ، وأعود
هنا أقول أن الظواهر الاقتصادية ، تتمثل بسلسلة متشابهة الحلقات ، فإذا ظهر
ضعف في إحدى هذه الظواهر الاقتصادية ، أثر ذلك في بقية الظواهر ، حتى شمل
الضعف جميع أركان الحياة الاقتصادية ، للدولة . وما بالنا الآن وقد تبين لنا مقدار
الضعف الذي ألم بإنتاجنا الزراعى ، وتبين كذلك مدى تأخر البلاد في الإنتاج
الصناعى . فإذا يكون نشاطنا التجارى ؟؟

ومن البداهات الاقتصادية أيضاً ، أن الدولة كلما فاض إنتاجها الزراعى
أو الصناعى عن استهلاكها ، زاد نشاطها التجارى ، بتصدير هذا الفائض . ونظراً
لضعف منتجاتنا كانت دائماً بصفة عامة تجارتنا الخارجية ليست في صالحنا .

أخطاء الاعتماد على محصول واحد : ونظراً لأن مصر ، ظلت طوال ذلك العهد
تتمثل بلد المحصول الواحد Monoculture حسب ما ذكرت في الفصل الأول
(صحيفة ٥٣) ، كان ميزاننا التجارى يعتمد اعتماداً كلياً على هذا المحصول . واعتبر
القطن أساس تجارة مصر الخارجية . فإذا كان المحصول وفيراً ، وثمنه طيباً نشطت
تجارتنا الخارجية (والداخلية أيضاً) وكان ميزاننا التجارى في صالحنا ، أما
« لو جاءت الرياح بما لو نشته السفن » . وصاب المحصول آفة فأتت على معظمه ،
أو انخفضت أثمانه ، أو تحكّم فينا المحتكر للشراء « الانجليز » كما حدث مراراً ،
كانت الطامة الكبرى ، وانقلبت كفت الميزان لغير صالحنا ، تهدد تجارتنا ،
وعملتنا واقتصادياتنا ، في الداخل والخارج .

(١) اكتفيت بالإشارة إلى بعض مواضع التجارة الخارجية ، دون الداخلية ، فقط لضيق المقام .

أخطاء الاعتماد على سوق واحد : وانجلترا تعتبر خلال معظم فترات العهد الماضي — إن لم تكن خلال جميع المدة — العميل الأول للبلاد سواء من ناحية الصادرات أو الواردات^(١).

مكتب للتسويق في لندن : ومما يثبت مدى الاعتماد على السوق الانجليزي ، خاصة في الاستيراد ، إن الحكومة أنشأت مكتباً للتسويق ، مركزه لندن . يسمى مكتب التفتيش الهندسي الذي كان يكلف الدولة سنوياً نحو مائة ألف جنيه . وقد أنفى العهد الحاضر ، هذا المكتب . وفعل خيراً بهذا الألغاء^(٢) .

عجز الميزان التجاري المستمر :

ويظهر من هذا الميزان^(٣) عجز ميزاننا التجاري الذي استمر اثنتي عشرة سنة :

(١) سأذكر فيما بعد بياناً إحصائياً حول تجارتنا مع إنجلترا .
(٢) وإليك تعليق نشر بصيغة الأخبار في ١٢/٢٨/١٩٥٣ حول هذا الإلغاء :
ألغت الحكومة مكتب التفتيش الهندسي في لندن وفرت بذلك نحو ١٠٠ ألف جنيه .
ولي أن أعتبط بهذا القرار أكثر من غيري فنذ شهرين أو ثلاثة كتبت أسائل الحكومة فيم بقاء هذا المكتب الذي أنشئ في عهد الاحتلال لكي يكون وسيطاً بين الحكومة وبين البيوت التجارية والصناعية التي تشتري منها حاجياتها ، وجعل مركزه لندن ، إذ كانت كل المشتريات تقريباً تتم من بيوت وشركات بريطانية .
ويوم كتبت هذا اتصل بي مدير مكتب الأستاذ رزق وقال إن عند مدير السكة الحديد تصحيحات كثيرة لما كتبت ، فقلت له إذا كان لدى المدير تصحيح فليبعث به إلى . قال إنه يرجو لو زرتة لكي يزودك بالمعلومات الصحيحة عن هذا المكتب النافع فقلت له : إذا كان المدير يهيم أن يبقى المكتب أو يعتقد أن بقاءه ضروري للمصلحة العامة ، فليزورني ويقنعني .
ولكن المدير الفاضل لم يرسل تصحيحاً لما كتبت ، كما أنه لم يتفضل بزيارتي . وهكذا بقيت المعلومات التي كتبتها صحيحة ، وبقي هذا المكتب أمراً باهتاً من آثار الاستثمار ، إلى أن قضت عليه الحكومة وألغته .

وهكذا تحررت الحكومة وتحررت مصلحة السكة الحديد بالذات من أسار مكتب فقد كل سبب لوجوده ، وأصبحت في حل من شراء ما تشاء من أية شركات مهما تكن جنسيتها ، وطبقاً لما توحى به المصلحة العامة وحدها .

بقي أن مدير السكة الحديد لا ينبغي أن يكون له شأن مالي إطلافاً في مشتريات المصلحة . وإذا كانت التقاليد أو السوابق قد جرت على ذلك ، فينبغي أن توقف وأن يعدل عنها . فإن هناك تقاليد وسوابق ثبتت لظروف معينة تتعلق بالاحتلال أو بنظام العمل أو بنوع الحكم . وقد انتهت اليوم حكمتها ، فيجب أن تنتفي هي ذاتها ، وتقوم بدلا منها تقاليد وسوابق تتفق والنظام الجديد ونوع الحكم الجديد . « محمد زكي عبد القادر » — « نحو النور »

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٩٣٨ — ١٩٥٢ و مقدرا بالجنهات المصرية (١)

زيادة الواردات (الجزء في الميزان التجاري)	زيادة الصادرات	الواردات من بضائع وسبائك ذهبية وقود	الصادرات			السنة
			جملة الصادرات	صافى البضائع الواردة	المنتجات والصناعات المصرية	
٦٨٢٩٣٥٩	—	٣٦٩٥٤٤٧٣	٣٠١٢٥٠١٤	٧٧٦١٦٦	٢٨٥٨٧٣٦٦	١٩٣٨
—	٧٤٠٣٥٠	٣٤٠٩٠٩٢٣	٣٤٨٣١٢٧٣	٧٤١٢٨٢	٣٤٠٨٩٩٩١	١٩٣٩
٣٠٥٦٦٩٢	—	٣١٣٧٧٨١٥	٢٨٣٢١٢٢٣	٥٠٧٩٧٤	٢٧٨١٣٢٤٩	١٩٤٠
١٠٥١٥٣٣٨	—	٣٣١٢٧٣٣٥	٢٤٦١١٢٩٩٧	٤٨٨٩١٩	٢٢١٢٣٠٧٨	١٩٤١
٣٦٢٢٧٠٣٧	—	٥٥٥١٢٠٠٤	١٩٢٨٤٩٦٧	٥٣٦٨٧٦	١٨٧٤٨٠٩١	١٩٤٢
١٢٦١٦٨٠٤	—	٣٩١٩٦٤٢٦	٢٦٥٧٩٦٢٢	١٥٤٩٠٤٥	٢٥٠٣٠٥٧٧	١٩٤٣
٢١٠٠٦٢٨٨	—	٥١٠٠٧٣٩٨	٣٠٠١١١٠	٣٠٥٦٠٥١	٢٦٩٤٥٠٥٩	١٩٤٤
١٥٣١٦٤١١	—	٦٠٢٧٥٧٦٩	٤٥١٥٩٣٥٨	٣٠٥٢٩٣٦٠	٤١٦٢٩٩٩٨	١٩٤٥
١٤٢٥٤٩٧٤	—	٨٣٦٤٧٨٣٢	٦٨٩٩٢٨٥٨	٥٣١٢٣٢٤	٦٣٦٨٠٣٣٤	١٩٤٦
١٢٦٢٦٩١٢	—	١٠٢٤٦٣٦١٥	٨٩٨٣٦٧٠٣	٣٨٥٨٠٨٠	٨٥٩٧٨٦٢٣	١٩٤٧
٢٩٧٧٣٥٨٨	—	١٧٢٨٧٥٥١١	١٤٣١٠١٩٩٣	٢٣٦١٢٢٣	١٤٠٣٧٤٠٧٠	١٩٤٨
٤٠٢٢٧٨٥٨	—	١٧٨٢٢٩٧٠	١٣٨٠٠١٨٤٢	٢١٢٦٩٩٣	١٣٥٨٧٤٧٨٤٩	١٩٤٩
٣٧٢٥٨٠٨٩	—	٢١٢٦٨٥٣٠٧	١٧٥٤٢٧٢١٨	٢٤٦٨٥٢٨	١٧٢٩٥٨٦٩٠	١٩٥٠
٧٦٥١٧٨٠١	—	٢٧٩٥٩٥٦٥٤	٢٠٣٠٧٧٨٥٣	٢٤٣٨٧٠٢	٢٠٠٦٣٩٠٥١	١٩٥١
٧٣٦٥٤٩١٦	—	٢١٨٧٧٠٩٧٩	١٤٥١٦٠٦٣	٢٢٦٤٦٧٥	١٤٢٨٥١٣٨٨	١٩٥٢

(١) أخذ هذا البيان من النشرة السنوية عن التجارة الخارجية وذلك من ١٩٣٨ — ١٩٣٩ أما من سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ فأخذ من إحصاءات الكتاب السنوي لاتحاد الصناعات ١٩٥٢ / ٥٣ صحيفة ٣٤٧ — ويلاحظ أن الصادرات من المنتجات والمصنوعات المصرية يتخلل سلعها السبائك الذهبية والنقود بجانب المنتجات والمصنوعات الأخرى. وكذلك الإيرادات يدخل ضمنها واردات السبائك الذهبية والنقود.

مبتالية بين سنة ١٩٤٠ — سنة ١٩٥٢ ، ولا أدري ماذا يكون مسير تلك الدولة التي يظل ميزانها التجاري في غير صالحها طوال هذه الفترة ، ولماذا أغفل المسئولين عن ذلك العهد ، مثل هذا الخطر الذي يهدد البلاد باستنزاف أموالها ومواردها وزيادة مديونياتها الخارجية ، ومسئولياتها الدولية ؟ أكانوا يجهلون هذا العجز ، المأخوذ من الاحصائيات الرسمية . أم يجهلون أخطاره ، التي لا تخف في القرن العشرين على الرجل المثقف ، وهل لم يلمسوا هذه الأخطار طوال هذه الفترة ؟ أم حسبوا أن مصر من الدول التي لها موارد غير منظورة لدرجة أنها تمحو جميع آثار عدم توازن الميزان التجاري ؟ وإذا كان هذا الادعاء صحيحاً فأين لنا هذه الموارد غير المنظورة ؟ أتوجد لنا أموال مستثمرة خارج البلاد ، تدر علينا مثل هذه الموارد ؟ الجواب ليس بالنفي فقط ، وإنما بالمكس ، فقد ورد فيما سبق كيف أن معظم رؤوس الأموال التي كانت مستخدمة في الصناعة والتجارة كانت معظمها أجنبية وكذلك ما زال حتى الآن كثير من رؤوس الأموال أجنبية في كل من الإنتاج الصناعي والتجاري . أما في الإنتاج الزراعي فإحصاء توزيع الزمام حسب نوع الملكية في إحصاء سنة ١٩٥٠ يشير إلى أن أطيان المصريين ٥١٥٩٧٦٨ فدان بينما أطيان الأجانب ٢١٥٧٨٣ فدان فالأجانب يمتلكون من الأطيان المصرية عدداً ليس بالقليل من الأفدنة^(١) . وعليه فهذه الأموال الأجنبية المستثمرة في البلاد تعطى للميزان التجاري أهمية بالغة ، وتعمل له أثر كبير في التأثير على ميزان المدفوعات كما سيتبين فيما بعد .

المسئولون المصريون في ذلك العهد يرعون مصلحة الإنجليز أكثر من

الإنجليز أنفسهم :

وكأن في عرض بيان الميزان التجاري خلال السبعين سنة الماضية منذ سنة ١٨٨٤ حتى سنة ١٩٥٢ ، أؤكد القول بأنه كان من بين المسئولين المصريين ، من يراعى مصالح الإنجليز أكثر من الإنجليز أنفسهم . إذ أن ميزاننا التجاري أيام الاحتلال (قبل سنة ١٩٢٢) كان في معظم الأوقات لصالح مصر وإليك بيان ذلك :

(١) ورد في ص ١٥ إحصاء آخر لسنة ١٩٤٩ .

ملخص حركة تجارة مصر الخارجية من ١٨٨٤ - ١٩٣٧ مقرباً بملايين الجنيهات (١)

السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات	السنة	الصادرات	الواردات
١٨٨٤	١٣٠١	١٠٠٤	١٩٠٠	٢٠٠٠	١٨٠٢	١٩٢٠	٨٨٠	١٠٢٠٣
٨٥	١٣٠٠	١٢٠٩	١	١٨٠٨	١٨٠٣	٢١	٤٢٠٥	٥٥٠٧
٨٦	١٣٠٥	٩٠٧	٢	٢٠٠١	١٩٠٦	٢٢	٥١٠٤	٤٣٠٤
٨٧	١٣٠٢	١١٠٢	٣	٢١٠٦	٢٣٠٢	٢٣	٦٠٠١	٤٧٠٥
٨٨	١٣٠١	٩٠٨	٤	٢٣٠٨	٢٨٠٥	٢٤	٦٧٠٤	٥٢٠٢
٨٩	١٤٠٢	٨٠٩	٥	٢٤٠٥	٢٦٠٣	٢٥	٦٠٠٦	٥٨٠٨
٩٠	١٤٠٣	١١٠١	٦	٢٧٠٤	٣٣٠١	٢٦	٤٣٠٣	٥٢٠٨
٩١	١٥٠٧	١٢٠٠	٧	٣٣٠٢	٣٣٠٩	٢٧	٤٩٠٧	٤٩٠٠
٩٢	١٥٠٧	١٢٠٩	٨	٢٦٠٤	٢٩٠٣	٢٨	٥٧٠٦	٥٢٠٥
٩٣	١٦٠٦	١١٠٧	٩	٣٣٠٠	٢٩٠٣	٢٩	٥٣٠٨	٥٦٠٣
٩٤	١٤٠٠	١١٠٣	١٠	٣٦٠٤	٣٦٠٥	٣٠	٣٢٠٩	٤٧٠٥
٩٥	١٥٠٣	١٢٠٧	١١	٣٦٠١	٣٤٠٥	٣١	٢٨٠٨	٣١٠٥
٩٦	١٥٠٥	١٣٠٥	١٢	٤٢٠٥	٣٧٠٥	٣٢	٢٧٠٧	٢٧٠٤
٩٧	١٥٠١	١٣٠٥	١٣	٤٣٠٤	٣٧٠٧	٣٣	٢٩٠٥	٢٦٠٨
٩٨	١٤٠٢	١٣٠٨	١٤	٣٠٠٩	٢٣٠٦	٣٤	٣١٠٦	٢٩٠٣
٩٩	١٧٠٤	١٦٠٠	١٥	٢٧٠٧	٢٠٠١	٣٥	٣٦٠٧	٣٢٠٢
			١٦	٣٨٠٢	٣٢٠٥	٣٦	٣٣٠٩	٣١٠٥
			١٧	٤١٠٦	٣٤٠٤	٣٧	٤٠٠٦	٣٨٠٠
			١٨	٤٦٠٨	٥١٠٨			
			١٩	٨٠٠٢	٤٧٠٦			

ومن هذا البيان الإحصائي يتبين أن ميزاننا التجاري ظل في صالحنا طوال الفترة التي سبقت سنة ١٩٢٢ باستثناء عجز في السنوات من ١٩٠٣ - ١٩٠٨ وفي سنة ١٩١٠، ١٩١٨، ١٩٢٠، ١٩٣١. أي أن الميزان ظل في صالح مصر.

(١) النشرة السنوية للتجارة الخارجية سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ صحيفة ١٩ (بعد التقريب للملايين الجنيهات .)

٢٨ سنة خلال تلك الفترة التي كانت فيها البلاد خاضعة للاحتلال الإنجليزي البغيض وكان الميزان في غير صالح البلاد لمدة عشر سنوات .

أما في الفترة بين ١٩٢٢ - ١٩٣٦ وهي فترة عهد الاستقلال المقيد بالتحفظات الأربعة فكان الميزان في صالح مصر أغلب سنوات تلك الفترة كما هو واضح من البيان السابق . (ص ١٣٥)

حتى إذا أنهقلنا إلى عهد الاستقلال التام حسب معاهدة سنة ١٩٣٦ والتي سميت في خلال ذلك العهد معاهدة الشرف والاستقلال والصدافة أيضاً فظاهر من البيان الإحصائي السابق والبيان الوارد بصحيفة (١٣٥) أن الميزان التجاري للبلاد كان في عجز مستمر خلال الستة عشر سنة المحصورة بين سنة ١٩٣٦ و ١٩٥٢ باستثناء ثلاث سنوات هي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ و ١٩٣٩ .

فإذا اتضح لنا أن إنجلترا كانت تلعب الدور الهام في تجارتنا الخارجية وأن معظم معاملتنا الخارجية كانت دائماً معها وكانت هي العميل الأول لنا كما سبق الإشارة إليه ، أقول إذا اتضح هذا لتبين على أساس هذه الإحصائيات الرسمية أن من بين المصريين الذين تحموا مسؤولية البلاد خلال ذلك العهد يوجد - للأسف الشديد - من كان يراعى مصلحة الانجليز أكثر من الانجليز أنفسهم . ولما لا ؟ والإنجليز هم أصحاب الفضل الأول على معظم هؤلاء المسؤولين ، ولين يطمئن الرجل منهم على كرسي الحكم إلا إذا قدم فروض الطاعة لهؤلاء الإنجليز ، وكان الرجل يعمل جاهداً ، ما في مصلحة المستعمر ، حتى يظل محتفظاً بهذا الكرسي المسحور .

زيادة العجز أضاعافاً مضاعفة : ورغم استمرار عجز ميزان البلاد التجاري اثنتي عشرة سنة كما يظهر من الإحصاءات الواردة وكما ذكرت ، يلاحظ أيضاً في نفس الإحصاء أن العجز في ١٩٤٠ بلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات فإذا به يزيد إلى ثلاثة أمثال في السنة التالية ثم إلى اثني عشر مثلاً في السنة التي تليها . وتميل الأرقام للهبوط في ١٩٤٣ لتبدأ مرة أخرى في الارتفاع السريع حتى سنة ١٩٥٠ . أما في ١٩٥٣ فقد بلغ مقدار العجز أربع وعشرين مثلاً كما كان عليه في سنة ١٩٤٠ . حيث بلغ مقداره ٧٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً . الأمر الذي هدد اقتصاديات

البلاد تهديداً خطيراً ، وظلت آثاره السيئة باقية حتى وقتنا الحالى .
أخطاء حكام مفسدين يقع عبء اصلاحها على الشعب ويعانى آثارها اثنان
وعشرين مليون نسمة . وهكذا يتحمل الشعب أخطاء حكامه الفارين ، ويعانى
من آثارها كثيراً من الحرمان وكثيراً من الفاقة أيضاً فينتشر الفقر والجهل
والمرض بين الشعب حقبة طويلة من الزمان وكان من أهم المشاكل التى واجهت
قادة الشعب فى العهد الحالى إصلاح أخطاء حكام استمرت نيفاً وسبعين عاماً
متعاقبة ، بعد أن حكم الشعب على هؤلاء الحكام الفاسدين بالتعفى الأبدى عن
أموال البلاد التى أفسدوها وأفقروها واستنزفوا مواردها فى الداخل والخارج .

الطرق السيطانية فى تهريب الأموال للخارج :

وإذا تعمقنا فى فحص ميزاننا التجارى قبل سنة ١٩٢٢ وبعدها حتى سنة
١٩٤٠ نلاحظ أن المعجز الذى طرأ على الميزان خلال تلك الفترة ، فى السنوات
التي أشرنا إليها سابقاً ، عجز ضئيل نسبياً ، بلغ أقصاه فى سنة ١٩٢٠ وسنة
١٩٣٠ عند هبوط ثمن القطن . وكان السبب الأساسى فى ظهور هذا المعجز
انخفاض ثمن المحصول الرئيسى الذى يمثل بين ٧٠ - ٨٧ ٪ من صادراتنا كما
ذكرنا سابقاً .

غير أنه ابتداء من سنة ١٩٤١ - ١٩٥٢ والمعجز يزداد ، ويتضاعف ، كما
يتبين من البند السابق ، لدرجة أنه بلغ ٢٤ مثلاً لما كان عليه سنة ١٩٤٠ ، رغم
أن أسعار القطن خلال معظم سنى تلك الفترة ، كان متحسناً ، بل بلغ سعر القطن
فى بعض تلك السنوات أرقاماً خيالية .

فبعد أن كان سعر الأشموني مثلاً سنة ١٩٣٩ ، ١٨ ريال ، بلغ السعر سنة ١٩٤٧
٥٨,٨٥ ريال وسنة ١٩٥٠ ارتفع إلى ١٢٩,٦٥ من الريالات .
أما السكر فكان سعر القنطار سنة ١٩٤٠ ، ١٨ ريالاً ، ارتفع إلى ٩٢
ريالاً سنة ١٩٤٨ ثم إلى ١٣٧,٩٠ ريالاً سنة ١٩٥٠ .

وكانت كمية الواردات قليلة خلال مدة الحرب العالمية الثانية ، نظراً لصعوبة
النقل ولانشغال الممبل الأول لنا (إنجلترا) بويلات الحرب القاسية ، وتعرضها

للغارات الجوية ، وغيرها ، مما أثر في إنتاجه وأثر في مصادراته أيضاً .

وعلى هذا يستطيع الباحث أن يسأل بالحاح عن أسباب زيادة الواردات على النحو المذكور في ميزاننا التجارى ، وخاصة في الفترة التي انشغلت فيها البلاد بالحرب في فلسطين ، والفترة التي أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وبدأ فيها كفاحنا الشعبى لجلاء المستعمر الأمر الذى أوجد قلقاً وأدحل العرب في نفوس المستغلين وأعوان المستعمر وأعوان فاروق وغيرهم ، فأوجسوا من الشعب ويقظته خيفة ، وأخذوا بطرقون أبواب التهريب بشق الطرق ، منها تهريب جزء كبير من الأموال لإيطاليا بحجة شراء أسلحة ، ظهر للجميع منها أنها فاسدة ، ولقد ثبت أن أسهل وآمن باب التهريب « في نظر هؤلاء طبعاً » هو الاتفاق مع المصدرين الأجانب في الخارج لرفع قيم سلمهم التي يصدرونها لمصر بزيادة صورية يدفعونها لمن يريد تهريب أمواله إلى الخارج مقابل عمولة معينة .

ولزيادة إيضاح هذه الطرق الشيطانية ، نفرض أن مصدراً في إنجلترا صدر بضاعة تزيد من الناس بمصر قيمتها ١٠٠٠٠ باون استرلينى ، فالمهرب أو وكيله يتفق مع المصدر في إنجلترا على تقدير هذه البضاعة في الفاتورة بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرلينى مثلاً ، والمهرب أو وكيله ، بمصر يعطى علماً لزيد المستورد بمصر ، بذلك ويفتح زيد المستورد المصرى لأمر مصدريه بإنجلترا اعتماداً بمبلغ ١٥٠٠٠ باون استرلينى منها ١٠٠٠٠ من ماله الخاص ثمن البضاعة الحقيقي و ٥٠٠٠ من مال المهرب ويستلم المصدر في الخارج قيمة الاعتماد - بعد تصدير البضاعة طبعاً - وقدره ، ١٥٠٠٠ باون استرلينى يأخذ منها ١٠٠٠٠ ثمن بضاعته والـ ٥٠٠٠ الباقية ، يستلمها المهرب أو عميله ، وبديهي أن المصدر في الخارج يتقاضى عمولة نظير إتمام مثل هذه الصفقة .

أما مراقبة النقد في وزارة المالية ، وكذلك إدارة التصدير والاستيراد ، قد أغفلنا هذا الاجراء قصداً أو بدون قصد ، وإن كان الاحتمال الثانى أقل بكثير من الاحتمال الأول ، لأن التهريب اتخذ أرقاما كبيرة ومرتفعة ، وكانت البضاعة المستوردة تأتي ببيانها في الفاتورة بما يساوى الضعف في كثير من الأحيان . ولماذا

لا يكون مثل هذا الاجراء بناء عن خطة مدروسة ، وخاصة أن المهربين ، جلهم كانوا من أصحاب النفوذ والسلطان أو ممن ينتسبون إليهم بأى صلة ، ومن الممكن القول أن الرشوة - التى كانت شعار ذلك العهد البائد - لعبت دورا خطيرا فى اتعام مثل هذه الصفقات من التهريب .

وهكذا عمد وشجع المسئولون فى ذلك العهد على نزح أموال البلاد للخارج ليضمنوا حياة رغدة ، إذا طردهم الشعب ، نتيجة سياستهم الخاطئة ، ونتيجة استنزاف أموال الشعب واغتصابها . وقد كانت نتيجة ذلك بعد أن تنبه رجالنا الحاليون ، أن صادروا أموال أسرة محمد على ، تلك الأسرة التى كانت أسبق الناس فى استنزاح ثروة البلاد للخارج .

صفقات وهمية :

وقد تجاوزت طرق التهريب هذه الحيل الشيطانية إلى حيل أخرى مكشوفة ، عندما اطمأن المهربون إلى المسئولين عن ذلك العهد ، وتجاهلهم هذه العمليات ، وذلك باتباع نظام الصفقات الوهمية . وإليك بعض ما نشر فى الصحف حول هذا الموضوع ، عندما اكتشف أمر المهربين وحيلهم^(١) :-

تقوم نيابة التطهير بالاشتراك مع قسم مكافحة التهريب ببحث موضوع تهريب أموال مصرية كبيرة للخارج ، عن طريق صفقات وهمية ، كانت تعقد فى المهود الماضية .

وقد أرسلت إلى جميع الوزارات والمصالح الحكومية خطابات لمعرفة جميع الصفقات والعمليات التجارية ، التى قام بها أفراد معينون . هذا ويرجح أن هذه الصفقات اتخذت ستاراً لعمليات تهريب غير مشروعة للخارج .

وقد كشفت اللجان ، التى شكلت لبحث هذا الموضوع ، عن صفقات كثيرة وهمية كانت تتخذ ستاراً لتهريب الأموال للخارج ، وسيكشف عنها بعد أن يتم التحقيق .

(١) الأخبار فى ٢٨/١٢/١٩٥٣ (حذفت الأسماء ليستمر الكتاب محافظاً على صبغته .

العلنية) .

عروضه ضخمة :

«وعلم مندوب «الأخبار» أن اللجنة التي شكلت في وزارة التموين لهذا الغرض قد أعدت تقريراً ذكرت فيه أنها تلقت من بعض هؤلاء الأفراد عروضاً ضخمة تبين أنها تنطوي على عمليات تهريب كبيرة ، واستطاعت الوزارة أن توقف هذه العروض في حينها .

ومما يذكر أن السمسار كان قد جاء إلى مصر في خلال الأعوام الماضية . منتحلاً صفة كبار رجال الأعمال ، ثم اتضح أنه لم يحضر إلا للاشتراك في عمليات التهريب للخارج ، فأبعد من البلاد .

هذا وقد كانت الطريقة المتبعة للتهريب أن تعقد صفقات وهمية في الخارج ، وتدفع قيمة أثمانها لحساب صاحب الصفة في البنوك الخارجية ، ولا تورد البضائع المتفق عليها إلى مصر .

محاولة علاجية فاشلة لأصلاح في الميزان نتيجة التلاعب في سوق القطن والاستثمار بالمعنويات : ونعود لميزاننا التجاري مرة أخرى لنلمس عيوباً متنوعة ومختلفة فأقول أن بعض الحكومات حاولت استدراك هذا الخطر ، ففكرت ابتداء من ١٩٥٠ تفكيراً جدياً في إيجاد علاج لهذا المعجز الذي كان يهدد أرصدتنا الخارجية بالنفاد ، بأن عملت على خلق أسواق جديدة للقطن ، وتشجيع تصديره ، غير أن سوق القطن الحر ، لم ينج من تلاعب كثير من المسؤولين ، وذلك بدخول مضاربين للبورصة من المحترفين وغير المحترفين . المنتمين لرجال السلطة مهمهم جمع المال الكثير في أسرع وقت ، ولو أدى ذلك إلى الأساءة بسمعة البلاد الخارجية ، التجارية والاقتصادية . وما هي سمعة البلاد في نظر هؤلاء ، أليست هذه البلاد طوعاً أمراً ، وكل ما فيها مسخر لهم ، كل ما فيها من ماديات ، ومعنويات أيضاً ؟ وتاجروا في مادياتها ، ومعنوياتها فسلبوا الأولى ، وأضاعوا الثانية . أضاعوا الكرامة والشرف التجاري الذي يتمتع به شعب هذا الوادي ، والذي اكتسبه من قديم الزمان ، فأضاعهم الله ورد لشعب الوادي مادياته ومعنوياته . « فلا تهنؤوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون » .

أعود فأقول ، كيف تستطيع الحكومة تشجيع الصادرات ، وسوق القطن الحر ، تتقلب أسعاره تقلباً شديداً ، لانتيجة العرض والطلب الصحيح وإنما نتيجة عرض صوري وطلب صوري ، وأعمال المضاربين العديدة للتلاعب في الأسعار . وهل يأمن مستورد في الخارج مثل هذا السوق ، ويرى في مصلحته التعامل معه ؟ كل ذلك عمل على صرف نظر المستوردين عن شراء قطننا ، مما زاد الطين بلة ، وجعل المعجز في الميزان يبلغ أقصاه في نهاية فترة ذلك العهد . وأحيل القارئ لمحاضر محكمة الثورة عند محاكمة بعض رجال الوفد ليقف على تفصيلات أوسع .

المضاربة والأرباح غير المشروعة واضطراب الأسعار الناتج من تدخل بعض أعوان رجال ذلك العهد في البورصة :

ولقد لعبت المضاربة دوراً خطيراً في سوقنا القطنى خلال معظم فترات ذلك العهد ، وخاصة في آخر سنتين من العهد الفاجر ، مما أساء كثيراً لسكل من المنتج الأصلي للقطن ، وهو المزارع الفقير ، والمستأجر البسيط ، الذى يعتمد اعتماداً كلياً على هذا المحصول ، كما أساءت المضاربة إلى سمعة البلاد ، وإلى الثروة القومية أيضاً . ويحضر أسمى ، وأنا أقلب أسعار القطن من سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٥٢ ، ذلك السعر الذى بلغ ١٩٨ ريالاً للقنطار الواحد سنة ١٩٢٠ ، وهبط إلى ١٣٥ ريالاً للسكلاريديس في فبراير سنة ١٩٣١ . وقد أرسل أحد المصدرين بحصر إلى عملية بليفربول - عندما ألح الأخير على الأول شراء السكلاريديس بهذا السعر المنخفض - « من ذا الذى بلغ به الجنون فيقبل ببيع القطن السكلاريديس بسعر ١٣٥ ريالاً ؟ ! أما في نهاية سنى ذلك العهد البائد ، فقد بلغ سعر الأشمونى ١١٤ ريالاً للقنطار الواحد في حين أن سعر الكرنك كان ٧٦ ريالاً . الأمر الذى يظهر بوضوح لا يقبل الشك مدى تأثير المضاربة والبيع على المكشوف ، على الأسعار فيبلغ سعر القطن الأقل جودة والأقصر تيلة سعراً أعلى من النوع الذى يفوقه في جميع هذه الصفات .

ومن الأمور التى تزد في مآسى المضاربة ، أن الأشمونى لم يصل لهذا السعر .

إلا بعد أن انتقل من يد الفلاح ، زارعه وحاصده ، إلى يد التاجر الذى اشتراه فى أول الموسم بسعر متوسط ٦٠ ريالاً فقط . وأنها لظاهرة تدعو إلى الأسف الشديد ، أن تخضع أسعار القطن - عماد الثروة فى البلاد - إلى تيارات لا نعدوا الحقيقة إذا وصفناها أنها مقامرة ، تيارات لا تستند إلى أنظمة البورصة ولا إلى أى نوع من أنواع المعاملات الحرة الشريفة . وكان معظم هذا التقلب الجنونى فى الأسعار ناتجاً من تدخل بعض أعوان رجال ذلك العهد فى عمليات المضاربة ، لانتهاز فرصة الكسب غير المشروع ، على حساب سمعة البلاد وعلى حساب محصولها الأساسى عماد ثروتها .

سوء القطن كان حلبة للمقامرة : ومما يثبت ذلك أقوال رجال القانون وشهادة بعض المسؤولين ، أمام محكمة الثورة ، أثناء محاكمة أحد المسؤولين السابقين ، فقد لمسنا كثيراً من الأعمال غير المشروعة التى قام بها المضاربون للحصول على الكسب السريع غير المشروع أيضاً . وأفتطف من محضر إحدى جلسات محكمة الثورة ما يأتى ، ليتبين لنا مقدار استهتار المسؤولين السابقين أنفسهم بالقانون ، ومدى التلاعب الذى حدث فى مقدرات البلاد الاقتصادية والمالية ^(١) .

ابتدأ حضرة المدعى مرافقته حول مسألة القطن ، ومما جاء فى مرافقة حضرته « ويؤخذ من التحقيقات فى هذا الشأن أن مسألة القطن فى سنة ١٩٤٩ سادتها حالة شاذة ، فانقلبت مسرحاً للمضاربة غير المشروعة وجنى الربح غير المشروع بأساليب مفاكية للقانون . وبسبب قصور تشريع لأشعة البورصة بدأت المناورات غير المشروعة ولو أدت إلى عواقب غير حميدة !

تزعّم هذه المناورات فريق من التجار أطلق على نفسه فريق الكورنر ، واحتكر صفقاً من القطن متوسط الثيلة وعمل على رفع أسعاره رفماً مصطنعاً ، كل ذلك على حساب الأرباح الضخمة من المواطنين . . . »

ويشير حضرة المدعى بعد ذلك إلى احتكار المضاربين للأشعوى مما جعل سعر

(٢) راجع جريدة الجمهورية الصادرة فى ١٩ يناير ١٩٥٤ حول محاكمة فؤاد سراج الدين أمام محكمة الثورة .

اللقنطار الواحد يرتفع حتى وصل ١٥٤ ريالاً . ويبين لنا كيف لجأ المضاربون إلى الاستناد لقوى النفوذ لتحديد حد أدنى ، ولتعديل لأنحة البورصة وقد تم لهم ما أرادوا ، بتدخل الملك السابق وآخرين من كبار المسؤولين وغير المسؤولين . وإليك ما قاله حضرة المدعى حول الخسائر التي تحملتها الدولة في هذا الموضوع الشائن :

١٥ مليون جنيهه خسائر تحملها الخزنة في سنة واحدة نتيجة هذه المضاربات غير الشرعية : يقول حضرة المدعى « هذه السياسة الفاسدة حملت الخزنة خسارة ١٥ مليون جنيهه في سنة ١٩٥١ وخسارة ٧ مليون و ١٠٠ ألف جنيهه في سنة ٥٢ . وأيد هذه الأقوال مندوب الحكومة والمختصون . ولم يقف الحال عند هذا الحد . فقامت السلطات العامة مثل البنك الأهلي والسويسرى والعلاء في الخارج تندد بأن سوق القطن بالاسكندرية أصبحت حلقة المقامرة . كما ورد في تقرير لجنة الشؤون المالية بأسلوب لطيف . أن اللجنة تترقب العوامل المصطنعة في سوق القطن . وتلاحظ التقلبات في سعر الأثمانى هذه العوامل التي لا تبررها الأسس الاقتصادية . وهذه كانت كارثة تهدد الاقتصاد المصرى ... »

وهذه نشرة البنك الأهلى المدد الأول سنة ٥٢ تقول : « أن أزمة بورصة المقودى أهم حدث فى مصر فقد أثرت فى الطلب على القطن المصرى من الخارج ، وكذلك سياسة وضع حد أدنى هدد البورصة بالانهيار ، وقالت أن الحكومة تداركت فألغت الحد الأدنى . . »

نقص رصيدنا من العملة الأجنبية ، ٣٥ مليوناً من الجنيهات فى ستة شهور : ويتمم حضرة المدعى ما جاء فى نشرة البنك الأهلى فيقول « ثم أشارت النشرة إلى النقد الأجنبى فذكرت أن رصيد مصر من العملة الأجنبية زاد ٨ مليون جنيه فى النصف الأول من سنة ٥١ ونقص ٣٥ مليون جنيه فى النصف الثانى من السنة . وهذا ناتج من نقص الميزان التجارى بالنسبة لقلة الصادرات من القطن . »

سلوك شائن : « وكذلك أثير الموضوع فى مجلس الشيوخ فى ١٧ يوليو ٥١ بصدد مناقشة الحالة المالية العامة وقال الشيخ المحترم قاسم المصرى أن البورصة

ظهر فيها بعض المضاربين الذين سلكوا سلوكاً شائناً وذكر أن قصة القطن الأثمنوني هزت البورصة المصرية وهذا واضح من أن القطن الأثمنوني وهو أقل جودة من البكرنك أكثر ارتفاعاً في السعر منه .

وقد أدى ذلك إلى تشويه مركزنا المالى ومممتنا في الخارج ، ثم تناول الشيخ المحترم سياسة الحكومة بشأن وضع سعر للحد الأدنى للقطن ونقد هذه السياسة نقداً صريحاً ، وقال أنه لولا الظروف الخارجية ودخول أمريكا مشترية لولا هذا لكانت الكارثة محققة ، وتناول الشيخ تدخل الحكومة فقال أن تدخلها جاء بغير مبرر ولا مسوغ .

تدخل الحكومة أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى : وقد أشار حضرة المدعى إلى مناقشة موضوع القطن عند بحث مشروع ميزانية ٥٢ بقوله : « أثير الموضوع في سنة ٥٢ في مشروع الميزانية ، وتمرض هذا المشروع لمشكلة القطن ويظهر منه نقص الصادرات بما يقدر بمبلغ ٢٨ مليون جنيه ، وورد في المشروع أن هذه النتيجة محتومة لكساد الأسواق الداخلية وعدم انتظام سوق القطن التي استبدت بها روح غريبة قلبت فيها الأوضاع . وضاع التوازن بين الأسعار بشكل أخاف المتعاملين كما أن تدخل الحكومة بوضع سعر أدنى وهى أدى إلى أسوأ النتائج على الاقتصاد القومى . »

نقص صادراتنا من الأرز نتيجة عدم اتباع سياسة إروائية بعيدة المدى :

فإذا تركنا هذه المساوئ ، التي أتيت على بعضها ، حول القطن لننتقل لتحليل بعض صادراتنا الأخرى ، نلاحظ كثيراً من العيوب . فمثلاً بلغ قيمة الصادرات من الأرز سنة ١٩٤٨ — ١٩٧٦، ١٦٠٩٨، ٩٧٦ جنيهاً أى حوالى ١٢٪ من مجموع صادرات البلاد ، وكان تصديره في تلك السنة في المقام الثاني ، إذ أعقب تصدير القطن . ولبت الحالة استمرت على ذلك ، وإنما منذ ذلك العام ضعف وتضاءل الحصول وذلك بسبب هبوط منسوب الفيضان . الأمر الذي أشرنا إليه في ص ٤٦ والذي كان من الممكن تفاديه باتباع سياسة إروائية

سليمة^(١) . وكان نتيجة تضاؤل المحصول ، أثر مباشر في تقليل صادراتنا منه تدريجياً حتى هبط قيمة ما صدر منه سنة ١٩٥١ إلى ١٤ مليوناً من الجنيهات . ولم تك سنة ١٩٥٢ بأحسن حظ من سابقتها في محصول الأرز أو صادراته . فلمقد هبط مقدار ما صدر منه خلال تلك السنة كمية وقيمة ، فقدرت صادراتنا بمقدار مليوناً واحداً من الجنيهات فقط نتيجة للهبوط الشديد في منسوب الفيضان ولو اتبعت سياسة أروائية سليمة بعيدة المدى ، ما تعرضت البلاد لهذه الخسائر الفاتحة من نقص غلة الأرز ومن نقص صادراته . وكانت نتيجة أخطاء ذلك العهد الشكوى المستمرة من ضآلة محصول الأرز وعدم كفايته للاستهلاك المحلي ، بمد أن استلم رجال نهضتنا الحالية زمام الأمر . وقد انتهر الرجميون ذلك لاثارة الإشاعات المفضية حول عدم وجود أرز في البلاد على يد رجال الثورة . وهكذا يواجه رجال عهدنا الحاليين مشاكل وأخطاء حكام سبقوا غير مخلصين ، ويواجهون مشاكل تموينية ، بجانب مشاكل عجز الميزان التجارى وبجانب هذا وذاك اتحاد الفئمة التي أثارها بعض هذه الاشاعات المغترية الكاذبة .

بعض عناصر الواردات :

فإذا انتقلنا من تحليل نقص الصادرات — من هبوط سعر القطن وعدم الاستقرار في البورصة ، وانخفاض محصول الأرز وغير ذلك مما لم يتسع المجال لتفصيله — لفحص وارداتنا ، فقد يخيّل للباحث أنه ربما تكون زيادة الواردات عن الصادرات ناتجة عن شعور المسؤولين حينذاك بحاجتنا الماسة للسكّان والآلات والمواد اللازمة لخلق صناعات جديدة أو انشاء صناعات انتاجية ! أقول ربما يترامى لنا ذلك ، فنسلم جدلاً أنه سبب يبرر زيادة الواردات عن الصادرات بصفة مؤقتة ، لأن مثل هذه السياسة ستمعمل في وقت قريب على زيادة الإنتاج الصناعى وجعله مساوياً أو يفيز عن الاستهلاك المحلى ، مما يغنينا عن استيراد كثير من هذه المنتجات في المستقبل ومما قد يؤدي إلى إصدار الفائض منها ، فتقل بذلك كلفة الواردات وتزيد كلفة الصادرات ، ويتمادل الميزان أو يصبح في صالحنا . وبذلك نكون قد حققنا كثيراً من الأغراض واكتسبنا كثيراً من المنافع

(١) سيأتى تفصيل ذلك في الجزء الثانى لهذا البحث إن شاء الله

وزادت ثروتنا القومية وزادت الموارد في الداخل والخارج .
ولكن أنى لنا ذلك - والمسئولون خلال ذلك العهد ، بينهم وبين سبل تقدم
هذا الشعب عداء مستفحل ، حسب المصالح المشتركة لمن يعاونونه . .
سياسة الاستيراد الإنشائية : والحكم السليم لسياسة الاستيراد أو عليها
مجهزون بالأصناف المستوردة ومقدار فائدها للاقتصاد القومى فى الدولة التى
تستوردها . فإذا كان الاستيراد لغرض تنمية الاقتصاد وتقوية الطاقة الإنتاجية
كانت سياسة سليمة ومثمرة ، أما إذا كان الاستيراد للاستهلاك غير الضرورى
أدى إلى نتائج سلبية .

رجال أقوال لا أفعال :

ومصر هى أحوج البلاد فى اتباع سياسة استيراد سليمة ومثمرة ، لشدة حاجتها
إلى عدد كبير من سلع الإنتاج والآلات . وقد لمس المسئولون ذلك سنة ١٩٤٥ .
لأن الحرب كانت قد حالت دون تجديد المرافق العامة والآلات الصناعية فوضعوا
المفاهج ورسموا الخطط لاتباع سياسة الإستيراد الإنشائى . ولكن عند التنفيذ
« وعندئذ تسكب المبرات » تناسوا هذه السياسة السليمة فى كثير من السلم
المستوردة . وضاع الجانب الأكبر من أرصدتنا الإستيرلينية فى شراء الكماليات
والمواد غير الضرورية . وما كان أحوجنا لرسم خطط صحيحة والقيام بتنفيذها
بأمانة وإخلاص الأمر الذى جعل الباحثين والشعب أيضاً يلتمس أن رجال ذلك
العهد الزائل كانوا رجال أقوال لا أفعال .

القمح يأتي فى المقام الأول لواردات مصر الزراعية :

وعند التعمق فى بحث أصناف الواردات ، نجد أمورا أخرى أغرب من
الخيال ، نجد أن مصر التى موها عليها وادعوا أنها زراعية تستورد القمح بكميات
كبيرة ، وكبيرة جداً فستورد منه فى سنة ١٩٥١ مليون طن تبلغ قيمته ٣٤ مليون
من الجنيهات .

وتستورد منه أيضاً فى ١٩٥٢ ما قيمته ٣٢ مليون جنيه وهو مبلغ يمثل
نصف مقدار المعجز فى الميزان التجارى فى كل من السنتين ، تقريباً هذا عدا دقيق

القمح الذى نستورده بكثرة أيضاً ، فقد استوردنا منه عام ١٩٥٢ مثلاً ما قيمته ٧١٥٠٦٧٥ جنيه .

الأمر الذى لو تدرك منذ البداية ، بمثل اللازم لاتساع الرقعة الزراعية ، وإدخال تحسينات زراعية ، لما حدث مثل هذا المخطور .

ولقد حاول المسؤولون عن ذلك العهد تدارك الأمر منذ سنة ١٩٣٩ بطرق مؤقتة ، منها التدخل الشديد فى تجارة الصادرات ، وذلك بالحصول على ترخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات . وقد روعى عدم اعطاء هذا الترخيص إلا إذا وجد فائض . « سيأتى فى (ص ١٤٨) العلاجات التى اتبعت »

الأسمدة تأتى فى المقام الأول لوارداتنا الصناعية سنة ١٩٥١

وأما الأسمدة فقد استوردنا منها ٦١٥٠٠٠ طناً فى سنة ١٩٥٠ بلغت قيمتها ١١٢ مليوناً من الجنيهات . أما فى سنة ١٩٥١ فاستوردنا ٥٥٧٠٠٠ طناً وبلغت قيمتها ٢١٢ مليوناً من الجنيهات (وذلك رغم أن الكمية المستوردة أقل منها فى السنة الماضية ، ولكن ارتفاع أسعار الأسمدة أدى إلى ارتفاع قيمة المستورد منها) . وأذكر القارئ ، ما قلته فى بحث الإنتاج الصناعى ، من أماكن قيام كثير من الصناعات ومنها صناعة الأسمدة ، والتى لو نفذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان ، لقامت صناعات عديدة وصناعة الأسمدة أيضاً . الأمر الذى لو تم لكان له أثر كبير فى تقليل استيرادنا من هذه المواد ، وتقليل العجز فى الميزان أيضاً .

مثالان ، اثنان : أحدهما ناتج عن التقصير فى الإنتاج الزراعى ، والآخر ناتج عن التقصير فى الإنتاج الصناعى ، يشبتان الأضرار التى لحقت بالبلاد من هذا التقصير فى تجارتها الخارجية ، أضف إلى ذلك آثاراً أخرى سيئة لحقت بالبلاد فى إنتاجها القومى وثروتها القومية وثروة الأفراد .

الكاليات : أما عن وارداتنا من الكاليات فحدث ولا حرج ، ولو رغبت ذكر بيانات من الأحصائيات لاحتاج ذلك إلى عدد ليس بالقليل من صفحات هذا الكتاب . وأكتفى بما ورد سابقاً ، بعد أن أضيف إلى ذلك ما ورد أيضاً بتقرير

مجلس إدارة بنك مصر عن سنة ١٩٥٠ بخصوص ذلك في الصحيفة التاسعة :
« أن موازنة الميزان التجارى ضرورة لاغنى عنها . إلا أن الظروف الحاضرة قد تبرر التوسع فى الاستيراد بشرط أن يكون مقصوداً على الضرورى من المواد الانتاجية كالماكينات والخامات وبعض السلع اللازمة لزيادة الانتاج الزراعى والصناعى ، وألا يتناول الكثير من أدوات الزينة والترفيه التى نستوردها الآن . فنحن نتساءل : « هل من الضرورى أن نشجع استيراد تلك المقادير الكبيرة . من أرقى وأغلى أنواع السيارات ، حتى ازدحمت بها طرقات القاهرة والاسكندرية والمدن الأخرى بصورة جعلت تنظيم المرور فى هذا البلد صعباً عسيراً ؟ » .

« وهل من الضرورى أن نستورد تلك الكميات من الخضروات والأغذية المحفوظة مع أن فى استطاعتنا أن تزيد من إنتاج الخضروات فى بلادنا بل فى استطاعتنا أن نصدر منها غير قليل فى الأوقات الملائمة إذا نحن اهتممنا بزراعة الجيد منها ، ونظمنا تسويقها وأعدنا لها برنامجاً محكماً للتصدير ؟ » .

الملاجات المؤقتة الأخرى : ومنذ ذلك الوقت وتتوالى العلاجات المؤقتة غير الحاسمة العلاج أثر العلاج ، ولكنه ، يزيد من الحالة ارتباكاً لأنه علاج لم يبن على أسس وقواعد مدروسة أو سليمة . وأسرد بعض هذه المحاولات بشكل سريع .

صدر القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ لتنظيم المعاملات النقدية الأجنبية . ثم تدخل الحكومة فى فرض الرقابة على تبادل النقد الأجنبى وتدخلت فى السوق مشترية للقطن . وتهبط الأسعار فتريد الحالة سوءاً . فتعطل البورصة . وأخيراً تتفق مع بريطانيا أن تشتري ما يمرض عليها حتى آخر أبريل ١٩٤١ من محصول قطن موسم ١٩٤٠ — ١٩٤١ على أن تتحمل بريطانيا وحدها خسارة هذه العملية ، أن حدثت خسارة ، أما فى حالة الربح فتقاسمها الحكومة المصرية ، التى توزع هذا الربح على المزارعين الذين باعوا القطن للحكومة الانجليزية .

وفى سبتمبر سنة ١٩٤٢ يصدر الأمر المسكرى بتحديد مساحات القمح والشعير بألا يقل عن ٥٠٪ من المساحة المنزرعة فى شمال الدلتا وعن ٦٠٪ فى بقية البلاد .

ويعادل بعد ذلك ، ويحدد مساحة القطن بنسبة ٢٢٪ في بعض الجهات و ١٥٪ في بقية الجهات .

لأنت البهادر على شفى أفلاس اقتصادى مخيف :

ولم ينجح الاحتياطى العام من تدخل الدولة ، وذلك بالقانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ الذى يخول وزير المالية فى أن يأخذ ثمانية ملايين من الجنيهات ، حيث استقلت الدولة بشراء القطن الخاص بموسم ١٩٤٣/٤٣ ، والذى خصص لتمويله عشرون مليوناً من الجنيهات ، بأخذ هذه الملايين الثمانية وأصدار قرض بائى عشر مليوناً الباقية . وتوالى تدخل الدولة ، حتى غدت اقتصاديات البلاد ابتداء من ١٩٣٩ تحت أمر تصرف الحكومة ، بجانب أوامر الحكومة صاحبة الجيش المحتل . مما أنهك موارد البلاد الداخلية وأصبحت على شفى أفلاس اقتصادى مخيف يقضى على الأخضر واليابس والصالح والطالح ، حتى امتدت يد العناية الإلهية وقضت على الطالح وأبقت وحافظت على الصالح بثورتنا الشعبية المباركة ، وصدق قول الله تعالى « فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض » .

اختلال الميزان مع العميل الأول : فإذا ما انتقلنا من معالجة بعض الصادرات والواردات ، لمعالجة التغيرات الكبيرة التى حدثت بخصوص تجارتنا الخارجية مع بعض الدول ، وخاصة مع إنجلترا ، العميل الأول لقطننا ومعظم صادراتنا ، والمورد الأول لنا أيضاً ، نرى أن الاختلال فى ميزاننا التجارى معها كان مستمراً وازداد المعجز سنة بعد أخرى ، وبالصحيفة التالية بيان تجارتنا الخارجية مع إنجلترا من سنة ١٩٤٩ إلى ٥٢ .

ومن هذا البيان يظهر مقدار المعجز فى الميزان التجارى مع بريطانيا ، الذى بلغ سنة ١٩٥٢ نحو ثمانية أضعاف ما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ ، الأمر الذى يجب التيقظ إليه .

سياسة بريطانيا نحو القطن المصرى :

والحقيقة أن بريطانيا منذ وقت بعيد اتبعت سياسيتين ، نحو القطن المصرى الذى كان وما زال لوقت قريب أهم صادرات مصر إليها . السياسة الأولى هى

الميزان التجارى مع انجلترا من سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٣ بملايين الجنيهات
والنسبة المئوية للصادرات والواردات معها

السنة	الصادرات	الواردات	تعداد العجز	نسبة الصادرات في المائة	نسبة الواردات في المائة
١٩٤٩	٢٣	٣٨	١٥	٠/٠١٧	٠/٠٣١
١٩٥٠	٣٨	٤١	٣	٠/٠٢٢	٠/٠٣٠
١٩٥١	٣٩	٤٢	٣	٠/٠١٩	٠/٠١٥
١٩٥٢	٧	٣٠	٢٣	٠/٠٥	٠/٠١٤

تقليل اهتمامها بالصناعة القطنية كما أشار عليها كثير من رجال الاقتصاد الانجليز ، الذين رأوا أن الصناعات القطنية نمت بشكل محسوس في الأسواق التي كانت تعتمد عليها في تصريف صناعاتها القطنية . أما السياسة الثانية ، فهو عدم الاعتماد كلياً على القطن المصري والتماس سوق آخر لهذه المادة الخام فاعتنت بزراعة القطن في أرض الجزيرة بالسودان منذ سنة ١٩٢٤ كما اعتنت بنفس هذا المحصول في مناطق أخرى ، لتكوين غنى عن القطن المصري ، ولتستطيع التحكم في اقتصاديات مصر . وذلك بتوقفها على شراء القطن إذا لزم الحال الأمر الذي وقع فعلاً وظهر جلياً إبان الحركات الوطنية الأخيرة بمنطقة القناة وكما يثبت ذلك الجدول المذكور أعلاه ، الذي يشير إلى انخفاض الصادرات لبريطانيا من ٣٩ مليون جنيه سنة ١٩٥١ إلى ٧ مليون جنيه سنة ١٩٥٢ . ومما يثبت هذه السياسة أيضاً مراجعة مشتريات بريطانيا لقطننا قبل سنة ١٩٢٤ وبعدها ، فلقد بلغ ما اشترته بريطانيا من قطننا سنة ١٩١٢ حوالى نصف المحصول ٤٦ ٪ أما سنة ١٩٢٩ فبلغ ٣٤ ٪ فقط وأخذت مشتريات بريطانيا من القطن تقل تدريجياً لاتباعها السياستين المذكورتين حتى بلغت سنة ١٩٣٨ نحو ٣٠ ٪ من المحصول . وسنة ١٩٥١ حوالى ٢٣ ٪ أما سنة ١٩٥٢ وهى السنة التي ظهرت فيها الحركات الوطنية بالقناة ، كما قلت فنقصت مشترياتها إلى ٣ ٪ . الأمر الذي كان له كبير

الأثر في تجارتنا الخارجية وفي الضيق الاقتصادي الذي يمل البلاد .

موارد البلاد تحت أمر الدولة الصديقة وتأثير ذلك على زيادة عجز الميزان :

وفي خلال الحرب العالمية الثانية، وبموجب معاهدة الصداقة كما سميت «معاهدة ١٩٣٦ المشثومة» ، وضعت تحت أمر إنجلترا جميع موارد البلاد . وقدم لها والحليفاتها ما لدينا من الأغذية والمحصولات بسخاء ، وبالجملة وضعت موارد البلاد تحت تصرف الإنجليز وحلفائهم ، فبادر أعوان المستعمر وأذابه ، بمده بما يحتاج من الخدمات والمساعدات المادية والمعنوية ، وأصبحت جيوشه تقطن أنعم الباني في عواصم القطر ، بين السكان الآمنين ، مما عرض هؤلاء الآمنون لفارات رومل وقد زود المستعمر بقانون الأحكام العسكرية لتسهيل استيلائه على ما يرغب . وأصبحت مصر وثروتها وإنتاجها وجهود أبنائها وأقواتهم تحت إشارة الجيوش المحتلة ، التي لم تترك لنا سوى الفتات . الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية الإنتاج المحلي لاستهلاك البلاد ، فرفع أسعار الضروريات ، وأنهمك العامل والفلاح والموظف وذوى الدخل المحدود . مما أدى إلى استيراد القمح والمواد الغذائية من الخارج حتى لا تتعرض البلاد لهجرة ، وكان القمح من أهم وارداتنا - على النحو الذي وضحناه - الأمر الذي زاد كلفة الواردات ، فأدى لزيادة العجز في الميزان ، وبما عمل على زيادة هذا العجز أيضاً ، استيلاء المحتل على معظم منتجات البلاد الأخرى ، فنقصت كلفة الصادرات .

وعود بالوفاء إذا كسب الحليف الحرب (الأرصدة الاسترلينية) : والتمن الذي

قبضته مصر نظير هذه التضحيات صكوكاً على الخزانة البريطانية تستحق الدفع في الوقت وبالوسيلة التي تراها الحكومة البريطانية ، وهكذا تحملنا وطأة الغلاء والتعسف من قلة المنتجات ، التي استولى المحتل على معظمها . حتى الواردات كانت تحت أمر المستعمر ، وبالإضافة إلى ذلك تعرض الآمنون لخطر الفارات الجوية كما ورد ، فاثمن كل هذه التضحيات ؟ ! الثمن وعود بالوفاء ، وصكوك على مدين كان مصيره في يد القدر .

ومرت السنين وإذا بالحليف ينتصر ، وإذا بالمدين المنتصر يتلمس الطرق

الملتوية التي اشتهر بها في الحيلولة دون سداد هذا الدين الذي وعد به ، وتلك الصكوك التي قدمها لنا في أيام محنته ، وإذا يادعاءات باطلة تظهر هنا وهناك وتجول وتصول في انجلترا وفي أقصى الغرب ، وفي مجلس العموم البريطاني زعم أن بريطانيا قد حمت مصر من العدوان الإيطالي — الألماني . ونسوا أو تناسوا أن بريطانيا عرضت مصر الآمنة لهذا الغزو ، ونسوا أو تناسوا أن الأمنين في كل من الاسكندرية ولندن باتوا سهادى في الخابى . ومنهم من هاجر مسكنه ، وخلف وراء ظهره أمواله ومتاعه ، ناجياً بنفسه . ونسوا أو تناسوا وطأة الغلاء التي اكتوتينا بفارها سنين طوالا ، لنقدم قوتنا وإنتاجنا لهم ، ونسوا أو تناسوا أيضاً قلة صادراتنا الناتجة عن استهلاكهم لهذه المنتجات ، وعجز ميزاننا واستنزاف ثروة البلاد للخارج لسد هذا المعجز ؟!

وأخيراً وبعد أن خرجت مصر من منطقة الاسترليني في ١٤ يولية ١٩٤٧ بلغ مجموع مالها بذمة انجلترا ٣٥٦ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية منها ٢٦ مليوناً من الجنيهات رقم ١ وهو الحساب الذي يشمل المبالغ المفرج عنها والتي تستعمل فقط في الدفع للبلاد التي تقبل التعامل بالجنيه الاسترليني ، والباقي وقدره ٣٣٠ مليوناً من الجنيهات في الحساب رقم ٢ وهو الحساب المجمع . وفي يونيه ١٩٤٨ بلغ ما تجمده لمصر على بريطانيا ٣٤٧ مليون جنيه على أن يسدد على أقساط . وقد بلغ ماسدته حتى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ما قيمته ١٧٧ مليون جنيه أى بمعدل ٣٣٧ مليون جنيه سنوياً .

ثمانين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية معلقة : وفي سنة ١٩٥١ وقعت
الحكومة المصرية اتفاقاً نهائياً مع المدين « انجلترا » على أن يسدد هذا الدين على أقساط سنوية لمدة اثنتى عشرة سنة وقد تجاهلت الاتفاقية ٨٠ مليوناً من الجنيهات الانجليزية وتركتها معلقة يمكن الاتفاق عليها فيما بعد . والواقفون على بواطن الأمور يؤكدون أن هذا المبلغ تنازلت عنه الحكومة المسئولة في ذلك الوقت ، ولكنها كانت ضعيفة لدرجة أنها لم تتمكن من مواجهة الرأي العام بهذه الحقيقة . وأظن أن هذه الحكومة ادعت أنها حكومة الشعب ؟! فلماذا لا يواجه حكام

الشعب الرأى العام بالحقائق حلوها ومرها ليكونوا على بينة من أمرهم . ٢

ميزان المدفوعات :

وهو ما يسمى بالميزان الحسابى ، وهو يمثل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة . وكما ورد سابقاً ، أن هذا الميزان يتأثر تأثراً كبيراً بالميزان التجارى خاصة بالنسبة للبلاد التى ليس لها أموال مستثمرة فى الخارج ومنها الأسف مصر . وعليه فلا يوجد غرابة فى الأمر لو علمنا أن ميزان مدفوعاتنا كان فى عجز مزمن مستمر مجارياً بذلك تأثير العجز فى ميزاننا التجارى ، وهذا العجز فى ميزاننا الحسابى الذى ابتليت به البلاد ، لم يكن مساوياً نفس العجز فى الميزان التجارى لوجود بعض الإيرادات التى نحصل عليها من التجارة العابرة « الترانزيت » والتأمين ، ورسوم المرور فى قناة السويس ، وغير ذلك من الإيرادات الأخرى . ويشير إلى هذا العجز المزمع تقرير مجلس إدارة البنك الأهلى :^(١) « يستدل

من متابعة تطور ميزان المدفوعات منذ سنة ١٩٤٦ على أن هناك عجزاً مزمناً وذلك باستثناء سنة ١٩٤٩ التى أسفرت عن فائض قدره ٥ ملايين جنيه لإعادة تقويم ما بحوزتنا من بعض العملات الأجنبية على أثر تخفيض الجنيه المصرى . وفى السنوات الثلاث أو الأربع التى تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية كان أحداث عجز فى الميزان الحسابى خير وسيلة لتخفيض الأرصدة الاسترلينية الطائلة التى تراكت خلالها لاسيما وأن الحاجة كانت ماسة لإصلاح جهاز الإنتاج وتعويض النقص فى الآلات والمعدات . غير أن أرصدتنا الإسترلينية قد تناقصت منذ ١٤ يوليو ١٩٤٧ بما يقارب ١٣٠ مليون جنيه . أى بمعدل سنوى قدره ٢٩ مليون جنيه تقريباً . ولا شك فى أن توالى العجز فى الميزان الحسابى من عام لآخر أمر يدعو إلى التفكير ويجدر بنا أن نعمل على إعادة التوازن فى معاملتنا الخارجية بقدر المستطاع . لاسيما وأن الاتفاقات المالية المعقودة مع المملكة المتحدة قصرت مقدار ما يفرج عنه من الأرصدة المجمدة فى الحساب رقم (٢) على مبلغ ١٥ مليون جنيه سنوياً حتى سنة ١٩٦٠ ...

(١) كلمة رئيس مجلس إدارة البنك فى ٢٦ مارس ١٩٥٢ .

«ومن هنا وجب العمل المتصل على زيادة الصادرات وتنمية الدخل من الخدمات وغيرها من عناصر الإيرادات غير المفطورة . إلا أن تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي يستلزم حتما المبادرة إلى اتباع سياسة جديدة بشأن الاستيراد يراعى فيها التفرقة بين الضروري والسكالي بقدر الإمكان » .

هذا واكتفى بذكر احصاء مبسط يشير لمقدار عجز ميزان مدفوعاتنا خلال السنوات الثلاث التي تنتهى بسنة ١٩٥٢ مع ذكر المعجز في الميزان التجارى أيضاً لأمكان عمل مقارنة .

تطور عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى بملايين الجنيهات (+ زيادة)
(- عجز)

السنة	ميزان المدفوعات			عجز الميزان التجارى
	النصف الأول	النصف الثانى	مجموع المعجز	
١٩٥٠	٤٥٤ —	١١٤ +	١٤ —	٣٦٣ —
١٩٥١	١٢٢ +	٣٢ —	١٩٨ —	٧٦٥ —
١٩٥٢	٣٠٥ —	٢٤٥ —	٥٥ —	٧٣٧ —

اختلال مدفوعاتنا الخارجية : ويتبين من هذا الاحصاء وجود المعجز المستمر في ميزان المدفوعات بشكل ينفذ بكثير من الأخطار التي أشرنا لبعضها سابقاً ، ومن هذه الأخطار إيقاص أرصدتنا من العملات الأجنبية الهامة كالاسترليني والدولار . وهذا ما حدث بالفعل ، إذ أن المعجز في ميزان المدفوعات الذى بلغ في سنة ١٩٥٢ نحو ثلاثة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٥١ ونحو أربعة أمثال ما كان عليه في سنة ١٩٥٠ يظهر لنا مدى اختلال مدفوعاتنا الخارجية في تلك السنة (١٩٥٢) مما أدى إلى تناقص أرصدتنا بمقدار ٤٣ مليون جنيه استرليني و ٤٥ مليوناً من الدولارات .

وقد اضطر البنك المركزى إلى بيع ما قيمته ٤ مليون جنيه تقريباً من أرصدتنا من الدولارات وذلك لتغذية أرصدتنا الإسترلينية التي كانت قد أوشكت على النفاد^(١) .

(١) تقرير البنك الأهلى المصرى المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخمسين المنعقدة في ٢٥ مارس ١٩٥٣ .

كما أن تزايد المعجز مع منطقة الدولار كان بسبب فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح^(١) (وقد أشرنا لذلك سابقاً) .

تمذر السياح المصريين في الخارج وأثره على ميزان المدفوعات : وأنه لمن الغرابة حقاً أن تكون السياحة ، بالنسبة لنا خسائر وديون تزيد عبء ميزان المدفوعات بدلاً من أن تكون أرباحاً في صالح الميزان . فبلادنا التي يؤمها السائحون من جميع أقطار العالم دون استثناء ليقمتهم برؤية مهد الحضارة وآثار القرون الأولى ، وليأنسوا مدة اقامتهم بشعب كريم الأخلاق ، حسن السيرة ، طيب السريرة يسمى لهذه البلاد التي هذه بعض صفاتها وصفات قاطنينا شريفة من الناس على رأسهم قاروق ، الفاسد الفاجر . الأمر الذي جعل السائحين يغيرون وجهتهم بدلاً من المغامرة بشرف عائلاتهم في بلاد اشتهر فيها ملكها بخطف النساء . الأمر الذي يقلل مورد البلاد من هذا المنصر الفعال في ميزان مدفوعاتنا ، فقد ثبت أن ما أنفقه السياح الأجانب في مصر من سنة ١٩٤٩ حتى منتصف ١٩٥٢ لا يتجاوز نصف مليون جنيه فقط .

ومما زاد الطين بلة وجعل وجه الغرابة واضحاً إسراف السياح المصريين في الخارج أسرافاً بلغ حد الجنون . وجعل قول الله الكريم ، ينطبق عليهم . « إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين » أسرافاً وجه إليهم انتقاد الناس في الخارج . وفي الداخل أيضاً ، فقد ثبت من الإحصائيات أن ما أنفقه السياح المصريون في الخارج في بريطانيا والبلاد الأوروبية وغيرها خلال نفس الفترة المشار إليها ، (من سنة ١٩٤٩ إلى منتصف سنة ١٩٥٢) ٤٢ مليوناً من الجنيهات .

(١) وقد أشار المرجع السابق لتأثير استيراد القمح . ويرجع تزايد المعجز مع منطقة الدولار إلى فتح اعتمادات حكومية كبيرة لاستيراد القمح فزالنا نتمتع على العالم الخارجي وبخاصة منطقة الدولار في الحصول على شطر كبير من استهلاكنا من القمح . الأمر الذي تنبأت له الحكومة أخيراً (يعنى حكومة العهد الحاضر) إلا أنه لا ينتظر أن تحقق مصر اكتفاء ذاتياً في القمح قبل اقضاء فترة طويلة . ومن ثم يعمين علينا الاحتفاظ برصيد من العملات الحرة حتى نستطيع مواجهة أى معجز محلي كبير في الحبوب أو عند حدوث تقلبات واسعة المدى في الأسعار .

وما ينعهم من هذا الاتفاق . . ؟ انهم ينفقون أموالا لم يكدوا ولم يكدحوا
على تحصيلها أموالا استنزفت من عرق الشعب . . . ١١

ومن ذلك يتبين أن مورد السياحة ، والذي يعتبر في عهدنا الجديد الآن من
الموارد الهامة لتساوى ميزان المدفوعات ، أسه^١ استعماله وكان نتيجة ذلك خسائر
في المدة المشار إليها قدرها ٤١٥ مليوناً من الجنيهات .

وهكذا كانت البلاد طوال ذلك العهد الفاسد ، تحت رحمة شرذمة من الناس
تجرد كثير منهم عن جميع صفات الرحمة والإنسانية . الأمر الذي وجب محاسبتهم
حساباً قاسياً .

نقص أرصدة مصر الخارجية : وكان من نتيجة المعجز في ميزان مدفوعاتنا
هو نقص أرصدتنا الخارجية . وقد نوهت عن ذلك سابقاً . غير أنى أرى وجوب
تسجيل الجدول الآتى الذى يشير إلى التغير فى أرصدتنا الخارجية من سنة
١٩٥٠ — ١٩٥٢ (١) .

آخر سنة ١٩٥٢	آخر سنة ١٩٥١	آخر سنة ١٩٥٠	
١٨٠ (٢)	٢٢٠٫١	٢٧٦٫٧	الاسترليني
٦٠	٦٠—	٣٤٫٦	ذهب
٣١٫٧	٤٩٫٧	٤٧٫١	عملات أخرى
٢٧١٫٧	٣٢٩٫٨	٣٥٨٫٤	المجموع

الجنيه المصرى : وبحيث أنظمة إصدار الجنيه المصرى يتطلب عدداً ليس
بالتقابل من الأوراق ، ولذا فاكفى بذكر نمذة عنه . ولا يخف علينا أن مصر
خلال معظم سنوات العهد الماضى كانت تتبع سياسة نظام الصرف بالجنيه الأسترليني .
الأمر الذى جعل كمية النقود المتداولة خاضعة لحد كبير لإرادة دولة أجنبية . وقد

(١) المكتب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢ / ٥٣ صحيفة ٢٤٠ .

(٢) منها ٦ مليون جنيه فى الحساب الحر .

استفادت انجلترا من ذلك فوائد عديدة وتمكنت من الحصول على أية كمية من النقود المصرية بإعطاء سندات الخزانة البريطانية للبنك الأهلي . وكان ذلك من الأمور التي عملت على زيادة الأوراق النقدية دون مبرر ، مما أدى إلى وجود تضخم نقدي ، وارتفاع الأسعار بصفة مستمرة . وقد حاولت الحكومات المتعاقبة الحد من آثار هذا التضخم وارتفاع الأسعار بطرق كثيرة مما كلف خزانة الدولة أموالا كانت في غنى عنها لو لم يتخذ البنك الأهلي سندات الخزانة البريطانية غطاء لعملتها ، تلك السندات التي كان يتسلمها من الحكومة الإنجليزية ليعطيها جنيهاً مصرياً تصرفها على جيشها المحتل الرابض دون مبرر بالقناة (وقد أشرت لذلك في السابق) .

انخفاض سعر جنيه التصدير : وبعد أن تحرر النقد المصري في الآونة الأخيرة ، لم يراع إيجاد التوازن في ميزان مدفوعاتنا الأمر الذي عمل على خفض قيمة الجنيه المصري في الخارج ، ويقول تقرير البنك الأهلي^(١) بهذا الخصوص : « مالت قيمة الجنيه المصري إلى الهبوط سنة ١٩٥١ فانخفض سعر « جنيه التصدير » بمقدار ١٢ ٪ تقريباً . وهبطت قيمة الجنيه الذي تم على أساسه معظم معاملتنا الجارية مع سويسرا (الحساب ب) بنسبة ٣٠ ٪ على أنه كانت هناك فترات تداول فيها الجنيه الخاص بالحسابات السويسرية بسعر التعادل أو يزيد . وكانت قيمة « جنيه التصدير » في الأسواق الحرة في ميلان وطنجة ، فوق قيمة الجنيه الأسترليني القابل للتحويل » .

هذا ولا يفوتنا أن أذكر كما ورد سابقاً ، الآلاف المؤلفة من العملة المصرية التي كان يصرفها المصيفون المصريون سنوياً في سويسرا وإيطاليا وفرنسا وغيرها . وكان مصر لم تسكن بها مصايف ، ومن الأمور العجيبة أن جل هؤلاء المصيفين كانوا من الحكام السوثوليين ، ومنهم من صرف الآلاف المؤلفة ليقص وزنه كيلو أونص كيلو . وكل ذلك من عرق الشعب . الشعب الذي يتكاف الكثير لزيادة شحم هذا الجسم ويتكاف الكثير أيضاً لإزالة جزء من هذا الشحم .

(١) التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية العادية الثانية والخمسين .

البحث السادس

مالية الدولة

وسياسة الإنفاق الحكومي

ولا أحسبني في هذا البحث ، أنى أستطيع كتابة تفصيلات وافية عن مالية الدولة منذ سنة ١٩٢٢ - ١٩٥٢ ، تلك الفترة التي كان يحكم البلاد فيها ملك وحكومة برلمانية ، إذ أن تفصيلات مثل هذا البحث تتطلب مجلداً خاصاً ، ولذا رأيت أن أسرد بعض الانتقادات البارزة ، في مالية الدولة وسياسة الإنفاق الحكومي خلال ذلك العهد الماضي ، ليتبين لنا أوجه الإسراف الشديد الذى بلغ في بعض السنوات درجة التبذير في أوجه كان يجب فيها الاعتدال في الإنفاق ، وليتبين كذلك مقدار الشح الذى بلغ درجة التقطير في أوجه كان يجب فيها توفير الاعتمادات الوافرة . خاصة أوجه زيادة الثروة الوطنية والإنتاج الوطنى ، التى أثرت إليها في توضيح سياسة الإنفاق الحكومى حول الإنتاج الزراعى ، وحول الإنتاج الصناعى والتجارى أيضاً^(١) .

الإسراف فى الإنفاق

الإسراف فى الإنفاق الحكومى ، تمثل خلال معظم هذه الفترة ، فى أوجه كثيرة ، ومتنوعة ولكنها للأسف الشديد لم تتمثل فى سنة من سنوات ذلك العهد ، ولو مرة واحدة فى وجه من أوجه أنماء الثروة القومية . وأنى كما قلت فى مقدمة هذا البحث لا أتمسكن فى مثل هذه العاجلة من سرد تفصيلات واسعة عن ذلك ، غير أنى سأكتفى بذكر ما يأتى لا على سبيل المحصر وإنما على سبيل المثال .

أولاً — مخصصات ومرتبات وديوان المحضرة العليا الملكية^(١) :

وهو أول بند في بنود الميزانية . وأول ما يلفت النظر في هذا الباب هو الإسراف الذى بلغ درجة الجنون والسفاهة فى مثل هذا الباب من أبواب الميزانية ، لدرجة أن ما تخصص له فى معظم سنوات ذلك العهد كان مساوياً لأكثر مما كان يخصص لأهم أبواب أنماء الثروة القومية على النحو الذى ذكرته سابقاً ومما ذكرت أنه خصص لهذا الباب فى بعض السنوات ما يقرب من ضعف ما خصص لوزارة الزراعة وللمتدين والصناعة والتجارة مجتمعة . وهذا هو أكبر دليل على مقدار هذا الإسراف الذى لم يك له مثيل فى أية دولة من دول العالم ، مهما بلغت من الثراء الفاحش .

وقد كان مرتب الملك السنوى فى خلال ذلك العهد ١٥٠,٠٠٠ جنيه واستمر كذلك حتى ميزانية ١٩٣٦/٣٧ حيث اقنع البهمنى فاروق بـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه فقط . أما مرتبات أعضاء البيت المال فكانت ١١٥١٢ جنيه ونقصت بعض المخصصات فى ميزانية ١٩٣٦/٣٧ إلى ٩٠,٠٠٠ وميزانية ١٩٣٧/٣٨ لى تزيد مرة ثانية إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه أو تقل مرة أخرى لتزيد مرة ثانية ... وإلى جانب ذلك مخصصات الديوان الملكى وديوان الملكة نازلى والسلطانة ملك ، وتلك المخصصات الباهظة التى تشير إليها أرقام الميزانيات طوال تلك الفترة .

وبلوح لى عند سرد أبواب ميزانيات الدولة ، مقدار المبالاة فى هذا الباب مما يثبت مدى تسابق الحكومات المختلفة المتعاقبة خلال ذلك العهد لإرضاء صاحب العرش السابق . ولا عجب فى ذلك فراضاؤه عنهم أمر ضرورى لاستمرار محافظتهم على كرسى الحكم .

أضف إلى ذلك ، أن صاحب العرش ، كان يملك من الأموال المنقولة وغير المنقولة ما يمكنه من أن يعيش عيشة طرف وبذخ — كما يريد — دون أن يأخذ

(١) يحسن الإشارة إلى تاريخ المخصصات فكانت كالتالى :

(أ) فى عهد الحديوى اسماعيل ٣٦٠ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش و ٢٦٠ ألف جنيه للأسرة .

(ب) فى عهد الحديوى توفيق ٣١٥ ألف جنيه منها ١٠٠ ألف جنيه للعرش و ٢١٥ ألف جنيه للأسرة .

من ميزانية الدولة المنهكة شيئاً ولكن ماذا تقول في أمر هذا الرجل الذى إذنه قيل له هل امتلأت فيقول هل من مزيد .
وحتى أترك هذه الأرقام تتكلم ، أورد هذا البيان التفصيلي عن هذا الباب من المعروفات .

مخصصات ومرتبات وديوان الحضرة الملكية من سنة ١٩٢٢ - سنة ١٩٥٠

السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى	السنة	جنيه مصرى
٢٣/٢٢	٦٣٢,٥٩٢	٣١/٣٠	٧٣٢,٤٥٩	٣٩/٣٨	٤٦٣,٨٧٧	٤٧/٤٦	٧٧١,٧٣١
٢٤/٢٣	٧٣٦,٩١١	٣٢/٣١	٦٧٨,٥٢٧	٤٠/٣٩	٤٧٩,٣٨٠	٤٨/٤٧	٨٠٧,٩٨١
٢٥/٢٤	٧٣٩,٤٠٢	٣٣/٣٢	٦٤٠,٠٢٤	٤١/٤٠	٤٩٨,٩٤٠	٤٩/٤٨	١,٠٣٨,٢٥١
٢٦/٢٥	٧١٠,٠٦٢	٣٤/٣٣	٦٢٨,٤٢٩	٤٢/٤١	٤٨٤,٨٨٠	٥٠/٤٩	١,٠٥٤,٢١٠
٢٧/٢٦	٨٩٢,٩٧٩	٣٥/٣٤	٦١٨,٢٥٠	٤٣/٤٢	٥٠٧,٤٨٠	٥١/٥٠	١,٣٦٢,٥٤٨
٢٨/٢٧	٧٦٣,٤٧٨	٣٦/٣٥	٦١٥,٢٦٢	٤٤/٤٣	٥٤١,٤٤٠		
٢٩/٢٨	٧٢٩,٧٣٤	٣٧/٣٦	٤٢٥,٧٣٣	٤٥/٤٤	٥٩٢,٩٩٠		
٣٠/٢٩	٧٦٥,٤٢١	٣٨/٣٧	٤٢٥,٣٩٩	٤٦/٤٥	٧١٤,٠٧٠		

تنطق الأرقام بما خصص الملك وديوانه في ميزانيات الدولة طوال تلك المدة وقد بلغت هذه المخصصات في أول فترات عهد الاستقلال (٢٣/١٩٢٢) أكثر من $\frac{1}{10}$ من ميزانية الدولة^(١) وهي نسبة كبيرة جداً إذا ما قورنت بما خصص المرافق الأخرى . ولقد خصص للملك وديوانه حسب البيان في تلك السنة ٦٣٢,٥٩٢ جنيه . وهو مساوياً لما خصص لمجلس الوزراء ٤٢ مثلاً فقد خصص له ١٤,٥٤٢ جنيه . ومساوياً أكثر من ٣٣ مرة لما خصص لوزارة الخارجية التى خصص لها ١٨,٦١٧ جنيه ويساوى كذلك ضعف ما خصص لوزارة الزراعة التى اعتمد لها ٣١٥,٤٩٩ جنيه عن نفس السنة .

ولم يكن هذا فقط ، بل إذا استمر الباحث في المقارنة ، يلاحظ أن المبالغ المشار إليه مساوياً على وجه التقريب $\frac{1}{10}$ ما خصص لوزارة المالية (٣,٣٦٤,٥٠٣ جنيه

(١) راجع صحيفة ٥٢ حيث ورد بمجموع ميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ إلى ١٩٥١ .

لوزارة المالية) ومساويا كذلك أكثر من نصف ماخصص لوزارة الداخلية التي اعتمد لها ١,١٦٩,٠٤٠ جنيه ، وأقل بقليل من نصف ماخصص لوزارة الداخلية التي اعتمد لها ١,٩٢٢,٤٤٠ ونصف ماخصص لوزارة الحفانية التي اعتمد لها ١,٢٨٠,٤٢٠ جنيه .

كل ذلك يبين لنا مدى الاعتمادات التي خصصت على هذا الوجه من أوجه الأنفاق الذي لا يتطلب المال بالحاح ، بل هو في غنى عن كل هذه المخصصات لو حسنت النيات .

وإذا جمعنا مخصصات ومرتبات ديوان الملك ، خلال تلك الفترة الشاذة ، لوجدنا أن مجموع هذه المخصصات بلغ ١٧٢٤٤٠ ر ٣٠ ر ٢٠ جنيه^(١) وهو مبلغ ضخم خاصة لو لاحظنا الضائقة المالية التي مرت بالبلاد خلال معظم سنوات هذه الفترة .

ويذهش المرء لهذا التبذير ، والأنفاق بسخاء إذا علم أنه في ميزانية سنة ١٩٣٦/٣٧ كان المبلغ المعتمد لتنفيذ كهرية خزان أسوان ثلاثة ملايين من الجنيهات فقط^(٢) وكمن من مشروعات أخرى تعطلت بحجة عدم وجود مخصصات ! وكأن الأنفاق المجدى الثمر في مثل هذه المشروعات أمر يعتبر ككلى في نظر القائمين بشئون الدولة في ذلك العهد البغيض . وقد رأينا في بحث الانتاج الزراعى والصناعى والتجارى مدى سياسة الشح في الانفاق على هذه الأبواب الذهبى تعمل على زيادة الثروة القومية في البلاد .

الوظائف العالية بالديوان الملكى : وإذا رغبتنا في تفصيل أبواب المخصصات ، لنسنا في كل ناحية منها مدى تطبيق قاعدة التبذير التي أشرت إليها ، ومما ثبت ذلك ، مفردات ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠/٥١ ، إذ أن الوظائف العالية بالديوان كانت أكثر من الوظائف العالية بمجلس الوزراء وذلك حسب البيان الوارد في الصحيفة التالية هذا مع العلم أن مرتب الملك غير محسوب ، بينما مرتب رئيس الوزراء محسوب . وأما لو حللنا عدد الدرجات الخاصة بالوظائف الفنية العالية والإدارية في ميزانية

(١) مجموع مخصصات المصروفات للدولة خلال هذه الفترة بلغ نحو ٢١١٧ مليون جنيه .

(٢) راجع صحيفه ١٠٣ وما بعدها .

فى إنجلترا Civil List فى نفس السنة ٤٧٠,٠٠٠ جنيه استرلينا. مع أن ميزانية مصروفات الحكومة المصرية كانت فى نفس السنة ٣٨,٩٩٩,٠٠٠ (١) بينما ميزانية مصروفات الحكومة الانجليزية بلغت فى نفس الوقت ٨٣٤,٨٣٠,٠٠٠ جنيه استرلينا (١). أى نحو واحد وعشرين مثلاً للميزانية المصرية.

وبعمليات حسابية يتضح أن مخصصات الجالس على عرش مصر بلغت ما يقرب من ٢٪ من ميزانية الدولة فى تلك السنة ، بينما زميله الجالس على عرش إنجلترا بلغت مخصصاته فى نفس السنة ٥٦.٠٪ من مجموع ميزانية دولته . وأترك التعليق على هذه الفروق المعجبة للقارىء الفاضل ...

كما أسجل هنا أيضاً أن مخصصات فؤاد أو فاروق كانت أكثر بكثير من مخصصات أى ملك آخر فى العالم إذا ما قورنت بميزانية الدولة .

هذا بحث سريع حول مخصصات صاحب عرش البلاد ، المطرود ومن سبقوه ، « بعد مقارنة مع زملائه غير المطرودين » يتبين لنا منه مقدار ما تحملته خزانة البلاد بمخصصات بلغت من سنة ١٨٨٣ — ١٩٥٢ مقدار ٣٢٥٥٨٥٢١ ر من الجنيهاً (٢) ، كل هذه الملايين استنزفت من أموال الشعب بطريق دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، ليزيد الشعب من فاقته ، ويزيد صاحب العرش من ثرائه ونخمته .

أنها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التى فى الصدور :

ولو حسنت النيات واكتفى صاحب العرش بأيراداته من أملاكه الكثيرة والمتنوعة من أراضى زراعية شاسعة ، وغيرها من عقارات ورؤوس أموال أخرى على شكل أوراق مالية أو مودعات فى البنوك الداخلية والخارجية ، تدر عليه يومياً آلاف الدنانير ، أقول لو أحسنت النيات لتغير نظر الشعب نحو هذا الرجل . ولكن « أنها لا تعنى الأبصار ولكن تعنى القلوب التى فى الصدور » . ولم تقتصر

(١) Enc. Brit Art. Civil List.

راجع ص ٥٢

(٢) بلغ مجموع مخصصات الجالس على العرش من سنة ١٨٨٣ — ١٩٢١ ، ما مقداره ٨١٠,٣٨٦,١٢٠ جنيه . أى بمتوسط ٢٣.٠٪ من مجموع ميزانية الدولة ، إذ أن مخصصات =

عيوب أصحاب العروش في البلاد على أرهاق ميزانية الدولة بمخصصاتهم ومخصصات من حولهم ، ولكن تعددت مساوئهم وتعددت عيوبهم حتى أصبح لهم في كل ناحية من نواحي الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخلقية عيوب ومساوئ جمّة. مما جعل السكيل يطفح . وجعل الشعب يقضى على الفساد الذي انتشر في البلاد في عهد هذه الأسرة ، التي جلبت الخزي والعار باحتلال بغيض وبأنهاك ثروات البلاد واستنزافها لهم ولمن حولهم .

نحو بنزور السكراهية في نفوس الشعب من الجالس على العرش .

كل هذا وغيره عمل على عزو السكراهية والبغض في نفوس الشعب من الجالس على عرشه طوال تلك الفترة . وبين يدي قصيدة شعر تشير إلى كره الشعب لصاحب العرش ، نشرت بصحيفة « الصاعقة » موجهة إلى أحد الذين جلسوا على هذا العرش^(١) ، بعنوان « قدوم غير سميد » وذلك عندما رجع الحديوي السابق من مصيفه بالاسكندرية ، أذكر منها : —

قدوم ولكن لا أقول سميد وملك وإن طال المدى سييميد
غربت ووجه الفاس بالبشر باسم وغدت وحزن في الفؤاد شديد
علام القأى هل هناك مأثر فنفرح ، أو سمي لديك حميد
تمر بنا لا طرف نحوك ناظر ولا قلب من تلك القلوب ودود
تذكرنا رؤياك أيام أزلت علينا خطوب من جدودك سود

== مصروفات الدولة خلال تلك الفترة بلغ حوالى ٥٤٤ مليوناً من الجنيهات .
ولكى أوضح أن مخصصات الجالس على العرش كانت أشبه شيء بالسفك والتبذير أذكر على سبيل المثال أن المبلغ الذى خصص كرتبات وكابينة الحضرة الحديوية في ميزانية سنة ١٨٨٣ بلغ ٣٧٧ و ٨٣٩ جنيهًا وهذا المبلغ كان يقرب من أربعين مثلاً لما خصص لمجلس النظار ، الذى خصص له في ميزانية تلك السنة ٩٧٠٩ من الجنيهات . وكان أكثر من ٣٢ مثلاً لما خصص لنظارة الخارجية (خصص لها ١١٩٩٩ ج . م .) وكان حوالى ضعف ما خصص لنظارة الداخلية وأقل بقليل من ضعف ما خصص لنظارة الحربية والبحرية . وبالجملة بلغ مقدار هذه المخصصات نحو ٤٤ ٪ من ميزانية الدولة في تلك السنة . « كانت الميزانية ١٨٩١ و ٨١٥٨٩ ج . م . » .
وهو مبلغ يدل دلالة أكيدة على سوء سياسة الأنفاق الحكومى .
(١) الحديوي عباس حلمى .

رمتنا بكم مقدونيا فأصابنا مصوب سهم بالبلاء شديد
 فلما توليتم ظفيتم وهكذا إذا أصبح التركي وهو عميد
 فكم سفكت منا دماء بريئة وكم ضمنت تلك الدماء لحود
 وكم ضم بطن البحر أشلاء حمة تمزق أحشاء لها وبود
 وكم صار شمل للبلاد مشتتاً وحزب وقصر في البلاد مشيد
 وسبق عظيم القوم منا مكبلاً له تحت أثقال القيود وثيد
 فما قام منكم بالمعالة طارف ولا سار منكم بالسداد تليد
 كأنى بقصر الملك أصبح بانداً من الظلم ، والظلم الممين يديد
 ويندب في أطلاله البوم ناعياً له عند ترديد الرثاء نشيد
 أعباس ترجو أن نكون خليفة كما ود آباء ورام جددود
 فياليت دنيانا تزول وليتنا نكون يبطن الأرض حين تسود
 ثانياً — مخصصات لمصلحة المستعمر :

جيش الاحتلال « الجيش البريطاني » وما يحز في نفس كل مواطن ، أن
 يصدر الخديوى السابق أمراً عالياً مكوناً من مادة واحدة يكون له أثر بليغ
 على سياسية مصر فيحل جيشها الباسل الأمين وإليك نص هذا الأمر المشؤم : -
 «L'Armée Egyptienne est dissoute.»
 19 Sept. 1882 Meh. Tewfik.
 وبموجب النص المقتضب ، الذى لا تتجاوز حروف كلماته الأربعين حرفاً ،
 قُطِلَ البلاد تحت سيطرة الاحتلال البريطانى أربعين سنة (١٨٨٢ - ١٩٢٢) .
 زد على ذلك تحمل ميزانية الدولة المرهقة بمخصصات لجيش الاحتلال حتى
 سنة ١٩٢٣ / ٢٤ .

ولو حاول الباحث الكشف عن مقدار هذه المخصصات من أول يوم من أيام
 الاحتلال البغيض نلاحظ المبالغ الحسيمة التى أرهقت ميزانية الدولة من يوم أن
 استعان صاحب العرش ، الخديوى توفيق ، بجيش المستعمر . وقد بدأ ظهور
 هذه المخصصات بميزانية الدولة سنة ١٨٨٦ بعدوان جيش الاحتلال الذى دخل
 يباب مصر وفات حفظ النظام العمومى وفى سنة ١٩٠٥ دخل بند مخصصات جيش

الاحتلال في باب المصروفات العسكرية وفي سنة ١٩١٦ تغير اسم جيش الاحتلال باسم الجيش البريطاني بمصر وإليك بيان هذه المخصصات ابتداء من ظهورها بميزانية الدولة .

بيان مخصصات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٦ — ١٩٢٣ بالجنه المصري

السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات	السنة	المخصصات
١٨٨٦	١٩٥٠٠	١٨٨٨	٩٧٥٠٠	١٨٩٩	٩٠٠٠٠	١٩٠٦	٧٥٠٠
٨٧	١٩٥٠٠	١٨٨٩	١٠٧٢٥٠	١٩٠٥	٩٧٥٠٠	١٩٠٧	١٤١٣٧٥

ومن سنة ١٩٩١ حتى سنة ١٩٠٤ خصص سنوياً ٨٤٨٥٢ جنه

ومن سنة ١٩٠٨ » » ١٩٢١ » » ١٤٦٢٥٠

ومن سنة ١٩٢٢ » » ١٩٢٣ » » ١٤٦٢٥٠

فتكون مجموع هذه المخصصات خلال هذه المدة ٦٧٥,٥٤٨, جنه مصرياً . الأمر الذى زاد من أعباء الدولة ، ولم يتحمله سوى دافعى الضرائب . وكان الجيش البريطانى لم يكسب بأهدار كرامة واستقلال البلاد ، وإنما أبى إلا أن يكون عبئاً يرهق ميزانية الدولة أيضاً زد على ذلك الأعباء الثقيلة التى تحملها الشعب فى مشاركة هذا الجيش البغيض لأقواته وأرزاقه ومسكنه ، وما إلى ذلك من أعمال العسف والتخريب والتدمير التى قام بها هذا الجيش منذ أن وطئت أقدامه الدنسة أرض البلاد المقدسه .

٢ — مصاريف تنفيذ الماهدة : ويظهر أن المسئولين فى العهد الماضى ، عز عليهم اختفاء مخصصات الجيش البريطانى التى أثقلت كاهل ميزانية الدولة — منذ سنة ١٨٨٢ حتى سنة ١٩٢٤ — من ميزانية الدولة . أو أن موارد الدولة ، قاض منها الكثير ، فأبوا إلا أن يظهر بند جديد من بنود المصروفات . يسمى مصاريف تنفيذ الماهدة المصرية البريطانية ، وذلك فى ميزانية سنة ١٩٣٧/٣٨ حيث خصص لهذا البند مبلغ ضئيل فى نظر هؤلاء المسئولين ، سقده ١,٣٢٨,٥٠٠ جنه فقط . وهو مبلغ أقل من نصف ما خصص لوزارة الحربية والبحرية فى نفس السنة . إذ اعتمد لهذه الوزارة ٣,٠٧٤,٦٢٠ جنه . وهو فى نفس الوقت أكثر من مجموع ما خصص لوزارة الزراعة ووزارة التجارة والصناعة حيث خصص للأولى .

١٩٤٣ و ٩٤٦ جنبها والثانية ٢٧٦٣٦٨ جنبها .

الأمر الذى يشير إلى أهمية هذه المعاهدة فى نظر من تولوا مقاليد الحكم خلال ذلك العهد ، وظل هذا البند من المصروفات يحتل مكاناً فى ميزانية الدولة حتى اختفى منها سنة ١٩٤٦/٤٥ .

ثالثاً — الإسراف فى الوظائف وعدد الموظفين :

وهو من أبرز أبواب التبذير فى ميزانية الدولة طوال الثلاثين سنة التى سبقت سنة ١٩٥٢ . واعتماد الماهيات والرواتب أول باب من أبواب الميزانية لأهميته . وقد فاز فى ميزانيات تلك السنوات بنصيب الأسد . والإسراف يتمثل فى جميع عناصر هذا الباب ، من وجود ذلك العدد الضخم من الموظفين الأمر الذى أدى إلى زيادة أجورهم ، وزيادة ملحقات الوظيفة . ولقد أخذت البيان الإحصائى الآتى عن سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٥١ ، وذلك لأن السنة الأولى تمثل سنة عادية من فترة الاحتلال والسمة الثانية تمثل أوائل سنى الاستقلال أما الثالثة فتتمثل أواخر سنى ذلك العهد القار .

الباب الأول فى ميزانية الدولة (ماهيات وأجر ومرتبات)

السنة	(١) ١٩٢٣	(٢) ١٩٥١
ماهيات وأجور ومرتبات	١١,٢١٢,٤٣٤	٣٧,١٩٧,٨٨٥

وقد أخذت مخصصات هذا الباب تتضخم تدريجياً حسب البيان السابق حتى أصبحت حملاً ثقيلاً يرهق بصفة مستمرة ميزانية الدولة وقد نزل هذا الحمل الثقيل ، مما نزل ، إلى عهدنا المجيد الحاضر .

والبيان الآتى يبين ضخامة أرقام هذا الباب بالنسبة لأبواب الميزانية الأخرى « وقد اخترت ميزانيات السنوات الثلاثة النهائية لتلك الفترة :—

- (١) بيان وزير المالية فى مجلس النواب لجلسة ١١/٦/١٩٢٤ .
- (٢) ميزانية الدولة ١٩٥٠ / ٥١ (صحيفة ك) .

بيان بمخصصات مصروفات أبواب الميزانية المختلفة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٤٩
بالجنهات المصرية ونسبة كل باب لمجموع الميزانية (١).

٥١/١٩٥٠		٥٠/١٩٤٩		٤٩/١٩٤٨		أبواب المصروفات
النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	
١٨,١	٣٧,١٩٧,٨٨٥	١٨,٤	٣٤,٥٤٣,٥٦٠	١٦,٦	٣٠,٩٠١,٢١٧	باب أول ماهيات وأجور يومية
٢٨,٦	٥٩,٠٨٧,٢٠٧	٢٧,٧	٥١,٧٧٨,٣٠٧	٢٤,٣	٤٣,٩٣٨,٤٠٠	باب ثان مصروفات عامة
٢٧,١	٥٥,٨٣٧,٧١٥	٢٩,١	٥٤,٦١٤,٦٤١	٢٠,٠	٣٦,٨٠٩,١١٦	باب ثالث أعمال جديدة
٣٦,١	٥٣,٨٦٦,٠٩٣	٢٤,٨	٤٦,٥٣٨,٧٧٢	٣٩,١	٧١,٧٨٥,٦٦٧	أبواب أخرى
١٠٠	٢٠٥,٩٨٨,٩٠٠	١٠٠	١٨٧,٤٧٥,٢٨٠	١٠٠	١٨٣,٤٣٥,١٠٠	الجملة

ومن البيان الأحصائي المذكور بظهر مقدار النسبة المئوية العالية التي حصصت
الماهيات والأجور والمرتبات خلال هذه السنوات الثلاث . وكانت هذه الصفة
بارزة طوال سني ذلك العهد ، علما أن كلا من البابين الثاني والثالث يدخل فيهما
أيضاً مخصصات كثيرة ماهية في الحقيقة إلا ماهيات وأجور ومرتبات . لذلك قدر
البعض أن مخصصات الرواتب والأجور على هذا النحو بلغت نحو ٤٥ ٪ من ميزانية
الدولة في السنة الأخيرة من سني تلك الفترة .

زيادة المخصصات بسبعة ملايين في سنتين : وعند التدقيق في المقارنة ، نلاحظ
أن باب الماهيات والأجور والمرتبات ارتفع في ميزانية سنة ٥١/١٩٥٠ إلى أكثر
من ٣٧ مليوناً من الجنيهات بعد أن كان في ميزانية ٤٩/١٩٤٨ أقل من ٣١ مليون
جنيه (وبعد أن كان ١٤ مليوناً في سنة ١٩٣٩/١٩٤٠) الأمر الذي يوجب
التساؤل ، عن سبب وجود هذه الزيادة الكبيرة في مدى سنتين اثنتين . زيادة تقرب
من سبعة ملايين من الجنيهات . فهل كان عدد الموظفين قليل وكانت مختلف المصالح
والهيات في مثل هذه الحاجة الملحة لرفع مخصصات هذا الباب ، خلال سنتين
اثنتين إلى هذه الملايين السبع تقريباً ؟!

(١) الميزانيات الثلاثة للدولة للسنوات المذكورة جدول (١) « المصروفات » بعد
استنتاج النسب المئوية .

تسمة وثمانين مليوناً من الجنيهات للمرتبات وعلاوة غلاء المعيشة في ميزانية ١٩٥٢/٥٣ : وهي آخر تقديرات لآخر ميزانيات العهد الناصر . وأستشهد في إثبات مدى التبذير في باب المرتبات وغلاء المعيشة والمعيشات بالتقرير السنوي للبنك الأهلي المصري ^(١) الذي ورد فيه : —

« .. ومع ذلك فإن بعض أبواب المصروفات لا تزال مرتفعة إذا ما نظرنا إليها في ضوء التناقص الذي أصاب الإيرادات العامة في الأشهر الأخيرة ، ونخص بالذكر المرتبات وعلاوة غلاء المعيشة والمعيشات . إذ تبلغ الاعتمادات المخصصة لها ٨٩ مليون جنيه في الميزانية الحالية « يعني تقديرات اعتمادات ميزانية ١٩٥٢/٥٣ » (أى ما يعادل ٤٣ ٪ من مجموع النفقات) بينما لم تزد في السنتين المائتين السابقتين لسنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٥١ عن ٤٩ مليون جنيه (أى ٣٠ ٪ من المجموع) . وما من شك في أن ارتفاع الأسعار في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ كان يبرر رفع المرتبات وعلاوة الغلاء . كما أدى التوسع في الخدمات الحكومية ومقتضيات الدفاع والأمن إلى زيادة النفقات السامة . إلا أن زيادة الاعتمادات المخصصة للمرتبات والملاوات والمعيشات بنسبة ٨٠ ٪ خلال ثلاث سنوات تعد عالية جداً . ويبدو أن الميزانية في وضعها الراهن لا تستطيع الاستمرار في تحمل هذا العبء ولذا ينبغي العمل في حد على ضبط المصروفات المختلفة » .

الإسراف في التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب : ويلوح للمرء أن التوظيف ، يساعد على منع أو التقليل من البطالة بين المثقفين ويعمل أيضاً على إيجاد مورد للرزق لمن يتم توظيفه . بينما الواقع يثبت أن الإسراف في التوظيف لم تكن مساوئة قاصرة على ارهاق ميزانية الدولة فحسب ، بل تعددت هذه المساوئ ، فألحقت الأضرار بكثير من الموظفين أنفسهم . وأساء إلى النظام الإداري والإنتاج القومي أيضاً كما يتبين من الوصف الموجز الآتي : —

١ — أضرار لحقت ببعض الموظفين . فالعمل الذي يقوم به الموظف يومياً ، دون تغير ، أو وجد عنده كثيراً من الملل والجود ، وجمله يحيا حياة « روتينية »

(١) التقرير المقدم للجمعية العمومية العادية الثالثة والخسين د سنة ١٩٥٢ .

جافة ، لا تغيير فيها ولا تنوع . كما أن راتبه الذي لا يشبع حاجياته هو وأسرته من الأمور التي تستوجب النظر ، وتستدعي الانتباه^(١) .

وتخرج معظم شبابنا ولم يكن أمامه سوى العمل بالحكومة ، كما أن المثقفين تثقيفاً فنياً صناعياً أو زراعياً أو تجارياً وغيرهم لم يجدوا أمامهم التشجيع الكافي .

لخوض ميدان العمل الحر ، خلال معظم فترات ذلك العهد ، لضيق مجال العمل الحر بسبب سوء أنظمة التعليم واحتكار رؤوس الأموال الأجنبية لأهم المرافق على النحو الذي بحثته .

٢ - تمعد النظام الإداري وخلق الروتين الحكومي البطيء : كما أوجد هذا العدد الضخم من الموظفين ، ضرورة تقسيم العمل إلى عمليات متعددة لايجاد عمل للوافدين بين الجدد مما جعل الفساد يتسرب تدريجياً في النظام الإداري ، وأوجد الروتين البطيء الذي ما زلنا نئن منه ونشكو من شدة بطئه - الأمر الذي جعل رجال العهد الحاضر ، يحاولون جاهدين في التخلص من هذا النظام والقضاء على هذا الروتين ، وفقهم الله .

٣ - حرمان البلاد من مجهود عدد كبير من شبابها المثقف : وهكذا يجنى الاسراف في التوظيف جنابة أخرى أعمق أثراً مما سبق . فالعمل الذي كان من الممكن أن يقوم به شخص واحد وكل لعشرة أشخاص أو أكثر ، الأمر الذي حرم البلاد من مجهود عدد كبير من زهرة شبابها المثقف ، وجنينا بذلك على الثروة القومية والدخل القومي .

أضف إلى ذلك تحمل الأجيال المقبلة لمعاشات عدد كبير من الموظفين والكادرات الجامدة السقيم الخ... وكل ذلك جعلنا نقول بحق أن الإسراف في التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب :

(١) أذكر على سبيل المثال أن مرتب خريجي الجامعات النظرية « كلية الحقوق والتجارة ودار المعلمين العالية ونحوها » بالعراق يبدأ بـ ١٨ ديناراً . وخريج السكيات العليا العملية « كلية الهندسة والطب ونحوها » يبدأ بـ ٢١ ديناراً . علماً أن ميزانية الحكومة العراقية في حدود ٤٠ مليون دينار . بينما خريج معظم الجامعات بمصر يبدأ بـ ١٢ جنيهاً ترتفع إلى ١٥ جنيهاً بعد ذلك . لذا نأمل من المسؤولين ، رفع مثل هذا التبن عن الموظف . ليحي حياة لائقة ، جديدة يركزه ومسئوليته . « الدينار العراقي = ٩٧٥ قرش »

أما الحديث عن الاسراف في ملحقات الوظيفة فشئ واضح . فذلك العدد الضخم من السيارات الحكومية وإنشاء المباني وزيادة عدد الحجرات التي تنسج للوافدين المتزايدين من الموظفين ، وما يلزم ذلك من أثاث ومكاتب ومحتويات أخرى ، كل ذلك كان عبئاً مرهقاً لميزانية البلاد .

وكل ذلك أدى إلى تضخم عدد الموظفين بمصر . وتعمدت مشاكلهم ممادى المسؤولين حالياً إلى الاستفارة بآراء كثير من الخبراء والأجانب لتغيير ذلك الكادر الجامد الجاف ، الذى وضع فى عهد قوم ختم الله على قلوبهم وأبصارهم ، ومما جمل الموظف أو المستخدم الحكومى أيضاً بئس من ارتفاع غلاء المعيشة ويمضى حياته فى روتين متماثل يتكرر يومياً دون تغير وتجديد فى نظام عمله أو نظام معيشته . حياة آلية لا تبعث على النشاط ولا تشجع على الابتكار أو الإنتاج .

كادر كاثوب المرقم : ولقد حاول المسؤولون السابقون ، إصلاح هذا الكادر الجامد واستعانوا بكثير من الخبراء الأجانب أيضاً ، وأدخلوا عليه تعديلات بلغت نحو أربعين تعديلاً^(١) . ولكن كان ينقص هؤلاء المسؤولين الأخلاص فى العمل والنهوض بهذه الفئة المظلومة ، التى تعتمد اعتماداً كلياً — هم وأسرهم — على هذا المورد من الرزق الذى لا يتغير ، مع زيادة المسؤولية التى تقع على أفراد هذه الفئة . فإذا انتهى أجل أحد هؤلاء الأفراد ترك خلفه ذرية ضامقاً لا مورد لهم سوى مكافأة ضئيلة لا تسفى فى كثير من الأحيان لتوديع قديم لمثواه الأخير ، فضلاً عن أنهم لا يستلمونها إلا بعد اقتراض مصاريف هذا التوديع ...

اعتماد الشعب اعتماداً كلياً على الحكومة : وأرى فى ختام بحث مشكلة الموظفين أن أسجل الآثار غير المباشرة لهذه المشكلة التى امتازت بها مصر عن غيرها من كثير من الدول الأخرى ، وذلك أن الشعب — للأسف الشديد وجد نفسه ، يعتمد اعتماداً كلياً فى كثير من مراقبة العامة — أن لم يكن فيما جميعاً — على الحكومة . فالحكومة هى التى تقوم بإنشاء معاهد التعليم على اختلاف درجاتها من إلزامية إلى جامعية . وهى التى تؤسس المستشفيات على اختلاف أنواعها ، وهى التى ترمى

(١) راجع كلمة للاستاذ احمد الصاوى نشرت فى « ماقول ودل » بأهرام ٢٥/٥/٥٤ ..

مصالح العمال والموظفين مهما تنوعت منهم إلى غير ذلك من المرافق العامة الأخرى وذلك على خلاف النظم المتبعة في سائر أنحاء الدول الأوروبية والأمريكية . فالجامعات في تلك الدول مؤسسات أهلية ، وتنفق عليها دون تدخل من ناحية الحكومة وكذلك المستشفيات وغيرها من مرافق الحياة .

الاستثناءات والاستثناءات المفجعة وأرهاق ميزانية الدولة وأرهاق

على الموظفين :

إن المبالغ الكبيرة ، التي أهدت ميزانية الدولة ، من هذا النوع من المكافأة الحزبية على حساب الشعب ، جعلني أنظر لهذا الموضوع عند بحث ميزانية الدولة . هذا ولم تقتصر مساوئ الاستثناءات على أرهاق ميزانية الدولة فحسب بل تعدتها إلى نواح كثيرة . فمكان من ضمن مساوئ الاستثناءات تفشي روح التذمر بين الموظفين لملهم أنها لم تمنح عن كفاءة ومقدرة وإنما منحت على أساس المحسوبيات والمصالح الشخصية للحاكمين . وهذا التذمر أوجد روح الضجر والملل وعدم تقدير المسؤولية بين كثير من موظفي الدولة ، وربما لا أكون مبالغاً لو قلت أنه عمل على تفشي الرشوة ومحاولة الكسب غير المشروع .

وخير استشهاد على هذه الاستثناءات ما أدلى به أحد الرجال المسؤولين خلال ذلك العهد أمام محكمة الثورة ، حين استدعى كشاهد في إحدى قضايا محكمة الثورة أو أن قلت محكمة التاريخ فقد ورد ما يأتي عند أدلاء الشاهد بشهادته^(١) .

الشاهد : الاستثناءات دى لها قصة ... الاستثناء في حد ذاته معقول ومقبول

لكفاءة نادرة أو تشجيع المجتهدين . . . ومقرر في كل الدول ، لكن التي حصل في مصرفيا يتعلق بالاستثناءات أنها في معظم الحالات أصبحت مكافأة حزبية ... أيا كان هذا الحزب . الوفد .. السعديين .. الدستوريين ما همش .

الرئيس : معنى عنصر الكفاءة ما كانش له اعتبار ؟

الشاهد : في معظمها لا ... والاستثناءات زمن الوفد كثرت ...

(١) بعض ما ورد في شهادة الأستاذ زكي عبد المتعال عند محاكمة أحد المسؤولين السابقين من رجال الوفد حسب محاضر محكمة الثورة .

استثناءات الوفد : إلى أن جاءت حكومات الوفد سنة ١٩٥٠ فكان انصارها لم يأخذوا حقهم في الدرجات وبعضهم معصول في الخارج ... ورئيس الوزراء قال : لازم ننظر في الاستثناءات بالنسبة لمن وقع عليهم ضررونعمل لهم حاجة . والمرسوم الذي صدر كان قبل انعقاد البرلمان . والدستور ينص على نظر هذه المراسيم فور انعقاده ، فإذا لم يوافق عليها ، تسقط دون أثر رجعي . وفي مصر ... اتفقوا على أن معنى تنظر أنها تودع في مكتب البرلمان . واعتبروه للعرض وظلت بهذه الطريقة قوانين كثيرة لم تعرض . ومن بينها مرسوم سنة ٤٤ . فجلس الوزراء الوفدي تناقش : هل يعتبر هذا المرسوم باطلا ؟ وقال : لا . يعتبر نافذا طبعاً للنظرية التي احنا ماشيين عليها . فالحل إيه بالنسبة للوفد بين الذين فصلوا والذين لم يرقوا ؟

يعطى من يساء :

الرئيس : فيه جزء منهم رقوا وأخذوا مبالغ متجمدة ؟

الشاهد : سأقول .. فجلس الوزراء كان بين رأيين : إلغاء مرسوم سنة ٤٤ . فإذا أُلغى يبقى بصفة استثنائية الاستثناءات ترجع . والثاني ، ألا تتقدم للبرلمان ومجلس الوزراء له أن يعطى الاستثناءات لمن يشاء ... فتقلب الرأي بإلغاء مرسوم سنة ٤٤ وعدم تقديم مشروع ، ووافق مجلس النواب عليه ، ثم نقل إلى الشيوخ ودافع عنه حامد زكي ، رفؤاد سراج الدين (مش متذكر) بالتناوب ... وكانت غالبية المجلس غير وفدية قبل مراسيم تعيين الشيوخ في يونيو سنة ١٩٥٠ . وتبين أن رأى اللجنة في تشريع يونيو ، أنهم يرفضوه . والحكومة وجدت نفسها في حرج ، والنحاس قال : هو الناس اللي باعوا عفشهم .. مش أحسن من بتوع الأحزاب الثانية ؟ فاحنا ترجع إلى النظرية القديمة بقيام مجلس الوزراء بمنح الاستثناءات .

لجنة الاستثناءات : ووافق المجلس على هذا الرأي .. وقال أنه على وزير المالية . أن يقدم لنا تسويات لحالات هؤلاء الأشخاص قفلت : أنا ما اعرفهمش . فقالوا : أيوه .. دى مسألة سياسية . وعلى هذا قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من سكرتير

الوفد وسكرتير الوفد المساعد الأستاذين قواد سراج الدين وسليمان غنام ووزير المالية ... لأن قواد وغنام يعرفوا الأشخاص دول .

سكلانس . . . وكانت الطلبات تقدم من الأشخاص دول ، وأنا ما كفتش أعرفهم وبقت زبطة في اللجنة . اللي اسمه حصان .. واللى اسمه عربية وحفظور .. أسماء غربية .

الرئيس : سكلانس يعنى

الشاهد : وتنتهى اللجنة منه ، يذهب إلى المالية . والمالية تقدر هذه الحالات وتقوض الرأى لمجلس الوزراء ، حتى غنام قال لى : مش انت اللي مقدمها ؟ فقلت له : مش علشان كده . وكان مجلس الوزراء يقول : دى استثناءات مع رد الفرق ، ودى اللي نشأ عنها أنهم أخذوا مبالغ متجمدة وتبلغ ١٢٠ ألف جنيهه .

رابعاً — المصروفات العامة وما تستنزفه من ميزانية الدولة :

وهو ما درج أسفل الباب الثانى من أبواب الميزانية ، ويدخل تحت هذا العنوان مصروفات الانتقال وبدل السفر ومرتبات النقل والتوريدات العمومية والأثاث والأدوات الكتابية والأعانات والكساوى والوفود والصيانة الخ . غير أن هذا الباب من أبواب الميزانية يمثل نسبة كبيرة من ميزانية الدولة . الأمر الذى يحمل بين طياته أحطاراً بالغة تشير أيضاً إلى التبذير والإسراف ، كما تشير إلى عدم وجود منهاج مدروس ومحدود . وبمقارنة بيان المخصصات في الميزانية الوارد بصحيفة (١٦٨) يظهر أن هذا البند قد فاز بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٪ و ٢٩ ٪ من ميزانية الدولة ^(١) خلال السنوات الثلاث المذكورة في البيان .

ولكى أترك الأرقام تتكلم وتشير إلى مقدار التبذير في هذا الباب من المصروفات أرى ذكر بعض بنوده ، وذلك بتحليل مخصصات ديوان الملك السابق في ميزانية الدولة سنة ١٩٥٠ / ٥١ .

(١) جدول حرف (ا) من ميزانيات السنوات المشار إليها .

فقد خصص لديوان الملك مبلغ ٢٨٠١٦١ و١^(١) من الجنيهاً وزعت هذه المخصصات بالشكل الآتي :

جنيته

٢٤٩٧٣٨ (باب - ١) ماهيات وأجر ومرتبات .

٧٠٣٩٩٠ (باب - ٢) مصروفات عامة .

٢٠٧٣٠٠ (باب - ٣) أعمال جديدة .

١٦١٠٢٨ الجلة .

وعليه فباب المصروفات العامة الذي نحن بصدد بحثه « ميزانية ديوان الملك السابق » كان بنسبة ٦١ ٪ تقريباً من مجموع المخصصات . وهي نسبة كبيرة بلا جدال إذ زادت على النصف . أما لو حاولنا الوقوف على تفصيلات هذا الباب يبرز أمامنا مظهر التبذير في الأنفاق بشكل واضح . وإليك تفصيلات هذا البند كما وردت (بصحيفة ١٦) من ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠ / ٥١ :

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٧٢٥٠	مصروفات انتقال وبدل سفر	١٠٧٨٠	التليفون والتلغراف
	وتقل .	٢٥٥٠	نصروا اشتراك بالجراندومشترى
١٤٢٢٠	كساء وملابس وتجهيزات		كتب .
٥٣٤٥٠	أغذية وتعينات	٤٠٠٠	مشتري أوسمة ولوازمها
٨٣١٥٠	توريدات عمومية وأدوية	٢٧٢٨٠	مشتري ركاب وعليق
	وآلات طبية .	١٧٥٠٠	مصروفات الياوران
٤٣٨٢٠	أثاث وترميمات جزئية	٩٣١٠٠	مصروفات متنوعة وأدوات
٤٤٩٦٠	وقود		نظافة .
٦٢٣٥٠	صيانته وترميم	٩٢٠٠٠	أجور .
٣٦٠٠	مياه وأنارة وكسح	٧٠٣٩٩٠	الجلة .

وهكذا نؤاأنا على تفصبلات هذا الباب من أبواب الميزانية فى جمىع الوزارات والمصالح وأوجه الانفاق الأخرى المسننا مقدار الانفاق بسخاء وبذخ على بنود كان من الممكن ضغط معظمها أو حذفها ، وانفاق غير رشىء ، أقل ما يقال عنه إسراف فى السكاليات وتقلير بلغ درجة الشىء على الضرورىات .

وقد كان التبذير والانفاق غير المهى هو الظاهرة البارزة خلال جمىع سنوات ذلك العهد الغابر ، وأرى من الأوفى ذكر بعض أقوال أحد النواب^(١) فى هذا الموضوع على سبيل المثال :

« تماالوا مى نلق نظرة سطحية على المصروفات العامة . . التى تقدر بنحو ٦٣ ٪ من إيراء الدولة تصرف فى مرتبات ومصاربف كهرباء ومياه وأجر بيوت وبءل سفر وكساوى . أى فى عمل غير مجد ولا منتج فى حد ذاته . . . »
« إننا نجد التبذير بالما أقصى حد إذا قارنا حالتنا بحالة البلاد الأخرى .

المباهاة والتفاخر والظواهر بالاعمال على حساب ميزانية الدولة :

ثم يأتى حضرة النائب المحترم على نقطة ضعف فى نفوس المسئولين عن ذلك العهد وهى حب المباهة والتفاخر والتظاهر ، على حساب ميزانية الدولة وءامى الضرائب كما يتبين من الفترة الآتية فى أقواله : « تطلب وزارة الأشغال فوق ذلك مبلغ ١٥٠ ألف جنيه لتوسىء شارع الأهرام . ولا أءرى هل ضاق ذلك الشارع بحالته الحالية على السىاح ؟ إنه لم يضق ، ولكن حب الظهور والعظمة هو الذى يءعو إلى توسىء بعض الشوارع وإنشاء البعض الآخر ليقال أن الشارع الفلان أنشىء فى عهد فلان أو فلان » .

عدم المنصوب السىاسى والإسراف فى الانفاق :

ويستمر حضرة النائب المحترم ، فى سرد بىانه ، لىتبب ظاهرة خطيرة أخرى

(١) بعض أقوال النائب المحترم السىء حسين يوسف عامر صحىمة ٨٩٧ من مجموعة مضابط الانقءاء العاوى الثانى للهيئة النىابية جلسة ٥ مايو سنه ١٩٢٧ — وذكرتها لاسبب تسلسل ورودها وإلما سردتها حسب العناوين والعقائق التى أءدت لإبباتها والاستشهاد بكلمة النائب بخصوصها .

وهى ظاهرة عدم التصحج السياسى التى انصف بها كثير من المسئولين من ساسة ذلك العهد بقوله : « كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية أهلية ، فتسمى إلى ما يفيد حقيقة فى حدود مقدرتنا المالية بدون تبذير ولا إسراف . »

« ماذا يكون جوابنا لو سألنا أحد دافعى الضرائب : لماذا تدفع الحكومة المصرية ٢٧٠٠ جنيه لمعتمدها فى أمريكا أجرة مسكن ، مع أن أسبانيا وهى أرقى وأعنى منا ولسنا مثلها أحراراً لا تدفع إلا ١٢٠٠ جنيه ، كما أن دولة الفرس لا تدفع إلا ٦٠٠ جنيه . بل ماذا يكون جوابنا إذا سئلنا لماذا ندفع مرتبات لممثلينا السياسيين كما تدفع أغنى الدول فى العالم كإنجلترا . »

« غريب أن ننافس تلك الدول الغنية فى مصاريفها وبدل سفرها . »
« لقد أعجبني ما ذكرته لجنة الخارجية فى تقريرها من أن هذا الإسراف بدلا من أن يفيد سيؤخذ دليلا على عدم نضوجنا السياسى . »
انعدام العدالة الاجتماعية : وأخيرا ، يأتى النائب الفيور على نوع من المساوىء البغيضة والخطيرة أيضاً - التى ذكرتها فى أكثر من مناسبة - وهى عدم وجود سياسة إنفاق تحقق ولو درجة واحدة من درجات العدالة الاجتماعية ، التى تعتبر ضرورية للصالح العام ، ولصالح الوطن فيقول : —

« لقدنات القاهرة والمدن الكبيرة حقها من العناية فيجب أن نوجه اهتمامنا إلى الفلاحين فنمعى بتعليمهم ونحسن صحتهم ونعمل على اصلاح الطرق الزراعية وإنشائها . »
« كنا نود أن يكون للحكومة سياسة إصلاح عامة مشربة بروح وطنية ... »
والذى أرجوه أن يتغير هذا الحال فى المستقبل وأظن أن ذلك من صالح النظام الدستورى نفسه لأن الفلاحين - وهم الأغلبية الكبرى - حينما يرون أنهم لا يزالون على حالتهم الأولى وبرون أن الأمور لا تزال تسير فى مجراها القديم لا يجدون أى مبرر للاهتمام أو الفرغ بهذا الدستور الذى لا يعود عليهم منه إلا بعض المظالم والتعسفات فى الانتخابات وغيرها .

«إن المسألة ليست مسألة شفقة أو عدالة فحسب بل هي فوق ذلك مسألة نظام البلاد وصالحها في المستقبل ...»

هذا مثل من آلاف الأمثلة التي تدل على انعدام العدالة الاجتماعية في جميع سياسة حكومات ذلك العهد . ولقد أثبت على ذلك في بحث الانتاج الزراعي والصناعي والتجاري ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أستشهد بكلمة أخرى لأحد الرجال المسؤولين عن سياسة ذلك العهد الغابر ، والتي وصف فيها حالة سكان الصحراء ، وصفا يجعل المرء يحكم بعدم وجود أى نوع من العاطفة الإنسانية لدى بعض من كان ييده مقاليد الأمور في تلك الأيام فيقول حضرة (١) : —

«... ولقد أتى على الصحراء حين من الدهر لم تمسسها يد الإصلاح فأصبحت خراباً ياباً ، قفراً جرداء ، بعد أن كانت في عهد الرومان يانعة زهراء ، زاهية خضراء . وبات أهلها وقد كتبت عليهم السبغة والتربة وضربت عليهم الذلة والمسكنة ، وأصبحوا في حاجة إلى عون الممينين .

ووقفنا على حالة سكانها ، فارتنا هذه الزيارة ماحق بالقوم من فقر وهوز وفاقة ، وبؤس وجوع وخصاصه ، وما حل بأرضهم ومحصولهم من بور لقله الأمطار...» ولا أدري بعد ما أوردت من استشهاد ، ورد على لسان بعض المسؤولين ، يصفون بأنفسهم حالة كثير من سكان مصر ، أئجد لنا أحد بعد ذلك ، ويدعى أن العدالة الاجتماعية كان لها وجود في تلك الأيام المظلمة ... ١٢

فخاصاً — الأعمال الجبرية :

ونخصصات الأعمال الجديدة تأتي في الزبانية تحت عنوان الباب الثالث ، ومراجعة بيان مصروفات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ نرى أن الملايين المدبدة خصصت في ميزانية كل سنة لهذا الباب ، فخصص بميزانية ١٩٤٨ / ٤٩٠ للأعمال الجديدة ٣٦٨٠٩١١٦ جنبها وفي سنة ١٩٤٩ / ٥٠٠ خصص ٥٤٦١٤٦١٤ جنبها أما في ميزانية ١٩٥٠ / ٥١٠ فاعتمد للباب نفسه ٥٥٨٣٧٧١٥ جنبها وإذا راجعنا مخصصات هذا الباب في الميزانيات السابقة من سنة ١٩٢٢ حتى

(١) كلمة للسيد المحترم وزير الحربية والبحرية سابقاً منشورة بصحيفة ٢٢٨ في المجلد الأول من مجموعة محاضر الانقاد العادى الثانى لمجلس النواب فى جلسة ٢٩ فبراير ١٩٣٢ .

سنة ١٩٥٢. لوجدنا أن المبالغ التي اعتمدت له كانت دائماً تتراوح حول معدل سنوي ٢٥٪ تقريباً من مجموع الميزانية . وإذا علمنا أن مجموع مخصصات المصروفات لميزانيات الدولة من سنة ١٩٢٢ حتى سنة ١٩٥١ بلغ ١٨٨٦ مليوناً من الجنيهات تقريباً ، وأن ٢٥٪ من هذا المجموع مقداره نحو ٤٧٢ مليوناً من الجنيهات لظهر مجموع ما خصص للأعمال الجديدة خلال تلك المدة . وهو مبلغ لو حسن استغلاله وأنفاقه لحول كثير من الأراضي الصحراوية بمصر إلى جبال خضراء ، ولجعل البلاد تجمع بين الصناعة والزراعة على أحدث نظام ، والعمل على قيام اقتصادي وتجاري كبير ، مما يزيد الثروات القومية ويمثل على رفع مستوى معيشة المواطنين . وما يحمل البلاد ذات مكانة مرموقة بين دول العالم ، وذلك لما بها من إمكانيات وموارد طبيعة معظمها لم يمسسها يد مصالح غلص ولا يد بناء بصير .

ولو رغبت في الإتيان بالأمثلة المتنوعة عن تفصيل هذا النوع من المصروفات لوقفنا على أمور كثيرة ، تثبت المساوي^١ الكثيرة التي اتسمت بها سياسة الإنفاق الحكومي خلال ذلك العهد القار وأكتفي بذكر الأمثلة الآتية : -

مخصصات الأعمال الجديدة بدويان الملك السابق : وبالرجوع لميزانيات السنوات الثلاث التي استشهدت بأرقامها نلاحظ تفصيلات بند الأعمال الجديدة « أنظر صفحة ١٨٠ » (١) .

هذا هو تفصيل الأعمال الجديدة في ديوان الملك السابق وهو يشير إلى المزيد سنوياً من شراء السيارات ولوازم الديكورات ونحو ذلك من الكماليات . وهذا يدل على أن مخصصات الأعمال الجديدة ، هي مخصصات لشراء كاليات جديدة ، ولم تصرف في عمل إنتاجي يزيد من إنتاج هذا الديوان ، أو من إنتاج البلاد التي تصرف على هذا الديوان . ولا أدري لماذا سميت هذه المخصصات بالأعمال الجديدة ، وهل إذا قام الفرد منا بشراء بدلة أو سيارة (إذا كانت حالته تسمح بذلك) هل يعتبر هذا أعمال جديدة قام بها المرء ؟

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية : وإذا انتقلنا لبحث هذه المخصصات

(١) ميزانية الدولة صحيفة ٣٧ لسنة ١٩٤٨ / ٤٩ لسنة ١٩٤٩ / ٥١ . صحيفة ٣٦ لسنة ١٩٥٠ / ٥١ . صحيفة ٣٦ أيضاً .

— ١٨٠ —

مخصصات الأعمال الجديدة بديوان الملك السابق بالجنيهات المصرية

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
(الحرس) لشراء سيارات وموتوسيكلات وجهازات طبية	٩٥٠٠	٩٥٠٠	١٤٥٠٠
(البوليس) » » » وأدوات	٤١٠٠	—	٣٥٠٠
(اليخوت) لشراء لوازم اليخوت وآلات أجهزة طبية (كانت تسمى البحرية في بعض السنوات)	٢٥٤٥٠	٦٢٠٠	١٠٠٠٠
(السيارات) لشراء واستبدال بعض السيارات والأدوات	٣٠٠٠٠	٢٣٥٠٠	٢٠٠٠٠
(السيارات) لإنشاء محطة تشحيم للسيارات بمجرع قصر رأس العين	—	—	٢٠٠٠
(الركاب) لإنشاء سيارات وخيام للاستطبالات والمعسكرات وصرية آلات وأطقم للمركبات	٨٢٥٠	١٢٠٠٠	٨٠٠٠
(القصور) لإنشاء لوازم ضرورية للقصور الملكية.	١٣٠٠٠٠	٤٨٦٠٠	٧٠٠٠٠
مجموع مخصصات الأعمال الجديدة	٢٠٧٣٠٠	٩٩٨٠٠	١٢٨٠٠٠

في وزارة الخارجية لوقفنا على مدى إنتاجية هذا الأنفاق .

مخصصات الأعمال الجديدة بوزارة الخارجية بالجنيهات المصرية (١)

التفاصيل	١٩٥٠ ٥١	١٩٤٩ ٥٠	١٩٤٨ ٤٩
إعانة على ذمة إنشاء مسجد ومعهد في واشنطن .	٥١٥١٣	١٠٢٠٠	—
لشراء آلات الرموز السويدية	٤٩٨٧	١٢٠٠٠	٦٠٠٠
» السيارات اللازمة لبعض الهيئات التمثيلية .	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٦٦٠٠
للدعاية في الخارج (ولإنشاء مكاتب صحافية بالهيئات التمثيلية ١٩٥٠/٥١)	١٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
لإصلاح سراي بيك باستامبول	—	—	١٥٠٠٠
لبناء طابق ثالث للسفارة المصرية بواشنطن	١٧٥٠٠	—	—
لاستبدال أجهزة جديدة بالأجهزة الحالية في سفارة باريس	١٦٠٠	—	—
المستحق للشركة العقارية العربية عن المدة من ١٥/٨/١٩٤٧ - ٣١/١٢/١٩٤٨	—	٢١٠٠٠	—
المجموع	٢٥٣٦٠٠	٧٦٢٠٠	٥٧٦٠٠

(١) ميزانية ٤٩/١٩٤٨ ميزانية ٥٩/١٩٤٩ وميزانية ٥٥/١٩٥٠

و٥٥ ميزانية ٥٥ .

من هذا البيان لم أستطع العثور على مبلغ خصص لعمل جديد مشمر . وإعما كلها بمبالغ خصصت بسخاء على أبواب المظاهر الكاذبة ، التي أساءت لسمعة البلاد أكثر مما أفادت . وهل كان يجهل العالم الخارجى حالة الفلاح والعامل . وكثير من أفراد الطبقة المتوسطة أيضاً ، من فقر ومرض وجهل وبؤس ، حتى إذا رأى هذا التبذير على الكماليات والمظاهر ، لاستنتج لأول مرة سوء توجيه الإنفاق الحكومى ، والتبذير الشديد على الكماليات .

أما لو طلبنا من أخصائين تقدير هذه النفقات على أساس فنى ، لتبين مقدار الإنفاق غير الرشيد . فمثلاً خصص لإصلاح سراى بيك باستامبول ١٥٠٠٠ جنيه فى ميزانية ١٩٤٨/٤٩ وهو مبلغ يكفى لبناء «سراى» . كما تكلف بناء طابق ثالث للسفارة المصرية بواشنطن ١٧٥٠٠ جنيه وهو مبلغ يكفى لبناء مساكن شعبية لحوالى أكثر من مائة أسرة ببلادنا ، بدلا من أن تترك المال والفلاحين وغيرهم معمرضين للعراء ويسكنون الأكوخ ، مما ورد نفصيلة سابقاً . ولكن فى نظر المسئولين أن مثل هذا الطابق الثالث أمر ضرورى جداً ، وإن لم يتم فهذا له أخطار . الجسمية^٩ ومبلغ آخر بلفت النظر وإن كانت جميع المبالغ تلفت النظر وهو تخصيص ٣٠٠٠٠ من الجفنيهاً للدعاية فى الخارج فلا أدرى أى نوع من أنواع الدعاية قامت به هذه الوزارة خلال تلك الفترة ؟ ولم تك أحسن دعاية هو إصلاح حالتنا الداخلية ؟ والقيام بالإصلاح الاجتماعى والاقتصادى الشامل ومحاربة الفساد الحكومى وغير الحكومى ... ؟

البحث الملكى المحروسة :

ذلك البحث الذى كان له قصة فى محكمة الثورة^(١) . وأن قصته لتذكر المرء ببعض اليعثات المسحورة التى نسمع عنها فى بعض الأقاصيص الخيالية . فلقد بلغ الاعتماد المفتوح فى ميزانية سنة ١٩٤٩ لأصلاح هذا البحث ٣٥٠.٠٠٠ جنيه - على ألا بصرف منه شيء إلا بموافقة مجلس الوزراء وبمعد

(١) يمكن مراجعة محاضر محكمة الثورة للوقوف على قصة هذا البحث العجيب .

(٢) ميزانية ١٩٤٩/٥٠ صحيفة ٧٩٧ .

تقديم تقرير للمجلس من خبراء عالميين جدد للنظر في صلاحية شراء يخت جديد.
أو إصلاح اليخت القديم - ويقدر المبلغ اللازم لتتميم هذا الإصلاح فيصل إلى
٨٣٠.٠٠٠ ر. (١). جنيهه ويفتح اعتماد في ميزانية سنة ١٩٥٠ لهذا الغرض قدره
٤٩٠.٠٠٠ ر. جنيهه . وهكذا تقدر المبالغ الباهظة وتفتح الاعتمادات السخية لأعمال
زخرافية كالية لهذا اليخت بينما الأعمال الإنتاجية والتي يعم خيرها على ٢٢ مليون
نسمة أمر ثانوى بالنسبة لميزانية الدولة وفي نظر حضرات المسؤولين السابقين .

خفض مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية : وهي ظاهرة من أخطر
الظواهر أيضاً . وهي اتباع سياسة ضغط مصروفات الاستثمار المنتج لموازنة الميزانية .
والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالمصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقل
بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية ، وذلك يرجع إلى
التراخي في مشروعات الري والفسلح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها
من المشروعات الإنشائية التي تدخل في الباب الثالث بالميزانية . وبمراجعة بيان
مخصصات أبواب الميزانية المختلفة الوارد بصحيفة ١٦٨ نجد أن ما خصص للأعمال الجديدة
(الباب الثالث) بلغ أكثر من ٥٩ مليون جنيه ، غير أنه لم يصرف من هذا المبلغ
سوى ٣٩ مليوناً من الجنيهات تقريباً أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه ، ولكن
لم تضغط المصروفات العامة إلا بحوالى ١٠ مليوناً من الجنيهات . وهذا يثبت عدم
الاهتمام بالأنفاق الثمر المنتج ، حتى ولو خصص له في الميزانية اعتمادات .

مشروع السنوات الخمس : وتبرز هذه الظاهرة ، في سياسة الإنفاق الحكومى
طوال تلك الفترة من فترات ذلك العهد ، وأمثلة ذلك كثيرة ومتعددة ، أذكر منها
ما يخص مشروع السنوات الخمس .

فلقد صدر في عام ١٩٤٦ قانونان باعتماد مبلغ ٢٦٢ مليون جنيه لمشروع
السنوات الخمس الذى تقرر في تلك السنة ثم وصل رقم الاعتماد إلى ٣٥٦ مليون جنيه .
والآنى بيان بتكاليف مختلف المشروعات حول هذا المنهاج :

تكاليف مشروعات السنوات الخمس بآلاف الجنيهات^(١)

المشروع	التكاليف	المشروع	التكاليف
مياه القرب	٣٢٥٠	ردم البرك	٢٠٠٠
تجديدات السكك الحديدية	٤٧٠٨	مشرعات وزارة الزراعة	١٧٥٦
الطرق	٤٦٥٠	تسكلة تقوية قناطر اسيا	١٧٥٠
قناطر أدفينا	٣٥٠٠	اشترك الحكومة في رأس مال البنك الصناعي	٧٦٥
مبانى مدينة العمال	٣٤٥٠	مشرعات أخرى	٧٧٧٥
المحارى	٢٠٤٠	المجموع	٣٥٦٤٤

وقد رصد تنفيذ هذا المشروع المفيد ، خلال السنوات الأربع التى تبدأ من سنة ١٩٤٦/٤٧ وتنتهى فى ١٩٤٩/٥٠ مبلغ ٣٧ مليوناً من الجنيهات . ولكن ما أنفق بالفعل لم يزد على ١٨ مليوناً من الجنيهات . أما فى تقديرات ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١/٥٢ فكان يتضمن مشروع تلك الميزانية ، مبلغ ٤٩١٥٠٠٠ جنيه لتسكلة الأعمال الخاصة ببرنامج السنوات الخمس ، ولكن حذف هذا الاعتماد فى قانون ربط الميزانية وذلك بقصد ضغط المصروفات وتخفيض العجز المنتظر .

والآتى بيان آخر^(٢) لأحد رجال المال على وجود هذه الظاهرة الخطيرة :
 «... وكانت المصروفات الفعلية خلال السنة المالية ١٩٥٠/٥١ تقل بمقدار ٣٠ مليون جنيه تقريباً عن التقديرات الواردة بالميزانية . ولا يرجع ذلك إلى ضغط المصروفات العامة بقدر ما يرجع إلى التراخى فى تنفيذ مشروعات الرى والتسليح والسكك الحديدية وتوليد الكهرباء وغيرها من الأعمال الانشائية التى تدخل فى الباب الثالث من الميزانية ، ولطالما أشرنا إلى تلك الظاهرة فى السنوات السابقة . وقد بلغت اعتمادات هذا الباب فى ميزانية ١٩٥٠/٥١ قرابة ٥٩ مليون جنيه لم

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المجلد الثانى — العدد الثانى صحيفة ٩٦ .

(٢) تقرير مجلس إدارة البنك الأهلى المقدم للجمعية العمومية العادية للمساهمين فى جلسة

يصرف منها سوى ٣٩ مليون جنيه أى بنقص قدره ٢٠ مليون جنيه . ومن ذلك يتضح أن موازنة الميزانية إنما تتم عن طريق خفض مصروفات الاستثمار المنتج .

الاعتمادات الإضافية : ظاهرة أخرى غريبة انفردت بها - للأسف الشديد ، الميزانية المصرية ، وهى ظاهرة الاعتمادات الإضافية . فلا يكاد البرلمان ينتهى من إقرار الميزانية ، حتى تنهال عليه الاعتمادات الإضافية ، التى تبلغ فى بعض السنوات نسبة كبيرة من المصروفات . وهى ظاهرة تنبئ عن مدى الخطأ فى التقدير ، أو عدم اتباع الدقة فى تقدير ميزانية البلاد ، التى تظل جميع الوزارات والمصالح تعالج تقديرها ، ما يقرب من ثلث سنة تقريباً .

خطوات هزيلة حول تنمية الإنتاج القومى : وهكذا كانت تخطو البلاد خطوات هزيلة وضعيفة ومتردة ، نحو تنمية الإنتاج القومى ، وذلك بتخصيص مبالغ ضئيلة لمصروفات الاستثمار المنتج . وحتى هذه المبالغ التى تعتمد لهذا الوجه المثلث من أوجه الانفاق ، لا يتم صرفها جميعاً ، ولا مانع من حذفها نهائياً ، إذا دعت الحاجة لذلك^(١) . أما ما يعتمد المصروفات الكسالية فهذا بند من المصروفات لا يمكن ضبطه أو حذفه ولو أدى ذلك إلى عجز الإيرادات عن المصروفات فهذا المعجز يمكن تسويته من الاحتياطي العام « الذى سيأتى ذكره حالا » .

الضمان الاجتماعى :

ولقد بدأت مصر بدراسة هذا المشروع الإنسانى النبيل سنة ١٩٥٠ وتمت دراسته على يد أخصائيين وخبراء مصريين وغير مصريين . ثم أخذت مصر بهذا النظام ، الذى امتدحته الصحف الأجنبية على أنه أول مشروع من نوعه فى الشرق . أما الحكومة التى قامت بتنفيذه فقد باهت به الحكومات التى سبقتها ، واتخذت منه مفخرة ودعاية تحت قبة البرلمان وخارجها . والحق يقال إنه مشروع اجتماعى له آثاره الحسنة . وهو ينص على « حق كل فرد فى المجتمع ، فى الضمان الاجتماعى فى حالات التمثل والمرض والمعجز والشيخوخة ، ليعيش فى مستوى معقول

(١) كما حذف مبلغ ٩١٥,٠٠٠,٠٠٠ ر. ل تكملة الأعمال الخاصة برنامج السنوات الخمس الذى ذكر سابقاً .

من المعيشة الأدبية ويتحرر من العوز والفاقة » .

ولقد استبشرنا جميعاً خيراً بهذه الخطوة المباركة . وبهذا المبدأ القوي أقره المشرع ، مبدأ مسئولية الدولة عن ضمان حد أدنى من الحياة للمواطنين وإعالتهم عندما لا يجدون لهم عائلاً ، ووقفنا - خلال شرحنا الأوضاع الاجتماعية السابقة ووصف حالة كل من المزارعين والعمال ، والطبقة السكادحة من أبناء هذا الشعب - على مدى مستوى المعيشة المنخفض الذي يحيا فيه هؤلاء جميعاً ، فبالك بمستوى معيشة المعجزة والأرامل والشيوخ والماطلين ومن إليهم .

مسروع اجتماعي أبتر :

غير أنني أراى أسجل هنا - والأسف يلاً جوانحى - أن هذا المشروع كان مشروعاً أبتر أيضاً - كمادة المشروعات التي قامت بها حكومات ذلك العهد الماضى - ولم يتحقق منه الآمال المريضة التي تنسب بها من احتضنوه ، ولم تك نتيجته إلا إرهاب ميزانية الدولة ببضمة ملايين من الجنيهات ذهب معظمها كمرتبات الموظفين القائمين على تنفيذ المشروع ، وظل كثير من مستحقى الضمان الاجتماعى على حالتهم من العوز والفاقة والضعف .

العجز فى الميزانية وتسويته من الاحتياطى العام : ومع وجود هذا الاحتياطى^(١) ، الذى يبعث على الطمأنينة ويوجد الثقة فى ميزانية الدولة ، هذا من

(١) بيان تطور الاحتياطى العام من سنة ١٩٣٩/٤٠ إلى سنة ١٩٥٠/٥١ .

السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص -	السنة	مقدار الاحتياطى العام	الزيادة + أو النقص -
٤٠/١٩٣٩	٢٤٠٩٥٤١٥٩	- ١٥٧٦٥٨٢٦	٤٦/١٩٤٥	٦٧٨٠٤١٨٧	+ ٨٨٧١٩٤١٨٧
٤١/١٩٤٠	٢٨٩٦٠٣٦٣	+ ١١٨١٦٠٥	٤٧/١٩٤٦	٧٢٥٢٠١٧٤	+ ١٠٣٠١١٥٥
٤٢/١٩٤١	٣٣٠٨٥٢٢١	+ ٦٣٢٣٢٥٩	٤٨/١٩٤٧	٧٦٤٢٣٧٦٤	+ ٣٩٠٣٥٩٠
٤٣/١٩٤٢	٤٢٢٦١١٣١	+ ٩١١٢٣١٤	٤٩/١٩٤٨	٨٢٥١٨٦٩٧	+ ٦٠٩٤٩٣٣
٤٤/١٩٤٣	٤٨٤١٦٧٠٠	+ ٥٨٣٥٥٦٦	٥٠/١٩٤٩	٨٠١٦١٥٢٥	- ٢٣٥٧١٧٢
٤٥/١٩٤٤	٥٧٠٧٣٧٣٦	+ ٥٧٦٣٣٥٢٣	٥١/١٩٥٠	٧٥٣٧٢٠٢١	- ٤٧٨٩٥٠٤

جهة ، ومن جهة أخرى ، يعتبر لحد ما ، مال جامد غير مستثمر ، يجب أن يستغل .
في زيادة الانتاج القومى وتنمية الثروة القومية ، الأمر الذى يزيد فى إيرادات الدولة
وينمى الحالة الاقتصادية ويرفع مستوى معيشة الشعب . ومع هذا كله نجد أن
هذا الاحتياط لم ينج من عبث العائشين ، ونعتمد إليه أياذى بعض رجال الحكم
فى ذلك العهد لاستثماره فى زيادة الثروة القومية كإقتيل ، وكما كان يجب أن يتبع
ولمنا لإنفاقه فى أوجه الإنفاق غير المثمر ، وعلى النحو الذى ذكر سابقاً . وإليك
بيان ذلك بالأرقام .

ورد فى كتاب ميزانية الدولة المصرية لسنة ١٩٥٠/٥١ بخصوص الاحتياطى
العام بصحيفة (م) ما يأتى :

المأخوذ من الاحتياطى :

{ لتنفيذ الجزء الخاص سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١
من برنامج السنوات الخمس .
لسداد العجز فى الميزانية
المأخوذ من حصيلة القرض للمصروفات الإضافية .
لقوات الدفاع المصرية .

ميزانيه سنه ١٩٥٠	ميزانيه سنه ١٩٤٩
جنيه	جنيه
١٠,٣٣٩,٣٠٠	١٢,٣٩٧,٧٨٠
١٤,٧٠٠,٠٠٠	١٣,٧٥٠,٠٠٠
—	٣,٥٠٠,٠٠٠
٢٥,٠٣٩,٣٠٠	٢٩,٦٤٧,٧٨٠

أما عن تنفيذ برنامج السنوات الخمس ، فقد وقفنا على الخطوات البطيئة التى
تمت فى تنفيذ هذا المساهج . وأما غرض سد العجز فى الميزانية ، فلم يكن هناك ما يبرر
زيادة المصروفات وتضخمها على هذا النحو ، سوى إذا كنا نسلم أن الإنفاق
فى السكك الحديدية والإسراف فى عدد الموظفين وفى الإنفاق على ملحقات الوظيفة ،
وعلى صاحب المرسى ونحوه حسب ماورد بمضه سابقاً ، نسلم بأن الإنفاق فى هذا
كله من مبررات زيادة المصروفات .

ولو التمسنا مرجعاً آخر ، للوقوف على مدى العبث فى هذا المال الاحتياطى .
وإنفاقه فى غير مشروعات الإصلاح والتعمير والإنتاج ، لرأينا جميع المراجع

والاحصائيات تثبت ذلك وإليك ما ورد في أحد هذه المراجع^(١) :
« أسفرت نتائج حساب السنة المالية قبل الماضية (١٩٥١ / ٥٢) عن عجز
فعلى يبلغ حوالى ثمانية وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، إذ بلغت الإيرادات قرابة
١٩٣ مليون جنيه بينما بلغت المصروفات نحو ٢٣١ مليوناً » .

الضرائب

عدم العدالة فى أنظمة الضرائب : ولواجهة التبذير والإسراف فى سياسة
الإففاق الحكومى ، فرضت على البلاد تشريعات ضرائبية مختلفة ومتنوعة مباشرة
وغير مباشرة . جميعها ترمى إلى زيادة العبء على الفقراء أو صغار الملاك الزراعيين
والمقاريين وصغار التجار وأصحاب الدخول المحدودة ونحوهم . وأذكر القراء بمبدأ
جباية ضريبة الأراضي الزراعية « بالسكرباج » وهو نظام تمسقى غير عادل .
وعندما تقرر فى عهدنا الحاضر ، بموجب قانون الإصلاح الزراعى ، أن تحدد
إيجار الأرض الزراعية وقيمتها على أساس نسبة تستند إلى الضرائب المقررة ،
ندم أصحاب الإقطاعات الزراعية حيث لا ينفع الندم ، على ما بذلوه من توسط لدى
حكام ذلك العهد الغابر لتخفيض ضريبة أقطاعاتهم وجعلها ضريبة إسمية - الأمر
الذى جعلهم يفقدون بعض ما اكتسبوه دون وجه مشروع ، فأجرت أطيانهم
بشمن قليل وبيعت أراضيهم بأثمان قليلة أيضاً « وتلك كانت عاقبة الظالمين » .

ضرائب غير مباشرة يقع عبئها على كل من الفقير والغنى :

هذا من ناحية ضرائب الأطيان الزراعية ، التى قدرت بنسبة مرتفعة على
أراضي صغار ومتوسطى الملاكية ، وقدرت بنسبة زهيدة « اسمية فى أغلب الأحيان »
على أراضي المحظوظين من رجال الإقطاع . أما بقية الضرائب ، فمعظمها كانت
ضرائب غير مباشرة ، يتساوى فى تحملها كل من الغنى والفقير ، الأمر الذى
ينافى أقل قواعد العدالة . بل كثير من الضرائب الجبركية ، التى كان الفرض منها
حماية صناعة أصحاب المصانع ، كان يتحملها الفقير ، ويستفيد رجال الأعمال .

(١) صحيفة ٢٥١ — الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية ١٩٥٢/٥٣ .

والصناعات منها بطريق غير مباشر بواسطة هذه الحماية . « وإنها لقسمة ضيزى »
 نفر فقير يمثل الغالبية العظمى من الشعب يدفع الضرائب . ونفر متمسك يمثل القلة
 القليلة من أصحاب المصانع ورؤوس الأموال ، يزداد ربحهم ، ودخلهم بفضل ارتفاع
 الأسعار الناتج من هذه الحماية الجبركية . وإليك بياناً إحصائياً يوضح إيرادنا من
 الضرائب المباشرة وغير المباشرة لبعض السنوات خلال ذلك العهد التي قلت
 ما سموه بإصلاح نظام الضرائب سنة ١٩٣٨ .

بيان إيرادات الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بملايين الجنيهات

السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
٤١/١٩٤٠	٩	١٦	٤٦/١٩٤٥	٢٠	٣٦
٤٢/١٩٤١	١٠	٢١	٤٧/١٩٤٦	١٩	٤٩
٤٣/١٩٤٢	١٨	٢٢	٤٨/١٩٤٧	١٦	٤٨
٤٤/١٩٤٣	٢٠	٢٤	٤٩/١٩٤٨	٢٢	٦٠
٤٥/١٩٤٤	١٩	٣٧	٥٠/١٩٤٩	٤٧	٧١

وهكذا نلاحظ أن الضرائب غير المباشرة كانت دائماً أكثر من الضرائب
 المباشرة وقد بلغت الأولى التي يقع معظم عبئها على الفقراء سنة ١٩٤٨ ما يقرب
 من ثلاثة أمثال الضرائب المباشرة .

التمسك الشرير في نظام جمع الضرائب :

وربما يظن القارئ أن التمسك في جمع الضريبة وعهد استخدام الجلد (والسكراباج)
 قد انتهى . والحقيقة أن نظام التمسك ظل قائماً في كثير من الحالات حتى نهاية
 فترة ذلك العهد . رغم عدم استخدام طرق التعذيب الجسمى التي كانت معروفة ،
 وإنما استخدموا طرقاً أخرى للتعذيب ، وهي الاستيلاء على ما يملكون من أموال
 الناس حتى ولو كان قوتهم الضعيف ، وذلك لجمع أموال الدولة التي تنفق في سفه
 وأسراف وتبذير ، على ملك طائش أو على الحكام ومحاسبيهم وأعوانهم وأصحابهم .
 فأى نظام جائر أشد من هذا النظام ، وأنى لأمسك عن ذكر كثير من الحوادث

لضيق المقام ، ولكونها الحقيقة المؤلمة لا تخف على الجميع . فالشكل قد أسابه مسه .
من ظلم رجال ذلك العهد .

ايجاد موجات من السخط والاضطرابات في معظم طبقات المجتمع ، مما جعل
المفكرون والعاملون يواطن الأمور يتنبئون بهرب وقوع عاصفة-قاسية-تعمل على
اعادة نوع من العدالة الاجتماعية ، كما ذكرت سابقاً وأذكر لاحقاً .
التحاييل والتهرب من دفع الضرائب : ومن آثار التقدير في الإنفاق - كما

ورد - ومن آثار تفشي الظلم الاجتماعي أيضاً ، نرى أن دافعي الضرائب كانوا يتحايلون
على جياة الضريبة بالطرق المتنوعة ، لكي يعفوا من دفعها أو يدفعون أقل ما يمكن .
منها . وذلك لأنهم يملكون علم اليقين أن هذه الأموال التي تؤخذ منهم باسم الدولة ،
إنما تؤخذ لتنفق بسخاء لأرضاء شهوات ملك فاجر ، أو لتبعثر ذات اليمين
وذات الشمال ، على المحسوبين والأنصار من أهل السوء وأهل التملق وغيرهم . . .
الأمر الذي ولد في نفوس الممولين جميعاً دون استثناء ، بغض وكرهية متأصلة نحو
دفع أى مبلغ لخزانة الدولة . ومما جعل مشكلة الجباة وموظفي الضرائب شاقة ،
ومما عرضهم لكثير من نعمت الممولين ، ولكثير من الأهانات أيضاً ، وأصبحوا
فئة منبوذة من جميع الأشخاص الذين يدفعون الضرائب . . .

الدائية وتفشي الظواهر السيئة في المجتمع : أما في بلادنا ، فأخذت الظواهر
السيئة تفشي في المجتمع نتيجة الظلم الاجتماعي ، ومن أخطر الظواهر الاجتماعية-
التي لها كثير من المضار ظاهرة « الدائية » التي لا يهتم فيها المرء إلا بمصالحه
الخاصة فقط ، ويضني بسببها على المصالح المشتركة بأى قسط من ماله أو جهوده .
ووقته . وأن هذه الظاهرة لتعتبر من أخطر الأمراض الاجتماعية . ، إذا تمكنت
من شعب حالت دون كل تقدم وسدت الباب في وجه كل خير عام .

ولقد ظهرت هذه الظاهرة السيئة بوضوح في مجتمعتنا ، خلال ذلك العهد
البائد ، وكان من ضمن أعراضها ، اتباع الطرق الاحتياالية للهرب من دفع الضريبة-
لأن الممول يرفض أن يساهم ولو بالقليل من أرباحه في المرافق العامة . لشموه .
بوجود هذا الظلم .

البحث السابع

الأمم كالأفراد تحصد ما زرعت وتجنح ما غرست

ولقد حاولت وأنا أجول بين المراجع والإحصائيات ، التي أمأى ، المنور على نواة واحدة صالحة ، يكون قد قام أحد حكام ذلك العهد ، بإبداءها أرض مصر الطيبة ، التي تحافظ عليها وترعاها . ولكني لم أوفق كثيراً أو قليلاً في ذلك . ولا أحسبني مغالياً إذا قلت أنهم لم يفرسوا أى نواة لبناء مستقبل مشرق لهذه البلاد . وهالتي خلال بحث الفصول السابقة ، كثير من المظالم والتصرفات التي أضاعت على الشعب ثروة كبيرة ، وجملته في حالة يرثى لها .

وحاولت تحليل نفسية من استغلوا الشعب خلال تلك العهود المظلمة ، فإذا بهم مستعمرون جأرون وملوك مستبدون وحكام منافقون . جعلت الملك السابق المطرود يقول : « مصر ليس بها رجال ولكن بها طلاب حكم » .

وخلف هؤلاء وهؤلاء اقطاعيون يعتصون دماء الشعب ، ورجال أعمال ، جلهم من الأجانب ، يعتصرون أكبر قدر ممكن من الأرباح .

شبح الماضي البغيض : قلت في مقدمة هذا البحث ، أنه مرت على ليال كثيرة انتابني فيها أرق وانزعاج شديدين ، وذلك من شبح ماضٍ فسدي فيه الحُكام وأفسدوا ، وهم يدعون الإصلاح ، ويموهون على الشعب بكل سبيل « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا إنما نحن مصلحون ، ألا أنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون » .

ما غرس لنا هذا الماضي :

قضت البلاد بعد أن نالت استقلالها ثلاثين سنة كاملة « من ١٩٢٢-١٩٥٢ » يحكمها ملك دستوري « اسماء » وحكومة « برلمانية » . ولقد رأينا بالتفصيل

ما غرسه هؤلاء الحكام المتعاقبين لنا . فالإنتاج الزراعي كان نظامه شائفاً عجيباً ،
أملاك شاسعة في أيدي حفنة من المحظوظين من رجال الإقطاع . والأغلبية العظمى
من الريف تعيش عيشة لا تليق بيشير موفور الكرامة .

فإذا انتقلنا للإنتاج الصناعي رأينا كيف عمدت الحكومات المتعاقبة إلى تمويق
المشروعات الإنتاجية وعدم تسمير موارد البلاد المتنوعة . لنبقى تحت رحمة
الاستعمار وأعوانه . ثم ذكرنا حالة العمال الزراعيين والصناعيين وحرمانهم حقوقهم
المادية والمعنوية وهم يمثلون الغالبية العاملة في الشعب .

وإذا تجولنا في ميداننا التجاري رأينا أثر تأخر وسائلنا الإنتاجية على نشاطنا
التجاري ، رغم موقع مصر الممتاز الذي لا تجاريها فيه أية دولة من دول العالم .
ثم وقفنا على مدى الاستهتار بسمعة البلاد في الداخل والخارج ، مما أثر على
شرفنا التجاري .

أما ميزانية الدولة فقد علمنا سياسة الإنفاق غير الرشيد التي انتهجها هؤلاء
الحكام ، وأن هذه السياسة كانت منبت الداء والعلّة الكبرى في ضعف الإنتاج
وكانت سياسة خاطئة مهما لإرضاء الأنصار والأعوان والخضوع لرغبات صاحب
العرش ، والعمل بنصائح المستعمر .

هذا ما غرسه لنا حكام ، حكموا البلاد ثلاثين سنة كاملة ، ثم تركوها لجبرين
وأبعدوا عنها غير مخيرين ، بعد أن أساءوا إليها وإلى شعبها الوادع الأمين . أبعادوا
عنها وهم يسكنون على أيامهم الخوال ، نادمين على ما قدمت أيديهم . . . « كذلك
يربهم الله أعمالهم حسرات عليهم » .

زعموا أنها حكومات نيابية : زعموا ذلك ، وحكموا باسم الشعب الممثل
في البرلمان ، ولكن أي برلمان ! ؟ برلمان رأينا أن جله من الأقطاع ، أو أصحاب
الأعمال أو أهل الخطوة والمحسوبية أو المقربين لصاحب العرش أو لرجال الحكم !!
وكنا نسمع تحت قبة البرلمان وعوداً خلافة في خطاب العرش وأقوالاً جينية مطمئنة
ولكن هناك فرقاً كبيراً بين القول والعمل : « ومن الناس من يعجبك قوله
في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام . وإذا تولى سعى

ومكانتها السياسية « والاستراتيجية » غير أنه لم تمد المدة الكافية ، لمنع الذئاب من محاولة الغدر بالبلاد للاستفادة من هذا الموقع الممتاز . إذ اقترن فتح القناة ، بمهود البذخ والإسراف والمجون ، والتنازل عن كثير من أسهم الدولة فيها . مما ربط إنجلترا بمصر وأغراها بالعمل على احتلال البلاد . . . وهكذا « زيفوها للناظرين وعرضوها لكل شيطان رجيم . »

الاحتلال البغيض سنة ١٨٨٢ : وهكذا كان أيضاً جزاء الشعب من ورثة محمد على — الذى ولاه الشعب أمره — إذا ظهر رجل شعبي^(١) ، محاولاً تحسين حالة الجيش ومحاولاً النهوض بالبلاد ، هو استماتة هذا الورث « توفيق » بجيوش المحتل لحماية عرشه .

الذئير الأول بسقوط العرش : والحقيقة التى لا تخفى على أحد ، أن استماتة توفيق بالعدو لحماية العرش سنة ١٨٨٢ لم تكن سوى الذئير الأول بسقوط هذا العرش سنة ١٩٥٢ . فقد أحس الشعب منذ ذلك الوقت أن صاحب العرش أجنبي وعدو يجب القضاء عليه « ولا يحيق المكر السوء إلا بأهله » .

إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ واسترجاعه سنة ١٨٩٨ : وتوات على البلاد الضربات المتعاقبة من هذا المحتل ، ومنها العمل على إخلاء السودان سنة ١٨٨٥ ليعاد فتحه سنة ١٨٩٨ . وهكذا نجح المستعمر فى إيجاد حجة ليشارك مصر فى حكم السودان وفرض اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ على حكومة مصر . ومنذئذ حتى اتفاقية السودان الأخيرة والانجليز السلطة الأولى فى السودان .

ثورة ١٩١٩ وتوالى الخدع المخدرة والمسكنة : وعندما ثارت البلاد فى ١٩١٩ مطالبة بإجلاء المحتل ، ومطالبة بحقوقها فى حكم نفسها بنفسها ، بمد ما طفق السكيل وفار التنور أحس المسؤولون بنتائج هذه الثورة الشعبية ، وبأنها لا بد قاضية على كل من المحتل ، والحكام الفاسدين ، فلجأ هؤلاء المسؤولين إلى حيل متنوعة ، ومسكنات وقتية ، شبيهة بمخدر لجسم مريض ، حتى لا يثور من شدة المرض ، وإليك بعض هذه المسكنات .

(١) أعنى الزعيم أحمد عرابي ، الذى كان الدافع الأساسى لثورته الارتباك الاقتصادى الذى أصاب البلاد نتيجة فداحة الديون . وطلبات الدائنين . . .

(م — ١٣ مصر بين عهديين)

في الأرض ليفسد فيها ويهلك الخرب والنسل والله لا يحب الفساد .
حكام ذو وجهين : وهكذا كان كثير من حكام ذلك العهد يدعون أنهم من
 الشعب وهم يعلمون أنهم أعداء الشعب . وإنهم في الحقيقة رهن إشارة كل
 من المستعمر وصاحب العرش . يواجهون الشعب بأقوال — لا أفعال — ترضيه
 ويواجهون كل من المستعمر وصاحب العرش بأقوال — وأفعال — ترضيه
 أيضاً . وهم يعلمون أن المصلحتين متنافرتين ومتضادتين وسرعان — وتلك سنة الله
 في أرضه — ما يظهر الخداع وينكشف المنافق ، ذو الوجهين ، فيسخط عليه
 الشعب ويعزله صاحب العرش ، ليحل محله منافق آخر وهكذا . . . « وإذا لقوا
 الذين آمنوا قالوا آمنا ، وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا أنا معكم ، إننا نحن
 مستهزون » . عاشت البلاد بين فئة من الحكام المنافقين الخداعيين . وإليك غير
 ما ذكرت بعض أمثلة الخداع بعض الحكام .

فداع معظم ذلك العهد الماضي للشعب

محمد علي أول رأس للأسرة العلوية : رجل ولاء الشعب على يدزمائه ، تقاليد
 الحكم في البلاد . فما أن استتب به الأمر ، حتى أصبح هو المحسكر الأول لجميع
 موارد البلاد الزراعية والصناعية والتجارية — كما أشرت لذلك —

« الآن قد طابت لي مصر » : كلمة قالها هذا الوالي في ٣٠ يناير سنة ١٨٠٧
 بعد موت كل من البرديسي والآلبي ، وبموتهما زال شبح الخطر الحقيقي الذي كان
 يهدد محمد علي في حكم مصر . وهي كلمة أن دلت على شيء فإنما تدل على نظرة هذا
 الوالي لمصر ، حيث أرادها بقرة حلوباً له ولأسرته وأبناء قومه .

وهكذا بدأت الخدعة الأولى على الرأس الأولى لهذه الأسرة ، إذ خان أمانة
 الحكم ، وأصبح فأسمى المالك الوحيد لأرض مصر والمحسكر الوحيد لوزاراتها
 وصناعاتها وتجارتها .

قناة السويس : وتعتبر من أهم المنشآت المالية التي وجهت أنظار العالم إلى
 مصر . وجعلت منها مفتاح الشرق والغرب . وأثرت على اقتصاديات البلاد

(١) تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : واستقلال مصر الذى أعلن فيه المستعمر

بإنهاء الحماية البريطانية على مصر . وأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
وكلمة «مستقلة» هى كلمة خلافة ، نادى بها الثائرون ، واستشهد من أجلها كثير
من المواطنين الأحرار ، إلا أن المحتل لم يعنىها بمعناها الذى فهمه الثائرون . بل كان
استقلالاً مشروطاً بتحفظات الأربعة المشهورة . وكان الغرض الحقيقى من ذلك
أخماد الثورة ، بألفاظ تكتب على الأوراق ، ودات الأحداث خلال الثلاثين سنة
التى أعقبت هذا التصريح على زيف الاستقلال .

(٢) تلقب فؤاد ملكاً : ثم أراد صاحب العرش ، أن يضخم نفسه فتلقب

بتلقب الملك فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وهو لقب يشير فى غير مصر إلى الاستقلال ، ظاناً
بذلك أنه ينجذع المصريين ويسكنهم عن المطالبة بالاستقلال ما دام جلالاته قد تشبه
بمحكم الدول المستقلة . وهو فى الحقيقة كالحمر يحكى انتفاحاً صولة الأسد .

(٣) عرش ووراثته : وهكذا يمنح المحتل للبلاد استقلالها المقيّد بالتحفظات

الأربعة ، الأمر الذى يمكن الجالس على العرش من إعلان نفسه ملكاً ، غير أن
المحتل يعلم أنه قد جامل فؤاد ، فى الايمان به على عرش مصر ، وفى التدخل فى نظام
وراثته هذا العرش أيضاً . ذلك النظام الذى لم يكن قد بت فيه خلال ولاية السلطان
حسين كامل أو فؤاد . وإليك نص ترجمة^(١) الخطاب الذى وجهه المندوب السامى
البريطانى ، لفؤاد بشأن نظام وراثته السلطنة المصرية :

« دار الحماية فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ .

« يا صاحب العظمة . ان الحادث السعيد الجديد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم
تقدما حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثته السلطنة المصرية . وعليه فقد
أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير
فاروق ونسله من الذكور على قاعدة الأكبر من الأولاد فالأكبر من أولاده
وهكذا وإن لم يوجد فبمن يولد لعظمتكم من الذكور ومن يتفاسل منهم من الذكور
على نفس تلك القاعدة كأولياء عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة المصرية . »

(١) ثورة ١٩١٩ — الجزء الثانى ص ١٠٢ ، للأستاذ عبد الرحمن الرافعى .

وهكذا يأتي فؤاد لولاية سلطنة البلاد بأمر محتل البلاد ، ويحدد نظام وراثته
عرش البلاد بواسطة المحتل أيضاً . وكأن مصر تكيه للمحتل ولصاحب العرش .
فيأبى الله تعالى أن يدوم مثل هذا العرش ولا أن تدوم مثل هذه الوراثة بعد إعلانها
. بنيف وثلاثين عاماً . فيعزل فاروق ويلغى نظام الملكية ليحل محله نظام جمهوري
. شعبي (كما سيرد ذكره في الجزء الثاني) .

(٤) الشروع في وضع الدستور ومسخته قبل أن يرى النور : وفي ٣ أبريل
١٩٢٢ ألفت لجنة لوضع مشروع الدستور ، وقانون الانتخابات ، وأتمت اللجنة
مهمتها ، ورفعت مشروع الدستور في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ إلى ثروت (باشا)
رئيس مجلس الوزراء ، وتوالت الأحداث التي حالت دون أقرار الدستور في حينه ،
استقالت وزارة ثروت وأعقبها أخرى ^(١) ويقول الأستاذ الراقى مؤرخنا الجليل
ما يأتي : « أهم عمل لوزارة نسيم (باشا) أنها شرعت في مسح الدستور ، وأدخلت
على مشروعه من التعديلات الرجعية ما يعصف بروحه ، ذلك أن نسيم (باشا) كان
يصدر عن فكرة رجعية ، وهي أن الدستور منحة من الملك ، لاحق من حقوق
الأمّة . . . »

وكان أهم ما حذفته هذه الحكومة من نصوص مشروع الدستور : أن الأمّة
مصدر السلطات وكذلك حذف نصوص السودان من الدستور ^(٢) .

وتفحّت هذه الوزارة عن الحكم ، لتعقبها وزارة أخرى هي وزارة يحيى
إبراهيم ، وتعيد الدستور بفضل جهاد الشعب وتعيد بعض ما مسح من نصوصه
أيضاً . فيوقعه الملك مجبراً لا مختاراً .

(٥) يمتد فؤاد أن الدستور منحة للشعب ، فيرد الشعب هذه المنحة بعد
حوالي ثلاثين عاماً : وهكذا صدر دستور البلاد بأمر ملكي جاء فيه « وبما أنه
« يعنى الدستور » وقع لدينا موقع القبول فقد اقتضت إرادتنا إصدار أمرنا به راجعين
أن يكون فاتحة خير لتقدم الأمّة وارتقاؤها وعفوانا دائماً لمجدها وعظمتها . . . » فؤاد

(١) وزارة محمد توفيق نسيم (٢) راجع ٩٠ و ٩١ من المرجع السابق و ٨٩ في أعقاب
الثورة المصرية ج ١ ص ٨٩ .

عبث العابثين بالدستور : وليس أدل على عبث العابثين بنصوص الدستور أن يقولى حكم البلاد حكومات ليست شعبية وتحكم البلاد باسم الشعب وبأمر البرلمان . والحق أن الدستور كانت به ثغرات كثيرة جعلته مهزلة عالمية ، ومكثت القلة القليلة من حكام البلاد — حكماً وصفوه بأنه دستورى — ما يقرب من ثلاثين عاماً مما سبب تأخر البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى على النحو المعروف والذى أتيت على تفصيل بعضه فى الأبحاث السابقة . فإذا لم يرق حكومة ، الجاسين فى مقاعد البرلمان ، أمرت إلى حلة للأتيان بجاسين يؤيدون سياستها الخاطئة ، ويكون أول افتتاح لبرلمان البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ حتى يصدر مرسوم بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر من نفس السنة . وتوالى البرلمانات وتوالى حلها . فكانت الحياة البرلمانية شبيهة لحديث كبير بفصول متكررة لمهزلة مسرحية ، ولكنها مهزلة ادّعوا أنها مشروعة ، مدة ثلاثين عاماً ، ورد الشعب فى نهايتها لصاحب العرش ما منحه ، بعد أن عزله من هذا العرش .

(٧) خدعونا بماهدة ١٩٣٦ كما خدعونا بالغايبا : وكلما بدأ فوران الشعب وأخذ يظهر تذمره من المستعمر وصاحب السلطة وحكوماته ، أخذ المسؤولون يهيئون الشعب لخديعة جديدة ، على النحو الذى ذكر سابقاً ، وكان من ضمن هذه الخديعة ، معاهدة ١٩٣٦ التى أعقبت استشهاده نمر غير قليل من أبناء هذا الشعب المظلوم . معاهدة قيل عنها إنها معاهدة « الشرف والصدقة » . وكأنه فى قواميس الشرف ، أن يعقد المستعمر مع مستعمره معاهدة ، تمكنه من البلاد عشرين سنة ، وقد تمتد لعشرين أخرى وهكذا . . . وهكذا أيضاً يكون معنى الشرف فى عرف ساداتنا الأفاضل . مما مكن المستعمر من البلاد طوال هذه الفترة باتفاق ، اعتبره مشروعاً . ومما جعل البلاد تدخل حرباً لا ناقة لها فيها ولا جمل . وقد خسرنا كثيراً من الأنفس والثمرات والأموال بموجب هذا الاتفاق الشريف ، مما أشرت إلى بعضه فى السابق .

فإذا ما وضعت الحرب أوزارها ، وتوالى بعد ذلك حوادث مثيرة ، وازداد الضغط الشعبى ، ولم يعبد يتحمل مهازل الحكم ومساوؤه ، ولا يتحمل خدع

المستولون وتمويههم ، تقرر إلغاء هذه المعاهدة عقب أحداثات تداولتها أكثر من حكومة - وكان إلغاء المعاهدة عملاً شعبياً سلبياً ، غير أن عدم إخلاص القائمين بالأمر ، وعدم أخذهم الحيلة لما يترتب على هذا الإلغاء ، جعل الكثيرين من الباحثين يرون أن السبب الحقيقي الذي دفع المستولين إلى إلغاء المعاهدة ، هو اشتغال الشعب عن مهازل ومساوئ ومقاسد المستولين الذين أخذوا من البلاد حرماً خصباً وضيقاً لهم ولحاسبيهم وأعوانهم . ومن العجب أن يتفق المستولون وقت إلغاء المعاهدة مع الملك المطرود لأول مرة في التاريخ . وعلام اتفق الخصمان ؟ على سلب حقوق الشعب واستنزاف أمواله ، على أن ينقض كل منهما النظر عن مساوئ الآخر .

وهكذا ألغيت المعاهدة ، واشتغل الشعب بحركة الفدائيين الطاهرة ، الذين ذهبوا ضحية الوطن المحبوب ، كما اشتغل المستولون في عابدين « ولا طوغلي » بآثارهم الخاصة فكان سفك دماء الشعب في القناة ، وكان في نفس الوقت استنزاف أموال الشعب في القاهرة وغير القاهرة وكانت البلاد في حالة فوران واضطراب شديد ولم يهدأ هذا الفوران إلا بعد أن حرق فاروق القاهرة وأخذ من ذلك ذريعة لأقالة الوزارة القائمة آنذاك ، ولأيقاف حركات القناة ... وهكذا أيضاً تكون نتيجة الأقدام على الأعمال التي لم تدرس ، ولم يعمل لها منهاج سليم مفعول . وهكذا تكون نتيجة أعمال المنافقين والمرائين ...

(٨) المابثون وحرب فلسطين : وخلق الحليف غير النصف « الانجليز »

ثغرة فلسطين ، ليشغل بها أذهان العرب ، ويصرفهم عن المطالبة بحقوقهم . بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة بموافقة هذا الحليف « الانجليز » قرارها المشؤم الخاص بتقسيم فلسطين . وانهز حكم مصر ثورة الرأي العام العربي لهذا التقسيم فأقحموا المواطنين في حرب فلسطين ضد عصابات اليهود .

وكانى بحكام البلاد ، وهم يحموننا في حرب كهذه ، أراهم قد استجابوا لمنصيحة عبد الله بن عامر لثمان بن عفان — يوم عقد مؤتمر للتشاور في أنجاد

الحركات الثورية — إذ قال : « رأي لك يا أمير المؤمنين أن تأمرهم بجهاد يشغلهم عنك وأن تجمرهم في المغازي حتى يذلو لك ، فلا يكون هم أحدهم إلا نفسه ^(١) » . ولا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه الحرب ، فقد كتب عنها الكثير ، غير أني أود الإشارة إلى أن فاروق الذي كان أول من أظهر تأييده لها ، كان ، أول من اتخذ منها مهزلة . وعبت بكثير من أمور البلاد باسم هذه الحرب ^(٢) .

ومما ثبت عبت العائنين في هذه الحرب ، أن تؤمر الجيوش العربية بإيقافها بفترة بعد أن كانت نيران مدافع الجيش المصري ، تقذف لميها على تل أبيب من الجنوب ، ونيران مدافع الجيش العراقي تصب نيرانها على تلك المدينة من الشمال . وبعد أن أحكت السكاشة من جميع الجهات على جيش هذه العصابة اليهودية . أنه عبت وأى عبت ، ولقد أحس الشعب المصري عقب إعلان الهدنة بالحسرة والألم كما أحس بذلك باقي شعوب الدول العربية ، وذرفت الدموع من قادة العرب المخلصين بعد أن حال عبت العائنين بينهم وبين خنق اليهود والقذف بهم في البحر . وأثر كل ذلك على رجال ثورتنا ، فأعدوا المدة للقضاء على العبت وأعلنوا الثورة في سنة ١٩٥٢ كنهاية لهذه المهازيل .

والحق يقال إن سياسة الضغط والسكت التي ظلت تحكم البلاد قبل وبعد الحرب العالمية الثانية ما كانت لتتخذ ، لولا إقحام البلاد في حرب فلسطين التي أنست الشعب تلك السيامة السقيمة وجعلته يتطلع إلى إنقاذ فلسطين من براثن اليهود . وهكذا كانت حرب فلسطين خدعة كبرى ومهزلة عظيمة أساءت لبلاد العرب أجمع .

والحق يقال أيضاً ، أن هذه الحرب لم تخل من فائدة ، إذ كشفت معظم حكام البلاد العربية ، وأبانت للرأي العام العربي والعالمي ما كان عليه هؤلاء الحكام من عبت بأمور البلاد التي يحكمونها .

وأظهرت هذه الحرب أن الخونة والمرتشين كانوا السبب الأساسي للهزيمة والعار فكانت حرب فلسطين أول مسمار يثق في نعش عرش فاروق ...

(١) عن عبقرية الامام للأستاذ عباس محمود العقاد ص ٧٢ ، ٧٣ .

(٢) قضية الأسلحة الفاسدة واغتنامه الفرصة لسلب وتهريب الأموال .

ازدياد الضغط الشعبي

واهتزاز عرش مصر لأول مرة في التاريخ الحديث

وهكذا كانت البلاد تفور كالمرجل ، من انتشار الفساد السياسي والاجتماعي والخلقي أيضاً ، ومن تماقب حكومات همها ، مهما كانت صبغتها ، الاحتفاظ بمقاعد الحكم والسلطة لتحقيق مصالحها الخاصة ومصالح أعوانها على حساب الشعب .

وقد أتيت بالتفصيل على كثير من أمثلة الفساد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وغيره ، ذلك الفساد الذي جعل الضغط الشعبي يبرز في مظاهر كثيرة ومتنوعة وأوجد حالة استياء عام شديد . ولا يفوتني أن أضيف إلى ما ذكرت عن فاروق واهتزاز عرشه خاصة في نهاية سني ذلك العهد ما يأتي :

فاروق : استقبلت البلاد هذا الرجل وعهده بالبشر ، وتوسم الناس فيه خيراً وحاول الرجل أن يحبب الناس فيه ، فقطاهر بالصلاح والتقوى من صلاة الجمع في المساجد ، وحضور بعض الحفلات الدينية وأحياء شهر رمضان وغير ذلك .

فاروق وحاشيته والحكام : وعند تحليل شخصية هذا الرجل ، لا يستطيع المرء أن يسرع فيحكم عليه بالفساد من أول يوم جلس فيه على عرش البلاد إذ أنه من المحتمل أن يكون الرجل تولى العرش وهو حسن النية نحو المواطنين . غير أن الحكم الصحيح والذي لا يختلف فيه اثنان ، أن الرجل ما كاد يستقر على عرش مصر ، حتى أخذ يهزؤ بهذا العرش المجيد ، فاتخذ منه مكاناً للعبث واللهو والمجون على النحو الذي ذكرت بعضه سابقاً ، وقد يكون الدافع لهذا الملك المخلوخ على هذا العبث وعلى هذا الاستهتار ، حاشيته الماجنة التي اتخذت من طيشه وشبابه مجالا لتحقيق مآربهم الخاصة . ومن المؤكد أيضاً أن السبب في تمادي فاروق في هذا الفساد والعبث ، أنه لم يقف أمامه شيء . فقد عودته حاشيته وحكوماته ، أن يأمر فيقطاع ، مما ركب في رأسه الغرور ، وجعله يتصور أنه الأمر الناهي في اثنين وعشرون مليون نسمة ، وأنه إذا قال للشيء « كن فيكون » .

محاولة صاحب العرش السابق التمويه على الشعب : ولما أحس فاروق أن الفساد انتشر في البلاد وعم صاحب القصر ومن حوله وحكومات ذلك القصر وكثير من الأعوان والأقارب والمتزلفين ، أقول فلما أحس فاروق بكل ذلك حاول أن يتزلف للشعب واتبع عدة طرق للتمويه على الناس وإخفاء الحقيقة عنهم منها : زواجه من إحدى بنات الشعب ونهاية هذا الزواج : ذلك الزواج الذي

استقبله الرأي العام بارتياح كبير ، والذي وقف الناس على كثير من تفصيلاته وعلى نهايته المعروفة أيضاً ، تلك النهاية التي لم يجرؤ صاحب العرش السابق إعلانها على الناس إلا بعد أن ذهب لها ضحايا كثيرة أهمها طلاق أخته من امبراطور ايران . ولا يتصور عقل بشري ، أن هناك في العالم أخس من هذه الطريقة الدنيئة . انتماؤه إلى السلالة النبوية : وأخيراً عمد فاروق وأعوانه ، قاتلياً لآخر

خدعة رآها أنها ستسدل الستار على كثير من أعماله ، وذلك بتزييف نسبه إلى السلالة الحمديدية الطاهرة . وادعاء أن أمه نازلي منسوبة لسيدنا الحسين ، رضى الله تعالى عنه ، « وأنها والله لإحدى الكبر » . الأمر الذي عجب الناس منه وجعل الرأي العام المصري والعربي والإسلامي يسخر منه ، ومن أقر هذا النسب .

ولقد دهشت كثيراً . — وكنت في العراق عندما نشر هذا الادعاء الباطل — فوجدته الصحف العراقية بإسهاب . ومن هذه الصحف ما نسبت نازلي إلى أصل إيطالي . ومنها ما ذكرت الناس بحوادث فاروق وفساده التي تجعل السلالة الحمديدية يرثية من مثل هذا الماكن الفاجر .

وإني أعتقد أن هذا الافتراء الباطل ، الذي قصد به التمويه على شعب مصر وعلى الرأي العام العربي والإسلامي كان من الأسباب المباشرة التي عجبت بنهاية هذا العرش ، الذي بدأ فيما قبل التاريخ والذي تفاخر به فرعون بقوله على لسان القرآن « أليس لي ملك مصر ا » كما ورد سابقاً .

الحق أن الله تعالى غفور رحيم . ولكنك جل وعلى ، لا يقبل بأى حال من الأحوال أن يُهان دينه الكريم ، أو يهان نبيه وسلالته الطاهرة ، بادعاء مثل هذا المفتري الباغي . فكان ما كان من أمر هذا الرجل وخروجه من البلاد « مذموماً مدحوراً » .

الخاتمة

كلمة إلى المواطنين في كل زمان

« كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته »

« حديث شريف »

انظروا مواضع الخطأ وتمشوا تأمنوا اليوم زلة الخاطئين
نظراً لأن القلم مشعل يكشف الماضي ، حسناته وسيئاته ، للاستفادة منه في رسم
خطوط المستقبل وإضاءة الطريق حتى لا تنعثر ، لذا رأيت أن أجمل خاتمة هذا البحث
الذي وصفته فيه واقع الأحوال في مصر قبل بولية ٥٢ كلمة لمواطني الأعزاء .

ترى ممي أيها المواطن ، من هذه الصفحات ما يأتي : —

أن نظام الملكية في مصر ، فسد ، فكان لابد من إزالته . كما فسد من قبله
نظام السلطنة والخلافة في تركيا ، فزال . وأي نظام لا ينشر الحق والعدل بين
الناس لابد أن يزول . « وتلك القرى أهلكتهم لما ظلموا » .

أن حكام مصر في ذلك العهد ، لم ينقذوا إلى التغيير العظيم الذي طرأ على
الآفكار السياسية ، وانتقال السلطة من الفرد إلى الأمة ، والقضاء على فكرة
سيادة الحكام ، وإحلال فكرة المسؤولية محلها . فالحاكم مسئول عن أعماله ، كما
أن كل محكوم كذلك مسئول عن أسرته وعن مجتمعه . « فلا سيد ولا مسود »

« كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته »

ونتيجة لغفلة أولئك الحكام ، كان لابد من تفجيرهم عن مسؤولية الحكم
التي لم يحسنوا القيام بأعبائها .

« وهذا هو المصير المحتوم لكل حاكم يسئ التصرف في مسؤولياته في كل

زمان ومكان » .

إن طبقة الإقطاعيين ، بوصفها نظاماً اجتماعياً ، كانت بقية متبكتة من الماضي
يجب أن تزول ، جزاء تمسكها في احتجاز الأموال واغتصاب الملكيات وحرمان

زارع الأرض وجانى المحصول من ثمرة ما زرع وما جنى . بعد أن سلبت حريته .
وأتخذ منه عبداً خانعاً

أما جزاء هؤلاء الإقطاعيين فمعروف وسأوضحه في الجزء الثانى بإذن الله . وقد
انطبق عليهم قول الشاعر :

ربما سرت الحوادث يوماً ثم حادت فأحزنتنا سدينا (١)

إهمال استثمار موارد البلاد ، أفقدها كثيراً من ثمرات مواردها مما نقل إلينا
تركة مثقلة بالأعباء والواجبات ، وأصبح واجب كل مواطن ، حاكماً كان أو محكوماً
أن يعمل لمعوض ما خسرها ، حتى نواكب الحضارة ، ونستعيد الثمار التى فقدناها
طوال ذلك العهد المأساوى ، نتيجة لعدم الاهتمام بتصنيع البلاد وإهمال المشاريع
الإنتاجية . فإن فعلنا ، فسيترفع مستوى المعيشة فى بلادنا وتبوء مكاننا الطبيعى
المتناز بين الأمم . وأن غداً لناظره قريب إن شاء الله .

الجيش : خسر معركة فلسطين لأسباب من بينها اعتمادنا فى التسليح على
المصانع الأجنبية . وبذلك كان علينا أن ننشىء مصانع للأسلحة ، حتى نتمكن
جيشنا الباسل من القيام بواجبه . قال تعالى : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة
ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » . كما أنه لابد من نشر نهضة قوية
فى مختلف نواحي النظام العسكرية وإفساح المجال للعناصر المثقفة لى تفيد من
الزاياء العظيمة التى تقدمها الجندية (٢) :

الوطن : أب بار ، ينظر إلى أبنائه جميعاً نظرة يةساوى فى برّها وحنانها الرئيس
والرؤوس ، ما دام مدركا لواجبه ، حاملا مصالح المجموع . وهو يسم بالخزى والعار
من تهاون منهم أو تخاذل . أما من حاول الإفساد فصيره معروف
« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » .

﴿ تم بحمد الله ﴾

(١) الشاعر العراقي السيد عبد المحسن القاطمى وهو الذى قال بيت الشعر فى ص ٢٠١ أيضا .
(٢) كان نظام الأعفاء من الجندية ، مقابل دفع بدل نقدى ، سائداً فى الماضى . مما
جعل معظم الجيش من العناصر الجاهلة . وجعل أمر الدفاع عن البلاد موكل للطبقه
الفقره . ولعل أثر الاستثمار وأعوانه واضح فى هذا التوجيه وهو أن يظل جيشنا متخلفا عن
بقية جيوش العالم الناهضة .

محتويات الجزء الأول

- مقدمة البحث ١ - ٣
- البحث الأول : مبادئ عامة عن مصر - حركة السكان ١ - ١٢
- البحث الثاني : الانتاج الزراعى . ١٣ - ٦٧
- الباب الأول : أولا - الاقطاع ونظام الريف - سوء توزيع ١٣ - ١٦
- الملكية - غرباء فى اوطاننا - « ملكية الأجانب » - انعدام العدالة الاجتماعية ومتوسط الدخل .
- آثار نظام الاقطاع : قصيدة شعرية عن وصف الاقطاع - البرلمان ١٦ - ١٨
- وفاءه عن الاقطاع - فروق حتى فى أعمال الخير - التمهيد التركى ١٦ - ٢١
- نظام إقطاعى شاذ .
- الغذرات كانت تبشر بشورة دامية - ملاك الطبقة الوسطى كانت آخذة ٢١ - ٢٢
- فى الزوال انتزاع أملاك صغار الفلاحين .
- الحالة الاجتماعية والصحية فى الريف - أنشأوا لنا مراكز اجتماعية ٢٢ - ٣١
- الثقافة والتعليم - الانتخابات والحياة النيابية فى الريف - أبيات شعرية
- لمرحوم الرصافى شاعر المراق
- إيقاظ الشومر بالريف - معاملة الاقطاعيين للشعب - الثورة على ٣١ - ٤٢
- النظام الاقطاعى فى القرون الوسطى - بدء التحرر - استعمار المصرى
- لمصرى - دم الرجل لايساوى إزعاج أمير - وسام الجدارة - أقطاعى
- عابث « قصيدة شعرية » .
- الباب الثانى : ثانياً - الحكم والانتاج الزراعى : ٤٣ - ٥٥
- أولا : مساحة الأراضي الزراعية - شريان الحياة - ثانياً : نقص
- غلة الأرض - نقص الكفاية الانتاجية - هبوط مستوى المعيشة .

الباب الثالث : الانتاج الزراعى وسياسة الانفاق الحكومى ٥١ - ٦٢

عيوب سياسة الانفاق الحكومى وسوء الإدارة - أولاً ضالة الاعتمادات - ثانياً : الاعتماد على محصول واحد (القطن) - سياسة خاطئة - ثالثاً : سوء التوجيه - رابعاً : تركيز النشاط فى القاهرة - خامساً : التردد وبطء التنفيذ وعدم وجود برنامج ثابت - سادساً : مذهب الدولة الارهابي - سابعاً : المشرع وعمال الزراعة - ثامناً : إهمال الثقافة والفن الزراعى

الباب الرابع : العمال الزراعيون - أجر العامل - أصحاب ٦٣ - ٦٧
الجلاليب الزرقاء - نظام التسمية - لا نقابات ولا تنظيمات عمالية .

البحث الثالث : الانتاج الصناعى : ٦٨ - ١١١

٦٨ - ٦٩ درسان مختلفان - أليس منكم رجل رشيد .

الباب الخامس : موارد البلاد الصناعية : ٧٠ - ٧٤

الباب السادس : التطور الصناعى فى البلاد قبل ١٩٥٢ : ٧٥ - ٩٢

نبذة تاريخية - نمو الحركة الصناعية - رؤوس الأموال الأجنبية - نشأة البنوك - حكومة داخل حكومة - ورثنا تركة مثقلة بالعيوب رؤوس الأموال بعد سنة ١٩١٩ - رأس المال الوطنى - أثر الحرب العالمية الثانية فى الصناعة - حركة صناعية غير مدروسة - أنواع الصناعات التى قامت - قلة المصانع ذات الانتاج - الأيدى العاملة بالصناعة - بعض آثار الحركة الصناعية غير المدروسة - ضعف الثروة القومية لتأخرنا الصناعى - مستوى المعيشة - قريقتان متجاورتان - ضعف القوة الشرائية والسوق الداخلى .

الباب السابع : أسباب التأخر الصناعى فى البلاد : ٩٣ - ٩٦

أولاً : الاستعمار - ثانياً : أعوان الاستعمار - إسرائيل - ثالثاً : الرأسمالية الاحتكارية .

الباب الثامن : الحكومة وسياساتها الصناعية والأنتاجية : ٩٧ - ١١١

مكتب ، مصلحة ، فوزارة . التعدين والصناعة والتجارة .

مساوى هذه السياسة : أولاً : الشح في الاعتمادات المالية ٩٩ - ١٠٦
ثلاثة عشر مليون نسمة أقل أهمية عند المسؤولين من فرد واحد -

ثانياً : سوء التوجيه - مصلحة المناجم مصلحة لإصدار رخص -

ثالثاً : التردد وبطء التنفيذ - مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

أيمكن أن تصبح مصر دولة زراعية وصناعية في وقت واحد ؟ ١٠٦ - ١١٠

الصناعات القطنية - الردود على حجج المستعمر - وشهد شاهد من أهلها .

آثار الحرب العالمية الثانية في تطورنا الصناعي - زيادة الدخل ١١٠ - ١١١

من إنتاجنا الصناعي .

١١٢ - ١٣٠

البحث الرابع - المال :

المناداة بتحسين المال - صفات المال المصري - المال ١١٢ - ١١٤

والسلطات الحاكمة - نبذة تاريخية عن أنظمة المال بمصر - نظام ١١٤ - ١٣٠

الطوائف - زيادة الوعي المالى - أول نقابة - السلطات ومجاربة

اليقظة المالية - تحريم الأضراب بدون أخطار - أول اتحاد

للنقابات - زعيم عمال .. من النبلاء . السماح رسمياً بتأليف نقابات -

العمال والحركات القومية - التشريعات المالية المبتورة - أجور

العمال - تبرير تدخل الدولة - معارضة الرأسمالية الاحتكارية - حماية

الرأسمالية الاحتكارية الأجانب - مصر الأستاذ الأول للبشرية .

١٣١ - ١٥٧

البحث الخامس - التجارة

أخطاء الاعتماد على محصول واحد - مجز الميزان التجارى المستمر - ١٣١ - ١٤٥

مكتب التسويق في لندن - المسؤولون المصريون ... زيادة المعجز

أضعافا مضاعفة - أخطاءحكام مفسدين - الطرق الشيطانية في

تهريب الأموال - صفقات وهمية - المضاربة والأرباح غير المشروعة -

سوق القطن كان حلبة المقامرة - ١٥ مليون جنيه خسائر - نقص

رصيدنا - سلوك شائن - نقص صادرات الأرز .

- بعض عناصر الواردات — رجال أقوال لا أفعال — القمح — ١٤٥ — ١٤٩
- الأسمدة — السكاليات . على شفى إفلاس — اختلال الميزان مع العميل ١٤٩ — ١٥٧
- الأول — سياسة بريطانيا نحو القطن المصرى — موارد البلاد تحت
أمر الدولة الصديقة — ميزان المدفوعات — اختلال مدفوعات الخارجية —
تبذير السياح المصريين — نقص أرصدة مصر — الجنيه المصرى .
- البحث السادس — مالية الدولة وسياسة الأنفاق الحكوى : ١٥٨ — ١٩٠
- الاسراف فى الانفاق (١) مخصصات ومرتببات الملك السابق — ١٥٩ — ١٦٥
- مخصصات الجالس على عرش مصر «سابقاً» أكثر من مخصصات
الجالس على عرش إنجلترا — نمو بذور السكراهية فى نفوس الشعب
من الجالس على العرش — قصيدة شعرية .
- (٢) مخصصات لمصلحة المستعمر — جيش الاحتلال — ١٦٥ — ١٦٧
- مصاريف المعاهدة .
- (٣) الأسراف فى الوظائف وعدد الموظفين — الأسراف فى ١٦٧ — ١٧٢
- التوظيف أمر ظاهره الرحمة وباطنه العذاب — كادر كاثوب المرقع —
اعتماد الشعب على الحكومة — الاستثناءات وأثرها على الموظفين — ١٧٢ — ١٧٤
- يعطى من يشاء .
- (٤) المصروفات العامة وما تستنزفه من ميزانية الدولة . عدم ١٧٤ — ١٧٨
- النضوج السياسى — انعدام العدالة الاجتماعية .
- (٥) الأعمال الجديدة — اليخت المسمى المحروسة — خفض ١٧٨ — ١٨٧
- مصروفات الاستثمار المنتج — مشروع السنوات الخمس — الضمان
الاجتماعى — المعجز فى ميزانية الدولة وتسويته من الاحتياطى العام .
- الضرائب : عدم العدالة فى أنظمة الضرائب — التعمسف الشديد ١٨٧ — ١٨٩
- فى نظام جمع الضرائب — أيجاد موجبات من السخط — التحايل
والتهرب من دفع الضريبة — الذاتية وتفشى الظواهر السيئة فى المجتمع
- البحث السابع — الأمم كالأفراد تحصد ما زرع وتجنح ما غرس ١٩٠ — ٢٠٠
- الخاتمة : كلمة إلى المواطنين فى كل زمان . ٢٠١ — ٢٠٢

فهرست الإحصائيات والجداول والرسوم البيانية

الموضوع	الرقم	الموضوع	الرقم
حركة السكان في مصر من ١٩٨٢-١٩٤٧	١١	عدد المصانع وعدد المشتغلين بها	٨٦
رسم بياني لحركة السكان » »	١٢	قريتان ، صناعية وزراعية بيان عنها	٩١
الملكية الزراعية ١٩٤٩	١٤	ميزانية مرافق الصناعة والتعدين	٩٨
» » حسب جنسية المالك	١٥	حركة الصناعات القطنية	١٠٧
متوسط دخل الفرد	١٦	النسب المئوية لفروع النشاط الاقتصادي	١١١
نسبة عدد الملاكين وتطورها	٢٢	عدد انتخابات ١٩٤٢-١٩٥١	١٢٠
» ملكية بين ٥٠-٥٠٠ فدان »	٢٣	توزيع العمال تبعاً لفئات الأجور	١٢٤
فئات الملكية الزراعية	٢٤	منازعات . العمال نتيجة الفصل	١٢٥
متوسط الدخل في بعض الدول	٢٨	عدد العمال والموظفين حسب الجنسية	١٢٨
عدد السكان حسب الحالة التعليمية	٣٠	» الطلبة في التعليم المهني	١٢٩
معدل التصويت في الريف والمدن	٤٤	حركة تجارة مصر ١٩٣٨-١٩٥٢	١٣٣
بيان إحصائي لزيادة السكان	٤٤	» » » ١٨٨٤-١٩٣٧	١٣٥
وزيادة المساحة المزروعة ١٨٩٧-١٩٥٢	٤٨	الميزان التجاري مع إنجلترا	١٥٠
محصول الحبوب ومتوسط الغلة	٤٩	مخزن ميزان المدفوعات	١٥٤
الناخب من القطن » »	٥٢	نقص أرصدة مصر الخارجية	١٥٦
ميزانية وزارة الزراعة ومجموع	٥٤	مخصصات وممتلكات الملك السابق ١٩٢٢-٥٠	١٦٠
مصرفات الدولة ١٩٢٢-١٩٥٠	٦٠	الوظائف العالية	١٦٢
الصادرات من القطن ونسبتها	٦١	مخصصات جيش الاحتلال	١٦٦
عدد الطلبة حسب أنواع التعليم	٦٤	بيان المأخوذ والأجور ١٩٢٣ و ٥١	١٦٧
تطور كفاءة الإنتاج في أمركا	٦٦	أبواب المصروفات ٤٨ و ٤٩ و ٥٠	١٦٨
القوة العاملة ١٨٩٧-١٩٤٧	٨٠	المصرفات العامة	١٧٥
دخل العامل	٨١	مخصصات الأعمال الجديدة	١٨٠
الشركات المساهمة ٤٩/٤٢	٨٢	» مشروع السنوات الخمس	١٨٣
رؤوس الأموال المصرية والأجنبية	٨٣	بيان تطور الاحتياطي العام	١٨٥
استثمار رؤوس الأموال		للمأخوذ من » »	١٨٦
الاتجاه الصناعي ١٩٣٩-٥١		الضرائب المباشرة وغير المباشرة	١٨٨

صحيفة

٤٤

نسبة المساحة

صحيفة

١٢

الرسوم البيانية : —

رسم بياني عن حركة السكان

الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	صحيفة	الصواب	الخطأ	السطر	صحيفة
٢٢ مليون	٢٢ مليون	٢٤	٧١	خطي خطي	خطي	١٠	٧
الصعراء	الصعراء	٢٨		وضعت	وضعت	٢١	١٠
الحام	الحام	٢٣	٧٥	الزراعة	الزراعية	٢	١٢
البلاد	البلاد	٣	٧٦	أداة	أداة	٢٠	٢٠
لا تخضع	لا تخضع	١١	٨٥	أن	أن	٢٣	٢٠
٣٥٩	٣٧٣	١٨	٩١	أراضى	أراضى	١٧	٢١
ثابة	كتابية	٢٢	٩١	المصدرة	المصدرة	١١	٢٤
أسباب	أسباب	١٧	٩٢	بالقراء	بالقراء	٤	٢٩
يتخبط	يتخبط	٤	١٠٦	آذانتا	آذانتا	٢٠	٢٩
تنجيج	تنجيج	٨	١٠٢	فاسم	فاسم	١٢	٤٧
والقبر	والقبر	١٩	١٠٧	مقالة	مقالة		
أوروبا	أوروبا	١٧	١٠٨	المرفق	المرفق	٦	٥١
المامل	العمل	٦	١١٢	أهم	أهم	٤	٥٣
ويركيهم	ومزكيهم	٨	١١٩	(تحذف)	هو	١	٥٥
تقريباً	تقريب	١٦	١٢٣	اتفقت	اتفقت	١٩	٥٧
لضعف	الضعف	١١	١٣١	الأحداث	الأحداث	٢٠	٥٨
سعر	أسعار	١٨	١٣٧	(تحذف)	الآتي	٢٠	٥٩
الميزان	في الميزان	١٢	١٤٠	حديثاً	حديثاً	٤	٦٢
لتحويله	لتحويله	٦	١٤٩	حاجياته	حاجياته	١	٦٥
شمل	شمل	١	١٥١	لا نقابات	لا نقابات	٣	٦٧
الأمين	الأمين	٨	١٥١	وقد	وقد	١٦	٧١
الخصوص	الخصوص	١٢	١٥٧	بعنوان	بعنوان	١٧	
المقالة	المقالة	١٧	١٥٩	(تحذف)	الحيد	١٩	
				(تحذف)	حيث	٢١	

دار البعثات للنشر والتوزيع
٢٩ شارع الفضالة ١١٢٧١ القاهرة
سنة ٢٠٠١ / ٣١٤٠٠٠ - ب. ص ١٤
٤١٦٦/٤٤/١٩١ د. ج. ج. ج.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

المؤلف المكتب الثانية

سعر النسخة

مليم

٣٠٠

١ - المصارف

٢ - المحاسبة وإمساك الدفاتر (بالاشتراك مع السيد إبراهيم بيشون) ١٠٠٠

٣ - البلائجو « أو إمساك الدفاتر بالطريقة السوقية بالعراق » ٣٠٠

٤ - محاسبة الشركات ٢٥٠

٥ - ملخص مبادئ علم الاقتصاد ١٠٠

ملاحظة .

١ - يطلب كتاب « مصر بين ههدين » من جميع المكتبات المشهورة بمصر والبلاد العربية .

٢ - الكتب المذكورة أعلاه تطاب من مكتبة لجنة البيان العربى ٢٣ شارع أمين « باشا » سامى بالنيرة ومن « مكتبة النهضة المصرية » بشارع عدلى بالقاهرة . ومن « مكتبة الشرق » ببيروت و « مكتبة بيبس » بدمشق والمكتبات المشهورة ببغداد .

٣ - إذا تعذر الحصول على الكتب المذكورة . فن الممكن الاتصال بالمؤلف بعنوانه الدائم « قويسنا - بوسته عاصم - عزبة جده الحاج احمد ربيع » .

مطبعة لجنة البيان العربى

٤ شارع مقبطن باشا كامل - لاندون

القاهرة ١٩٥٤